وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :العلوم التجارية

التخصص :محاسبة وتدقيق

العنوان

التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية

من إعداد:

أبوبكر الصديق قيداون

المناقشة بتاريخ **2019/02/19** من طرف اللجنة المكونة من:

لجنة المناقشة:

أ.د. عاشور كتوش	أستاذ	جامعة الشلف	رئيسا
د. حاج قويدر قورين	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الشلف	مشرفا ومقررا
أ.د. عبد الرزاق حبار	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحنا
أ.د. رفيق بشوندة	أستاذ	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. غلام الله جيلالي عياد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الشلف	ممتحنا
د. محمد رضا بوشيخي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة معسكر	ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

الآية (114) من سورة طه.

صدق الله العظيم

الإهداء

إهـــداء

أهدي عملي هذا:

إلى الوالدين الكريمين

وإخوتي الأعزاء

وإلى كل أفراد عائلة "قيداون"

وإلى جميع الأصدقاء.

كلمة شكر

كلمة شكر

أشكر الله العلي القدير على نعمة التوفيق والسداد

كما أشكر الوالدين الكريمين وإخوتي الأعزاء على دعمهم وتحفيزهم لنا

كما أشكر أستاذي المشرف "حاج قويدر قورين" على نصائحه وتوجيهاته المقدمة لنا

كما أشكر القائمين على مكتبة الكلية على التسهيلات التي قدموها لنا

كما أشكر الإطارات المشرفة على البنوك المعتمدة في الجزائر على المساعدة التي قدموها لنا.

ملخص الدراسة

باللغة العربية

التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى شرح مختلف المفاهيم المتعلقة بتنظيم عمل **(التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر)**، بالإضافة إلى تحديد العلاقة الموجودة بينهم، أما مجتمع الدراسة فيتمثل في جميع البنوك المعتمدة في الجزائر والتي يقدر عددها بـ **20** بنك، بحيث قمنا بتوزيع **134** إستبيان إسترجعنا منه **66** إستبيان صالح للتحليل، ولمعرفة نتائج الإستبيان وتحليلها إستخدمنا برنامج **(SPSS V24)**.

وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها في غياب لجنة المخاطر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، بالإضافة إلى تمتع البنوك العمومية بإستقلالية أقل من البنوك الخاصة وذلك نظرا لطبيعة هياكلها التنظيمية مما سيؤثر على عمل المدققين الداخليين وعلى نتائج تقريرهم، كما توصلنا إلى عدم مواكبة البنوك العمومية للتحديثات التي تجريها لجنة بازل للرقابة البنكية مقارنة بالبنوك الخاصة.

أما أهم الإقتراحات التي تم تقديمها فتتمثل في إنشاء لجنة المخاطر على مستوى البنوك العمومية، بالإضافة إلى إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للبنوك العمومية من أجل زيادة إستقلالية المدققين الداخليين، كما إقترحنا أيضا إلزامية مواكبة البنوك العمومية للتحديثات التي تجريها لجنة بازل للرقابة البنكية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، البنوك الجزائرية.

ملخص الدراسة

باللغة الإنجليزية

Internal audit and its role in evaluating the internal control system as a mechanism of risk management in Algerian banks

Abstract:

This study aimed to explain the various concepts related to the organization of work (internal audit, internal control system and risk management), in addition to determining the relationship between them, the community of the study is represented in all banks accredited in Algeria which is estimated at **20** banks, so that we distributed **134** questionnaires we retrieved 66 valid questionnaires for analysis, for knowing the results of questionnaires and analyze it, we used the program **(SPSS V24).**

The most important results achieved is the absence of the Risk Committee at the level of public banks compared to private banks, in addition the independence in the public banks are less than private banks due to the nature of their organizational structures, we also found that the public banks do not keep pace with the updates made by the Basel Committee on Banking Supervision compared to private banks.

The most important suggestions which presented is creating the risk committee at the level the public banks, in addition to reviewing the organizational structures of public banks in order to increase the independence of the internal auditors, we also suggested the public banks have to keep pace the updates made by the Basel Committee on Banking Supervision.

Keywords: Internal Audit, Internal Control System, Risk Management, Algerian Banks.

فهرس المحتويات

الإهداء	**III**
كلمة شكر	**V**
ملخص الدراسة باللغة العربية	**VII**
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	**IX**
فهرس المحتويات	**XI**
قائمة الجداول	**XV**
قائمة الأشكال	**XVIII**
قائمة المصطلحات	**XXI**
قائمة الملاحق	**XXIV**
مقدمة	**أ– ك**
الفصل الأول: الإطار العام لوظيفة التدقيق الداخلي	**1- 65**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق	**3**
المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق، مفهومه وأهميته	**3**
المطلب الثاني: أنواع التدقيق، أهدافه وفروضه	**8**
المطلب الثالث: معايير التدقيق الدولية والجزائرية	**13**
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي	**27**
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه	**27**
المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بمختلف الأطراف	**34**
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك	**38**
المبحث الثالث: الإطار الدولي للممارسات المهنية	**42**
المطلب الأول: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	**42**
المطلب الثاني: مدونة قواعد السلوك	**48**
المطلب الثالث: ميثاق التدقيق الداخلي	**50**
المبحث الرابع: مراحل مهمة التدقيق الداخلي	**54**
المطلب الأول: مرحلة تنظيم قسم التدقيق الداخلي	**54**
المطلب الثاني: مرحلتي الإعداد وتطبيق المهمة	**58**

المطلب الثالث: مرحلة إعداد التقرير ومتابعة نتائج التدقيق	**63**
خلاصة الفصل الأول	**65**
الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية	**113 -66**
تمهيد	**67**
المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية	**68**
المطلب الأول:مفهوم نظام الرقابة الداخلية،أسباب تطوره وأهدافه	**68**
المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية، مقوماته وحدوده	**72**
المطلب الثالث: المتعاملون مع نظام الرقابة الداخلية والقوانين والمعايير الدولية المنظمة له	**77**
المبحث الثاني: نماذج نظام الرقابة الداخلية	**81**
المطلب الأول: نموذجي **COSO وCoCo**	**81**
المطلب الثاني: نموذجي **Turnbull وCobit**	**92**
المطلب الثالث: نموذج بازل للرقابة البنكية	**98**
المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية	**103**
المطلب الأول: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية وبيئة تكنولوجيا المعلومات	**103**
المطلب الثاني: إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية	**108**
المطلب الثالث: إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات	**110**
خلاصة الفصل الثاني	**113**
الفصل الثالث: أساسيات إدارة المخاطر في البنوك	**165-114**
تمهيد	**115**
المبحث الأول: ماهية الخطر	**116**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخطر	**116**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	**120**
المبحث الثاني: إدارة المخاطر	**133**
المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر، أهميتها ومبادئها	**133**

المطلب الثاني: المتطلبات الرئيسية لإدارة المخاطر وتصنيفاتها	**136**
المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في إدارة المخاطر بالبنوك	**138**
المبحث الثالث: نماذج إدارة المخاطر	**146**
المطلب الأول: نموذج **COSO**	**146**
المطلب الثاني: نموذج **ISO31000:2009**	**153**
المطلب الثالث: نموذج لجنة بازل للرقابة البنكية	**157**
خلاصة الفصل الثالث	**165**
الفصل الرابع: دور آلية تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وإنعكاساتها على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية	**216 -166**
تمهيد	**167**
المبحث الأول: الإطار العام للنظام البنكي الجزائري	**168**
المطلب الأول: إصلاحات النظام البنكي الجزائري	**168**
المطلب الثاني: الهيئة المشرفة على القطاع البنكي في الجزائر	**172**
المطلب الثالث: البنوك المعتمدة في الجزائر	**176**
المبحث الثاني: منهجية الدراسة	**182**
المطلب الأول: مجتمع الدراسة	**182**
المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات وأداة القياس	**191**
المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية	**193**
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها	**195**
المطلب الأول: تحليل البيانات ومناقشة أسئلة الدراسة	**195**
المطلب الثاني: إختبار الفرضية الرئيسية الأولى	**207**
المطلب الثالث: إختبار الفرضية الرئيسية الثانية	**210**
خلاصة الفصل الرابع	**216**
خاتمة	**225 -218**
قائمة المراجع	**227**
الملاحق	**260**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	ملخص لمعايير التدقيق الدولية **(ISA)**	**19**
(2-1)	السلسلة الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية	**22**
(3-1)	السلسلة الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية	**24**
(4-1)	السلسلة الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية	**25**
(5-1)	تطور مفهوم التدقيق الداخلي	**30**
(6-1)	أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي	**36**
(7-1)	آخر التعديلات للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي **2017**	**44**
(8-1)	ملخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي **2017**	**45**
(1-2)	المبادئ ونقاط التركيز	**86**
(2-2)	مجالات عمليات تكنولوجيا المعلومات	**95**
(3-2)	نموذج الإستقصاء	**105**
(4-2)	الرموز المستخدمة في إعداد خرائط التدفق	**106**
(1-3)	أوزان المخاطر حسب أنواع الأصول	**160**
(1-4)	عدد الإستبانات الموزعة والمسترجعة	**183**
(2-4)	نتائج عملية توزيع الإستبانات	**184**
(3-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	**185**
(4-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	**186**
(5-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجهة الموزع إليها	**188**
(6-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	**189**
(7-4)	**إختبار " Cronbach Alpha" لمتغيرات الدراسة**	**192**
(8-4)	**مقياس" Likertالخماسي"**	**193**
(9-4)	درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي	**194**
(10-4)	نتائج البعد الأول(المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)	**196**
(11-4)	نتائج البعد الثاني(قواعد السلوك المهني)	**198**
(12-4)	نتائج البعد الثالث(أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية)	**200**

(13-4)	نتائج المتغير الوسيطي الوظيفي(نظام الرقابة الداخلية)	203
(14-4)	نتائج المتغير التابع(إدارة المخاطر البنكية)	205
(15-4)	نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية	207
(16-4)	نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر قواعد السلوك المهني على إدارة المخاطر البنكية	208
(17-4)	نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية	209
(18-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي(نظام الرقابة الداخلية)	211
(19-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي(المستوى التعليمي)	212
(20-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي(التخصص العلمي)	213
(21-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي(الجهة الموزع إليها)	214
(22-4)	نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي(الخبرة المهنية)	215

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	ملخص لمعايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS)	18
(2-1)	أنواع التدقيق الداخلي	32
(3-1)	المبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك	49
(4-1)	الوضعية المثلى لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للبنك	54
(5-1)	ورقة إبراز وتحليل المشاكل	60
(1-2)	نموذجCOSO1992	82
(2-2)	نموذج COSO للرقابة الداخلية 2013	84
(3-2)	مراحل إنجاز الإطار الجديد (COSO 2013)	85
(4-2)	الفروقات بين إطار (COSO1992)وإطار (COSO2013)	85
(5-2)	نموذجCoCo	91
(6-2)	مكعبCobit	95
(1-3)	أنواع المخاطر البنكية	132
(2-3)	مروحة إدارة المخاطر	142
(3-3)	الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية	146
(4-3)	مكونات إدارة المخاطر المؤسسية حسب COSO2017	149
(5-3)	مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية حسبCOSO2017	149
(6-3)	مكونات إدارة المخاطر وفقا لنموذجISO31000:2009	154
(7-3)	إجراءات إدارة المخاطر وفقا لنموذجISO31000:2009	156
(1-4)	البنوك المعتمدة في الجزائر حسب التحديث الجديد 2018	181
(2-4)	دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	185
(3-4)	دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي	187

(4-4)	دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجهة الموزع إليها	188
(5-4)	دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	190

قائمة المصطلحات

المصطلح	معنى المصطلح باللغة العربية	معنى المصطلح باللغة الأجنبية
AAA	جمعية المحاسبة الأمريكية	The American Accounting Association
AACIA	جمعية المدققين المستشارين الداخليين الجزائريين	Association des Auditeurs Consultants Internes Algeriens
AAOIFI	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions
AICPA	معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي	The American Institute of Certified Public Accountants
APC	لجنة إجراءات التدقيق	The Auditing Practices Committee
CICA	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين	The Canadian Institute of Chartered Accountants
CNC	المجلس الوطني للمحاسبة	Le Conseil National de la Comptabilité
Cobit	أهداف الرقابة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات	Control Objectives for Information and related Technology
CoCo	معايير الرقابة	The Criteria of Control
COSO	اللجنة الراعية للمنظمات	Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission
FEI	المعهد الدولي للمديرين التنفيذيين الماليين	Financial Executives International
FRC	مجلس التقارير المالية	The Financial Reporting Council
GAAP	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما	The Generally Accepted Accounting Principles
GAAS	معايير التدقيق المتعارف عليها	Generally Accepted Auditing Standards
HSBC	مؤسسة هونغ كونغ وشنغهاي البنكية	Hong Kong & Shanghai Banking Corporation
IAASB	مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكيد	The International Auditing and Assurance Standards Board
ICAEW	معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز	The Institute of Chartered Accountants in England and Wales

International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية	**ICC**
International Federation of Accountants	الإتحاد الدولي للمحاسبين	**IFAC**
The Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين	**IIA**
The Institute of Management Accountants	معهد المحاسبين الإداريين	**IMA**
The International Professional Practices Framework	الإطار الدولي للممارسات المهنية	**IPPF**
The Institute of Risk Management	معهد إدارة المخاطر	**IRM**
International Standards on Auditing	معايير التدقيق الدولية	**ISA**
The Information Systems Audit and Control Association	جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات	**ISACA**
The International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للقياس	**ISO**
The IT Governance Institute	معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات	**ITGI**
The Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية	**OECD**
The Statistical Package for the Social Sciences	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية	**SPSS**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم **1**	الإستبيان	**271-260**
الملحق رقم **2**	قائمة الأساتذة المحكمين	**272**

مقدمة

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات الذي يضمن سيرورة إقتصاد أي دولة من خلال عمليتي إستقبال الودائع الخاصة بالأفراد والمؤسسات وتقديم القروض للأفراد والمؤسسات في حالة حاجتهم لتمويل مشاريعهم، ولكن هاتين العمليتين تشوبهما العديد من المخاطر والتي قد تؤثر على مردودية البنك، مما ينعكس سلبا على إستمراريته في النشاط، لذا وجب على الهيئة المشرفة على تنظيم القطاع البنكي والمسؤولين في كل بنك أن تكون لديهم قدرات تسمح بالتنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها أو التقليل من حدتها في حالة حدوثها وتجنيب القطاع البنكي أي مشكل قد يؤثر بالسلب على الإقتصاد وعلى المؤسسات المتعاملة معه.

ولإدارة المخاطر البنكية بكل فعالية وجب وجود نظام للرقابة الداخلية في البنوك يسمح بضبط وتنظيم مختلف العمليات الجارية في البنك، ولزيادة فعالية هذا النظام يجب توفر قسم للتدقيق الداخلي بالبنك يقوم بتقييمه من خلال إكتشافه لنقاط القوة ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها من خلال عمليات التنسيق التي يقوم بها هذا القسم مع قسم إدارة المخاطر واللجنتين المشرفتين عليهما بالبنك (لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر).

ولتعزيز التنسيق بين إجراءات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وعمليات إدارة نظام الرقابة الداخلية، ساهمت العديد من المنظمات الدولية في تقديم العديد من النماذج والمفاهيم وتطويرها حسب الأحداث التي يشهدها الإقتصاد الدولي، ومن أبرز المعاهد يوجد معهد المدققين الداخليين **(IIA)** الذي قدم العديد من المفاهيم والمعايير المنظمة للتدقيق الداخلي وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى منظمة **(COSO)** التي قدمت نموذج ينظم العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في سنة **2004** وقامت بتعديله في سنة **2017**، بالإضافة إلى لجنة بازل للرقابة البنكية التي قدمت ثلاثة إتفاقيات تنظم عمليات إدارة المخاطر بالبنوك وهي الآن في طور التحضير للإتفاقية الرابعة بالإضافة إلى تقديمها للمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية بالبنوك.

أما في الجزائر، فإن النظام البنكي بالرغم من تأخره في مواكبة مختلف التغييرات التي شهدتها مختلف المفاهيم والنماذج المنظمة لإجراءات (**التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر**)، فإن القائمين عليه ساهموا في تقديم العديد من التشريعات المساهمة في تطويره حسب البيئة الإقتصادية الجزائرية.

I- إشكالية الدراسة: من أجل تغطية جميع جوانب دراستنا، قمنا بطرح الإشكالية التالية:

فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟ وما إنعكاسات هذه الآلية على إجراءات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية؟

وتتفرع عن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل وظيفة التدقيق الداخلي، وماهي المعايير والقواعد المنظمة لها؟
- ماذا يعني نظام الرقابة الداخلية، وماهي الإجراءات والأساليب المستخدمة في تقييمه من طرف التدقيق الداخلي؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر البنكية، وما علاقتها بالتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية؟
- فيما تتمثل إنعكاسات آلية تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية؟

II- فرضيات الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع دراستنا، والذي يتضمن المتغيرات المبينة في **"أنموذج الدراسة"**، فإننا سنقوم بإختبار الفرضيات التالية:

1- فرضيات الدراسة النظرية: تتمثل فرضيات الدراسة النظرية فيما يلي:

1-1- الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي هو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها موظف يعمل بصورة دائمة في المؤسسة الإقتصادية أو البنك، بحيث تتمثل هذه الإجراءات في تدقيق الحسابات والتأكد من صحتها.

1-2- الفرضية الثانية: يتمثل نظام الرقابة الداخلية في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

1-3- الفرضية الثالثة: تتمثل إدارة المخاطر البنكية في الآليات المتبعة من قبل القائمين على البنك، من أجل التقليل من حدة المخاطر التي تواجه البنك، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنك.

-2- فرضيات الدراسة التطبيقية: تتمثل فرضيات الدراسة التطبيقية فيما يلي:

-2-1- الفرضية الرئيسية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية.

تتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى، الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**)، بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**)، بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر البنكية؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**)، بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية.

-2-2- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**) والمتغيرات الوسيطية الديمغرافية (**المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الجهة الموزع إليها والخبرة المهنية**).

تتفرع عن الفرضية الرئيسية الثانية، الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تنص هذ الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**)"؛
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**المستوى التعليمي**)"؛
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**$\alpha \leq 0,05$**) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**التخصص العلمي**)"؛

- **الفرضية الفرعية الرابعة:** تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0,05$)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**الجهة الموزع إليها**)"؛
- **الفرضية الفرعية الخامسة:** تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **($\alpha \leq 0,05$)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**الخبرة المهنية**)".

-III- أهمية الدراسة: تكمن أهمية دراستنا فيما يلي:

- الدور الأساسي الذي يؤديه قسم التدقيق الداخلي في تنظيم مختلف العمليات الجارية في البنوك؛
- القيمة الجوهرية التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية، بإعتباره مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تساهم في تنظيم مختلف الإجراءات المعمول بها في البنوك؛
- المكانة التي تحتلها عمليات إدارة المخاطر وإنعكاساتها إما إيجابية أو سلبية، وذلك حسب الكفاءات والقدرات التي يمتلكها القائمين عليها؛

-IV- أهداف الدراسة: تسعى دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي (تعاريف، مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك، المعايير المنظمة لعمل التدقيق الداخلي، إجراءات عمل التدقيق الداخلي...إلخ)؛
- التطرق لأهم العناصر الخاصة بنظام الرقابة الداخلية والمحددة لإجراءاته وسياساته ومكوناته والتي تختلف من نموذج لآخر؛
- شرح الأساليب والإجراءات المتبعة في تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل وظيفة التدقيق الداخلي؛
- التعرف على المفاهيم الأساسية المنظمة لعمليات إدارة المخاطر في البنوك؛
- التأكد من مدى تطبيق مختلف المفاهيم المنظمة لعمليات التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

-V- أسباب إختيار موضوع الدراسة: توجد مجموعة من الأسباب التي حفزتنا على إختيار الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

- الرغبة في التعرف على مدى إهتمام القائمين على البنوك الجزائرية سواء عمومية أو خاصة بالتدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛
- محاولة التأكد من مدى كفاءة الإطارات القائمة على عمليات التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛
- التعرف على مدى إجتهاد القائمين على القطاع البنكي في وضع تشريعات تنظم عمليات التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛
- محاولة التأكد من مدى مواكبة التشريعات الموضوعة من قبل القائمين على القطاع البنكي في حال وجودها مع مختلف المفاهيم والنماذج الحديثة المنظمة لعمليات التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

-VI-حدود الدراسة: تتمثل حدود دراستنا فيما يلي:

-1- الحدود الموضوعية: تتمثل حدود موضوعنا في التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية.

-2- الحدود الزمنية: إستغرقت دراستنا في جانبها النظري حوالي **25** شهرا، أي من **نوفمبر 2015** إلى غاية **ديسمبر 2017**، أما جانبها التطبيقي إستغرق حوالي **11** شهرا، أي من **سبتمبر 2017** إلى غاية **أوت 2018.**

-3- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية لدراستنا في جميع المديريات العامة للبنوك المعتمدة في الجزائر والمتواجدة بـ**"الجزائر العاصمة"**.

-VII- الدراسات السابقة: من أجل إعداد دراستنا، إعتمدنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي كانت بمثابة الموجه وساعدتنا في الإنطلاقة الفعلية لإعداد الخطة، وكانت هذه الدراسات باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة فيما يلي:

-1- الدراسات السابقة باللغة العربية:

- دراسة **"عمر شريقي"** سنة **2015** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان: **"التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة"**، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي كأحد الآليات المهمة في تطبيق نظام حوكمة فعال وفي الرفع من فعالية الأداء داخل المؤسسات، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث تتمثل فيما يلي:
  - ✓ يعتبر التدقيق الداخلي أحد وظائف القيادة لما يقدمه من خدمات للإدارة عن طريق تقييمه الدائم والموضوعي والمحايد لمختلف الأنشطة داخل المؤسسة؛
  - ✓ إن التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات لم يعد دوره يقتصر على فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية، بل أصبح يقدم خدمات تأكيدية وخدمات إستشارية تركز على تحسين الأداء داخل الشركة وزيادة قيمتها من خلال الرفع من تقييم وتحسين كل من أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة.
- دراسة **"فضيلة بوطورة** و**الشريف بقة"** سنة **2015** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان: **" دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية والريفية (BADR) الجزائر"**، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في عملية إدارة المخاطر الإئتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل فيما يلي:
  - ✓ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** بنسبة **83.56%**.
- دراسة **"صالح ميلود خلاط** و**عبد الحكيم محمد المصلي"** سنة **2014** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان:**"دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"**، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل دور لجان التدقيق في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية الليبية، وللوصول لأهداف هذه الدراسة تم توزيع إستبانات على أعضاء الإدارة العليا والمدققين الداخليين في الشركات الليبية، وتتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحثان فيما يلي:

✓ تكوين لجان التدقيق في الشركات محل الدراسة يسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة التدقيق الداخلي.

- دراسة **"إبراهيم العدي ورنا الصقور"** سنة **2014** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان: **" مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح"**، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات إدارة الأرباح التي تقوم بها الشركات المساهمة، وإبراز مساهمة نظام الرقابة الداخلية في الحد من تلك الممارسات، وضم مجتمع الدراسة مجموعة من المهنيين والأكاديميين الذين تم التوزيع عليهم **160** إستبانة، وتتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحثان فيما يلي:

✓ إن عناصر نظام الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمدقق الداخلي تؤدي دورا هاما في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة **"جليل إبراهيم صالح"** سنة **2013** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان: **" أثر إستخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية، دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة"**، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إستخدام أجهزة الحاسوب في البنوك التجارية العراقية في عملية تقييم فعالية وكفاءة تطبيق نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى مدى توافر الظروف المناسبة والملائمة لتحقيق نظام رقابي فعال، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم توزيع إستبانات على كافة إدارات البنوك التجارية العراقية، وتتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحث فيما يلي:

✓ أن نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العراقية فعال من حيث صيانة وحفظ الأجهزة والبرامج.

-2- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

- دراسة " **Inaam M. Al-Zwyalif**" سنة **2015** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان**: " The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan"**، وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور مكونات الرقابة الداخلية (**بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، الإتصالات والمعلومات والمتابعة**) في تعزيز أركان الحوكمة (المساءلة، الإنصاف، المسؤولية والشفافية)، ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة تم إعداد إستبانات وتوزيعها على (**الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة، المديرين الماليين،**

رؤساء قسم المحاسبة والمدققين الداخليين) لـ **27** مؤسسة تأمين أردنية، بحيث تم إسترجاع **123** إستبانة صالحة للتحليل من بين **163** إستبانة تم توزيعها، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة تتمثل فيما يلي:

- ✓ للرقابة الداخلية دور أساسي في تعزيز أركان الحوكمة في مؤسسات التأمين الأردنية؛
- ✓ لنجاح الحوكمة يتطلب الإمتثال مع كل مكونات الرقابة الداخلية.

- دراسة "**Ahmed Atef Oussii& Neila Boulila Taktak** " سنة **2015** تحت عنوان: " **Internal Audit Function in Tunisian ListedCompanies: An Explanatory Study**"، هدفت هذه الدراسة إلى إستكشاف سمات وأنشطة وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات التونسية المدرجة وتقييم قدرتها على أداء دورها في عملية الحوكمة، بحيث أجريت هذه الدراسة من خلال إستبيان يهدف إلى تحليل خصائص وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات التونسية المدرجة، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان فيما يلي:
  - ✓ تعاني وظيفة التدقيق الداخلي من بعض القيود التي تضعف إستقلاليتها وتحد من مجال تدخلها؛
  - ✓ تركز وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسات التونسية المدرجة على التدقيق المالي، الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر.
- دراسة **"Aristanti Widyaningsih"** سنة **2015** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان**: " The Influence of Internal Control System on the Financial Accountability of Elementary Schools in Bandung, Indonesia"**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مكونات الرقابة الداخلية على المساءلة المالية في المدارس، بحيث تم إستخدام عينة ميسرة شملت **168** فرد، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يلي:
  - ✓ تؤثر كل من (**بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة والمتابعة**) بشكل جزئي على المساءلة المالية؛
  - ✓ لا تؤثر كل من (**تقييم المخاطر والمعلومات والإتصالات**) بشكل كبير على المساءلة المالية؛
  - ✓ تؤثر كل مكونات الرقابة الداخلية معا (**بيئة الرقابة، أنشطة الرقابة ،المتابعة، تقييم المخاطر والمعلومات والإتصالات**) بشكل كبير على المساءلة المالية.

- دراسة " **Vahit Ferhan Benli & Duygu Celayir** " سنة **2014** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان: **" RISK BASED INTERNAL AUDITING AND RISK ASSESSMENT PROCESS "**، هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة كيفية تحديد المخاطر وقياسها وكيفية تأثيرها على خطة التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر، و تتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحثان فيما يلي:

✓ إن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر كانا ينظر إليهما على أنهما مفهومين مستقلين عن بعضها البعض في الماضي، أما في الوقت الحاضر أصبح هناك تفاعل فيما بينهما ويتم إستخدام نتائج بعضهما البعض بشكل كبير.

- دراسة **"Odoyo Fredrick S & Omwono Gedion A"** سنة **2014** وهي عبارة عن مقال علمي تحت عنوان:**" The Role of Internal Audit in Enhancing CorporateGovernancefor Companies Listed at the Nairobi Stock Exchange"**، هدفت هذه الدراسة إلى فحص دور التدقيق الداخلي في نظام حوكمة المؤسسات الحالي في **"كينيا"**، وكانت أداة جمع البيانات عبارة عن إستبيان إستهدف مدراء التدقيق الداخليين لجميع المؤسسات المدرجة في بورصة **"نيروبي"**، وتتمثل أهم نتيجة توصل إليها الباحثان فيما يلي:

✓ جميع الأفراد الذين تم إستجوابهم وافقوا بشدة على أن وظيفة تدقيق الداخلي يمكنها تقديم قيمة مضافة إلى عمليات الحوكمة إذا كانت هناك (**علاقة عمل جيدة، إستقلالية، وعي، قدرات وكفاءة مهنية**).

-VIII- مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة: إن أهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة يتمثل فيما يلي:

- دراستنا جمعت العلاقة بين ثلاثة متغيرات (**التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية**)، بحيث لم نصادف خلال بحثنا عن دراسة جمعت بين هذه المتغيرات؛
- دراستنا تم إعدادها في ظل المعايير الدولية الجديدة الخاصة بالتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (**IIA**) والتي تم تعديلها في **أكتوبر 2016**، وبدأ تطبيقها الفعلي في **جانفي 2017**؛
- دراستنا تم إعدادها في ظل نموذج (**COSO**) الجديد الصادر في **جوان 2017** المنظم للعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر؛

- دراستنا تم إعداها في ظل صدور معايير التدقيق الجزائرية، التي تم إصدارها وفق مراحل من **2016** إلى غاية **2018**، ويتوقع إصدارها بشكل كلي في نهاية **2018**، وهذه المعايير لها أثر على وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر.

-IX- المنهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب دراستنا والتي تضمنت ثلاث متغيرات (**التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية**)، إستخدمنا **"المنهج الإستنباطي"** في الجانب النظري أداته الوصف والتحليل، وذلك من أجل شرح مختلف المفاهيم والمعايير والنماذج التي تنظم عمل متغيرات الدراسة، أما في الجانب التطبيقي إستخدمنا **"المنهج الإستقرائي"** من أجل تقديم تحليل وتفسير للنتائج المتحصل عليها.

-X- صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد دراستنا في إنعدام الكتب باللغة الإنجليزية والتي تتميز بقيمتها العلمية، كما واجهنا صعوبات في الدراسة التطبيقية في المديريات العامة للبنوك المعتمدة بالجزائر من خلال إمتناع الكثير من القائمين عليها عن تقديم المعلومات بحجة **"السر المهني"**.

-XI- تقسيمات الدراسة:

من أجل التطرق لمعظم الجوانب المتعلقة بدراستنا، قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي، بحيث تضمن كل فصل على العناصر التالية:

-1- الفصل الأول: الإطار العام لوظيفة التدقيق الداخلي

تضمن هذا الفصل أربع مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول نظرة عامة حول التدقيق، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى ماهية التدقيق الداخلي، أما المبحث الثالث تضمن الإطار الدولي للممارسات المهنية، وفي المبحث الرابع والأخير تناولنا مراحل مهمة التدقيق الداخلي.

-2- الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية

تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول نظام الرقابة الداخلية، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى نماذج نظام الرقابة الداخلية، وفي المبحث الثالث تناولنا دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

-3- الفصل الثالث: أساسيات إدارة المخاطر في البنوك

تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول ماهية الخطر ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى إدارة المخاطر، وفي المبحث الثالث تناولنا نماذج إدارة المخاطر.

-4- الفصل الرابع: دور آلية تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وإنعكاساتها على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية

خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية متضمنا ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول الإطار العام للنظام البنكي الجزائري ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى منهجية الدراسة ، وفي المبحث الثالث تناولنا عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

الفصل الأول:

الإطار العام لوظيفة التدقيق الداخلي

تمهيد:

تعتبر وظيفة التدقيق ذات أهمية كبيرة منذ القدم إلى يومنا هذا مما يستوجب إنشائها في المؤسسات المالية والإقتصادية، وذلك نظير ما تقدمه من خدمات تستفيد منها أطراف داخل المؤسسات وخارجها.

وتعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أحد أهم أنواع التدقيق ولها مكانتها الأساسية في المؤسسات، وذلك وفقا للأحداث التي تعرفها بيئة الأعمال مما أدى بالعديد من المنظمات الدولية وعلى رأسها معهد المدققين الداخليين **(IIA)** إلى تقديم مفاهيم خاصة بالتدقيق الداخلي، وإجراء تعديلات عليها وفقا لما تتطلبه الأحداث المحيطة بالمؤسسات المالية والإقتصادية.

وحتى تؤدى وظيفة التدقيق الداخلي بكل فعالية يجب إتباع الإجراءات المنبثقة من الإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)**، الذي تم إعداده من طرف معهد المدققين الداخليين **(IIA)** والذي يعتبر ركيزة أساسية يعتمد عليها المدقق الداخلي أثناء عمله.

وتمر عملية التدقيق الداخلي بمجموعة من المراحل الأساسية، والتي يشترط فيها إحترام الإجراءات التي جاء بها الإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)**.

ولتوضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث والمتمثلة فيما يلي:

- **المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق**
- **المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي**
- **المبحث الثالث: الإطار الدولي للممارسات المهنية**
- **المبحث الرابع: مراحل مهمة التدقيق الداخلي**

المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق

يعتبر التدقيق بصفة عامة سواء في المؤسسات المالية أو الإقتصادية آلية ضرورية تساهم في تحسين نشاط المؤسسات، من خلال مساهمته في كشف الغش وبعض التجاوزات المخالفة للمعايير الدولية والقوانين المحلية، مما يسمح بتحديد الوضعية الحقيقية للمؤسسات، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نظرة عامة عليه من خلال تطرقنا لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق، مفهومه وأهميته

لقد عرف التدقيق العديد من التطورات منذ نشأته إلى يومنا هذا، وذلك بسبب التطورات التي عرفتها بيئة الأعمال، ونظرا لهذه التطورات ساهمت العديد من المنظمات الدولية المتخصصة في المحاسبة والتدقيق في تقديم مفهوم خاص به وفقا لأهميته في المؤسسات المالية والإقتصادية.

أولا: التطور التاريخي للتدقيق

إشتق مفهوم مصطلح التدقيق **(Audit)** بمعناه اللفظي من الكلمة اللاتينية **(Audire)** والتي تعني الإستماع[1]، بحيث كان التدقيق في العصور القديمة يتم عن طريق سماع أحد الأفراد لما دونه الآخر من بيانات تتعلق في الغالب بأموال عامة وحكومية للتحقق من صحتها[2]، ومر التدقيق عبر التاريخ بخمسة مراحل أساسية والمتمثلة فيما يلي:

المرحلة الأولى: من العصر القديم حتى 1500 ميلادية:

عرفت هذه المرحلة ظهور التدقيق حيث كان يقتصر على الملوك والحكام، وكان الهدف منه هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر، كما تميزت هذه الفترة بممارسة التدقيق عن طريق الإستماع، أي إستماع الشخص الذي يقوم بهذه العملية للحسابات التي كانت تتلى عليه، وإستعمال تجربته لمعرفة مدى دقة ماكان يسمعه[3].

---

[1]– الإمام أحمد يوسف محمد وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الإستثمار (بالتطبيق على بنك الإستثمار المالي)**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (16)، العدد (1)، 2015، ص282.

[2]– محمد روازقي وليلى بن كعكع ، **دور تدقيق إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأهداف الإستيراتيجية لمنظمات الأعمال، أدبيات نظرية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة– يومي 14- 15 نوفمبر 2016، ص4.

[3]– محمد صالحي ، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص16.

المرحلة الثانية: من 1500 إلى غاية 1850:

في هذه المرحلة إتسع نطاق التدقيق ليشمل النشاط الصناعي وذلك بظهور الثورة الصناعية، حيث زادت أهمية إكتشاف التلاعب والإختلاس بسبب فصل ملكية رأس المال عن الإدارة الذي أدى إلى ظهور نظرية الوكالة[1]، التي هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (**الأصيل**) شخص آخر أو أكثر (**الوكيل**)[2]، ليقوم بإسمهم بوظيفة أو عمل معين ما يتضمن طبيعة تقريرية[3].

كما ظهرت في هذه المرحلة إتجاهات جديدة في التدقيق، وهي الإعتراف بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم بغرض دقة التقرير[4].

المرحلة الثالثة: من 1850 إلى غاية 1905:

إن النمو الإقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة، خاصة بعد إنطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والإنفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة، وظهور الحاجة لمالكي المؤسسات لمن يحافظ على أموالهم، خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني الذي أقر ضرورة إستعمال مدققي الحسابات لتدقيق شركات المساهمة[5].

المرحلة الرابعة: من 1905 إلى غاية 1960:

إن النمو الذي عرفه الإقتصاد الأمريكي كان له تأثير مباشر في تطور التدقيق، فبعد الأزمة المالية لسنة **1929**، إرتفعت نسبة الإستثمار في المؤسسات الخاصة وظهرت أسواق مالية جديدة، بسبب منح قروض

---

[1]– عمر شريقي ، **التنظيم المهني للمراجعة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012/2011، ص7.

[2]– بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة – جامعة البليدة- يومي 18- 19 ماي 2011، ص13.

[3]– مهدي شرقي، **مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، حالة المؤسسات العمومية الإقتصادية في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة ورقلة، العدد (1)، 2015، ص139.

[4]– عمر شريقي ، **مرجع سبق ذكره**، ص7.

[5]– الأخضر لقليطي، **معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر، دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2015/2014، ص3.

بدون ضمانات، هذا ماشجع المستثمرين على الإستثمار[1]،فأصبح الهدف الرئيسي للتدقيق هو إبداء رأي فني حول مدى سلامة وصحة تقرير المركز المالي للمؤسسة، بالإضافة إلى محاولة تفادي الوقوع في الغش والأخطاء والتلاعبات، كما زاد إهتمام المدققين في هذه المرحلة بنظام الرقابة الداخلية وزيادة إتجاههم إلى أسلوب التدقيق الإختباري[2].

المرحلة الخامسة: من 1960 إلى يومنا هذا:

عرفت هذه المرحلة تنامي حجم المؤسسات متعددة الجنسيات وتعاظم دورها على مستوى الإقتصاد العالمي، وذلك بإنشاء فروع لها خارج بلدانها الأصلية، ونتيجة لهذه التحولات فإن أهداف التدقيق توسعت لتشمل التأكد من تطبيق وإحترام الإجراءات والقوانين المعمول بها، والسياسات المحددة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة لفروعها ووحداتها، بحيث كان التدقيق في البداية يركز على النواحي المالية للعمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة، ثم توسع بعد ذلك إلى تدقيق جوانب أخرى (التدقيق الإجتماعي، التدقيق البيئي...إلخ)[3].

ثانيا: مفهوم التدقيق

قامت العديد من المنظمات الدولية بتقديم تعريف خاص بالتدقيق، بحيث تتمثل أهم التعاريف فيما يلي:

عرَّف معهد المدققين الداخليين **(IIA)** التدقيق على أنه "جزء لا يتجزأ من النظام المالي، وهو أحد الأجهزة اللازمة لضمان حسن سير الأنشطة المالية والتشغيلية، كما يعتبر أحد الأدوات الرئيسية المستخدمة لتأمين وتعزيز المساءلة، وسلامة عمليات الإدارة المالية في كل مؤسسة"[4].

أما معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي **(AICPA)** عرَّفه على أنه "عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة الموضوعية التي لها علاقة بنتائج الأنشطة الإقتصادية والأحداث، وتحديد مدى ونطاق التوافق

[1]– محمد صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص18.

[2]– عمر شريقي، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[3]– محمد صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[4] -Tarekegn Tariku & Shimelis Shibru, **Assessment on implementation of audit findings reported by office of auditor general: Case study at Ethiopian public sectors**, Reseach journal of finance and accounting, Vol(7),No (19), USA, 2016, P80.

بين هذه النتائج والمعايير المعمول بها، لإيصالها إلى الأطراف ذات العلاقة"[1].

أما جمعية المحاسبة الأمريكية **(AAA)** عرَّفته على أنه" عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير[2]، مع تبليغ المستفيدين بنتائج عملية التدقيق عن طرق التقرير"[3].

أما منظمة العمل الفرنسية عرَّفته على أنه "مسعى أو طريقة منهجية مقدمة بشكل منسق من طرف مهني يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم، بغية إصدار حكم معلل ومستقل، إستنادا على معايير التقييم وتقدير مصداقية وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"[4].

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التدقيق على أنه "**مجموعة من الإجراءات المستمدة من المعايير الدولية والقوانين المحلية، يقوم به شخص أو جهة محايدة من أجل تحديد الوضعية الحقيقية للمؤسسة سواء كانت مالية أو إقتصادية، بحيث يتم بلورة نتائج الإجراءات في شكل تقرير يتم تقديمه للجهات التي لها حق الإطلاع على نتائج عملية التدقيق**".

وتقوم عملية التدقيق على مجموعة من الإجراءات التي من خلالها يستطيع المدقق إعداد تقريره حول وضعية المؤسسة، وتتمثل هذه الإجراءات فيمايلي[5]:

-1- الفحص: هو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والإطمئنان عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر المحاسبية، والتأكد من جدية المستندات الداخلية والخارجية، التي يتم على أساسها التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

---

[1]-Munadhil Abd Aljabar Alsalim & Othman Abdul Qader Hama- Amin, **Evaluation the efficiency of the internal control system in light of the introduction of computers**, Reseach journal of finance and accounting, Vol (7), No (16), USA, 2016, P31.

[2]– حكيم براضية، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016/2015، ص18.

[3]– محمد عبد الماجد بوركايب، **متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ضوء المعايير الدولية**، مجلة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد (12)، العدد (1)، 2015، ص263.

[4]– محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص10.

[5]– محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص18،19.

-2- التحقيق: يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها والقيم المسجلة في الكشوف المالية، حتى يتمكن المدقق من التأكد والإطمئنان على صلاحية وعدالة الكشوف المالية.

-3- التقييم: يقصد به تقييم (الأصول والخصوم) التي تتضمنها الميزانية في ظل الأسس والسياسات، وأدلة وقرائن الإثبات الموثوق فيها، حتى يطمئن المدقق على صحة وسلامة عمليات التقييم.

-4- التقرير: يقصد به بلورة نتائج (الفحص، التحقيق والتقييم) والإفصاح عنها بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدى دقة وعدالة الكشوف المالية في نهاية فترة مالية معينة للمؤسسة محل التدقيق.

ثالثا: أهمية التدقيق

تقع مسؤولية إعداد الكشوف المالية على إدارة المؤسسة، بحيث تقوم وظيفة التدقيق بإضفاء المصداقية عليها[1]، مما يساهم في عملية صنع القرار الصحيح[2]، لذا يعتبر التدقيق ذو أهمية بالغة للعديد من الأطراف والمتمثلة فيما يلي[3]:

- إن إدارة المؤسسة تعتمد إعتمادا كليا على الكشوف المالية في وضع الخطط، ومراقبة الأداء وتقييمه، ومن هنا تحرص أن تكون الكشوف المالية مدققة من قبل هيئة فنية محايدة؛
- يعتمد المستثمرين على الكشوف المالية المدققة، عند إتخاذ أي قرار في توجيه المدخرات والإستثمارات؛
- تعتمد البنوك التجارية والصناعية على الكشوف المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة، للمؤسسات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات إئتمانية منها؛
- تعتمد الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة على الكشوف المالية المدققة، في أغراض كثيرة منها (التخطيط، الرقابة وفرض الضرائب...إلخ) لتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الصناعات؛
- تعتمد نقابات العمال على الكشوف المالية المدققة في مفاوضاتها مع الإدارة، بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح.

[1]- Rick Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder & Philips Wallage, **Principles of auditing, An introduction to international standards on auditing**, Pearson Education Limited, Second edition, United Kingdom, 2005 , p3.

[2]- Kennedy Sakaya Barasa, **Statitical of role of internal audit in promoting good governance in public institutions in Kenya**, Journal of investment and management, Vol (4), No(1), USA, 2015,p39.

[3]– خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007، ص15.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق، أهدافه وفروضه

أولا: أنواع التدقيق

للتدقيق مجموعة من الأنواع التي تختلف حسب (مجال التدقيق، درجة الإلتزام، توقيت عملية التدقيق، هدف التدقيق والقائم بعملية التدقيق):

-1- من حيث مجال التدقيق: يوجد نوعين وهما:

-1-1- التدقيق الكامل: في هذا النوع من التدقيق، الإطار الذي يعمل فيه المدقق غير محدد وبدون قيود أو مجال عمل، ولكن يخضع لمعايير التدقيق المتعارف عليها، ويتعين على المدقق إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة الكشوف المالية كاملة، بغض النظر عن مجال الفحص والعناصر التي شملتها إختباراته بصفتها تقع كلية تحت مسؤوليته[1].

-1-2- التدقيق الجزئي: هو تدقيق جزء محدد من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المدقق على تدقيق مستندات عملية معينة أو فحص عمليات جزء محدود من الفترة المالية أو فحص قسم من أقسام المؤسسة[2]، ولا يكون المدقق مطالب بتقديم تقرير فني محايد، يوضح مدى دلالة وعدالة الكشوف المالية كما هو الحال في تدقيق الحسابات الكامل، وإنما ينصب تقريره فقط على نتيجة ماقام به من تدقيق جزئية محددة، لأن مسؤولية المدقق في هذا النوع من تدقيق الحسابات، تتحدد فقط في إطار ما كلف به وإتفق عليه بواسطة (عقد) كتابي بينه وبين إدارة المؤسسة[3].

-2- من حيث درجة الإلتزام: يوجد نوعين وهما:

-2-1- التدقيق الإلزامي: هو التدقيق الذي تفرضه التشريعات القانونية، التي تلزم المؤسسات بضرورة تعيين مدققي الحسابات لتدقيق حساباتها، لضمان الحفاظ على حقوق الجهات المتعددة، التي بحاجة للكشوف المالية، بحيث تحدد التشريعات القانونية العقوبات في حالة عدم قيام المؤسسات بتعيين مدقق الحسابات[4].

---

[1]– لطفي شعباني ، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك– الدورة" مبيعات– مقبوضات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص32.

[2]– نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص24.

[3]– محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[4]– نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

-2-2- التدقيق الإختياري: هو الذي يتم بدون إلزام قانوني، وإنما يتم بطلب من المؤسسة أو المساهمين[1]، ويكون تدقيق الحسابات في هذا النوع إما (كامل أو جزئي) حسب ظروف المؤسسة، والغرض من تدقيق الحسابات يكون حسب الإتفاق الموضح في عقد تدقيق الحسابات المبرم بين المدقق والمؤسسة[2].

-3- من حيث توقيت عملية التدقيق: يوجد نوعين وهما:

-3-1- التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يتم من خلاله تتبع حسابات المؤسسة أولا بأول خلال السنة[3]، أي يتم التدقيق على مدار السنة بزيارات متكررة للمدقق[4].

-3-2- التدقيق النهائي: يكلف المدقق بالقيام بمثل هذا النوع من التدقيق بعد إنتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراءات التسويات وتحضير الكشوف المالية، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها، لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا[5].

- 4- من حيث الهدف: يتمثل في أربع أنواع والمتمثلة فيما يلي:

-4-1- التدقيق الجبائي: هو تدقيق تخضع له جميع المؤسسات بصورة منتظمة، إستجابة لمطلب قانوني وإجباري تقوم به مصلحة الضرائب[6]، وهو عبارة عن فحص لتصريحات وسجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الضريبية[7].

---

[1]– ميلود عزوز، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية –بسكرة–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الإقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007/2006، ص17.

[2]– محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[3]– فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي –بنك**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007/2006، ص7.

[4]– محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية، التأصيل العلمي والممارسة العملية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 1999، ص10.

[5]– خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[6]– ثلجة نوال جغلوف، **التدقيق الضريبي: بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي؟**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010، ص2.

[7]– بوعلام ولهي وعائشة بن عثمان، **فعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007–2015)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص4.

-2-4- تدقيق الجودة: هو عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة، بالإعتماد على معايير معينة ليتم إبداء رأي حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات قد تم إنجازها بفعالية، بالإضافة إلى تدقيق مدى الإلتزام بمعايير الجودة المطبقة في المؤسسة[1].

-3-4- التدقيق الإجتماعي: هو فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الإجتماعي للمؤسسات، والذي يمكن تمييزه عن النشاط الإقتصادي لها، بغرض التحقق من تنفيذ المؤسسات للمسؤولية الإجتماعية لها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة[2]، مما يسمح لممولي المؤسسة ومقرضيها وجمهورها (عملائها، موظفيها، المجتمع...إلخ) للحكم ما إذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الإجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت لتحقيقها[3].

-4-4- التدقيق الإستيراتيجي: يركز هذا النوع من التدقيق على تقييم القرارت طويلة الأجل التي تتخذها المؤسسة في ظل المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية على مستوى الإدارة العليا للمؤسسة، وتهتم بنجاح المؤسسة ككل وتحقيقها للأهداف الطويلة الأجل في تحليل وإختيار البدائل الإستيراتيجية الممكنة وأثارها على المؤسسة وإكتشاف ما قد يحدث من إختلالات وفجوات ومعالجتها في الوقت المناسب[4].

-5- من حيث القائم بعملية التدقيق: يوجد نوعين وهما:

-1-5- التدقيق الداخلي: عرَّفه مؤتمر الصناعة الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية على أنه "عبارة عن مجموعة من العمليات الأساسية الفنية التي يقوم بها فريق من موظفي المؤسسة لطمأنة الإدارة على أن أنظمة الرقابة الإدارية الموضوعة كافية، ويجري تنفيذها بكفاءة، وأن السجلات والتقارير المالية والمحاسبية وغيرها،

---

[1]– إلهام بوروبة وعبد الصمد سعودي، **دور التدقيق في إعداد وتنفيذ إستيراتيجية المؤسسة الإقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص8.

[2]– سمية ناصري وفاطمة الزهراء بولعراس، **التدقيق الإجتماعي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة – مؤسسة كوندور نموذجا–** ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14-15 نوفمبر 2016، ص3.

[3]– جمال سالمي، **التدقيق الإجتماعي في ظل إقتصاد المعرفة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010، ص6.

[4]– مراد سكاك، **التدقيق الإستيراتيجي ودوره في الإدارة الإستيراتيجية للمؤسسات، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد (15) ، 2015، ص393.

تعكس التنفيذ الفعلي للعمليات ونتائجها بدقة وسرعة، وأن كل قسم وإدارة ووحدة تضلع بمسؤولياتها والإجراءات الموضوعة"[1].

-2- التدقيق الخارجي: يتمثل في عمليات التدقيق المؤداة من قبل أطراف خارج المؤسسة محل التدقيق[2]، بحيث يقومون بإجراء عملهم وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها**(GAAS)** ومعايير التدقيق الدولية **(ISA)**[3]، بحيث يعتبر التدقيق الخارجي أداة لتعزيز المصداقية والموثوقية[4]، من خلال قيام المدققين الخارجيين بإبداء رأيهم الفني فيما يتعلق بالعرض العادل للكشوف المالية للمؤسسة[5].

ثانيا: أهداف التدقيق

يقوم التدقيق على مجموعة من الأهداف التقليدية والحديثة والمتمثلة فيما يلي:

-1- الأهداف التقليدية: تتمثل أهداف التدقيق التقليدية فيما يلي:

- التحقق من صحة المعلومات المعروضة في الكشوف المالية[6]؛
- إكتشاف ما قد يوجد من غش، تلاعب، تزوير وتدليس أو أخطاء[7]؛
- الحصول على رأي فني محايد، يقوم على مطابقة الكشوف المالية بما هو مقيد بالدفاتر ، على ضوء أدلة وقرائن الإثبات[8]؛

---

[1]– أسعد مبارك حسن وآخرون، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (17)، العدد (1)، 2016، ص6.

[2]– عصام فهد العربيد ومحمد نادر العثمان، **دور قواعد الحوكمة في تحسين قدرة المراجع على إكتشاف الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية السورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (5)، سوريا، 2014، ص465.

[3]- World Intellectual Property Organization (WIPO), **Internal oversight division,Internal audit manual**, Updated version, Switzerland,March 2015, p17.

[4] - John Uzoma Ihendiniku & Silvia Nwakaego Robert, **Role of audit education in minimizing audit expectation gap (AEG) in Nigeria**, International journal of business and management, Vol(9),No(2), Canada,2014, p203.

[5]- Kofi Abaidoo ,Abigail Padi & Many Smith Fiagbe, **An assessment of the challenges of internal audit unit at Sekondi Takoradi Metropolitan Assembly (S.I.M.A)**, Reseach journal of finance and accounting, Vol (6), No(24),USA, 2015, p1.

[6]– أحمد خليفة ومنال حسيني، **مكانة معايير المراجعة الدولية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص5.

[7]– مراد سكاك، **التدقيق الإجتماعي بين رهانات الواقع وتحديات المستقبل**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010، ص6.

[8]– محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

- تقليل فرص إرتكاب الأخطاء والتزوير عن طرق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة، وما تحدثه زيارات المدقق المفاجئة من أثر في نفوس العاملين[1].

-2- الأهداف الحديثة: تتمثل أهداف التدقيق الحديثة فيما يلي:

- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة[2]؛
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة[3]؛
- الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من خلال منع الإسراف، وبالتالي المساهمة في تحقيق أكبر كفاية إنتاجية ممكنة[4]؛
- مساعدة الإدارة الضريبية في تحديد مبلغ الضريبة[5]؛
- زيادة موثوقية المعلومات المقدمة من قبل الإدارة لمختلف أصحاب المصالح[6]؛
- مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الإنحرافات وأسبابها وطرق معالجتها[7].

ثالثا: فروض التدقيق

الفروض في التدقيق هي بمثابة الأساس الذي ينطلق منه الباحثون في تطوير نظرية التدقيق، وتطوير الأفكار العلمية الخاصة بالمهنة، وبالتالي عناصر التدقيق المتمثلة في المفاهيم، المعايير، الأهداف والإجراءات[8]، وتتمثل فروض التدقيق فيما يلي[9]:

---

[1]– نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[2]– خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

[3]– محمد صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[4]– شوقي جباري وفريد خميلي، **دور المراجعة الخارجية في إرساء دعائم حوكمة الشركات، دراسة الفضائح المالية للشركات(Arthur Anderson World com, Enron)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010، ص12.

[5]– جليلة زوهري، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد(4)، 2015، ص 55.

[6]- Atansko Atanasovski, **The scope of the external audit and audit expectations, a survey study,** Research journal of finance and accounting, Vol(6), No(9), USA, 2015, p243.

[7]– محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص8.

[8]– عمر شريقي، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[9]– سعاد شدري معمر، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، حالة تقرير المراجع حول سونلغاز**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص ص 13 -15.

-1- قابلية الكشوف المالية للفحص: وفق هذا الفرض فإن فحص الكشوف المالية والمستندات المالية، يكون بهدف الحكم على صدق المعلومات المحاسبية الموجودة بالسجلات المحاسبية.

-2- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المدقق والإدارة: يقوم هذا الفرض على التبادل بين المدقق والإدارة من خلال إمداد هذه الأخيرة بمعلومات تم تدقيقها من طرف المدقق بغرض إتخاذ قرارات مناسبة، والعكس كذلك بالنسبة للمدقق من خلال ضرورة تزويده بمعلومات يستطيع أن يبدي على أساسها رأي فني محايد.

-3- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية: حسب هذا الفرض فإنه يجب أن تكون الكشوف المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها، فالإلتزام بها يعد مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية الكشوف المالية، وعن مدى تمثيلها للوضعية الحقيقية للمؤسسة.

-4- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: وفقا لهذا الفرض، فإن وجود نظام سليم وقوي للرقابة الداخلية يساهم في التقليل من حدوث الأخطاء والتلاعبات، فهو يعطي نوعا من التأكد للمدقق.

-5- المدقق يزاول عمله كمدقق: وفق هذا الفرض، فإن المدقق يمارس مهامه كمدقق فقط وفقط البنود التي إتفق عليها مع إدارة المؤسسة محل التدقيق، فلايجب أن تخل هذه البنود المتفق عليها بمعايير التدقيق المتعارف عليها، كما أنه يجب على المدقق أثناء تأديته لمهامه أن يقوم بما هو مطلوب منه فقط دون التدخل في باقي المهام الأخرى.

المطلب الثالث: معايير التدقيق الدولية والجزائرية

لتنظيم عمل التدقيق في المؤسسات المالية والإقتصادية، لابد من وجود معايير التي تعتبر بمثابة قواعد التي تساعد المدقق في أداء عمله بكل كفاءة، من خلال تحديدها لنطاق التدقيق وحقوق وواجبات المدقق.

أولا: معايير التدقيق الدولية

تعتبر معايير التدقيق مهمة بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية مثل (البنوك، الحكومة والمقرضين...إلخ)[1]، والمقرضين...إلخ)[1]، بحيث وجود معايير التدقيق الدولية جنبا إلى جنب مع معايير المحاسبة الدولية يفيد

[1]- Ohiokha Friday Izien & Akhalumeh Paul Benign, **Auditing standards and auditors performance: the Nigerian experience**, European journal of accounting auditing and finance research, Vol (1), No (3), United Kingdom, September 2013, p15.

المستثمرين في إتخاذ قراراتهم[1]، وللإرتقاء بمهنة تدقيق الحسابات قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)**، بإصدار مجموعة من معايير التدقيق المقبولة عموما **(GAAS)** عن طريق لجنة إجراءات التدقيق **(APC)** التابعة له، وذلك بإصدار ثلاث مجموعات من المعايير[2]، بحيث تتمثل هذه المجموعات فيمايلي:

-1- المعايير العامة (المعايير الشخصية):

ترتبط هذه المعايير بالتكوين الشخصي للقائم بعملية التدقيق، ويقصد بها الخدمات المهنية التي ينبغي أن تقدم على درجة من الكفاءة المهنية بواسطة شخص أو أشخاص مؤهلين[3]، وتنقسم هذه المعايير بدورها إلى ثلاث معايير والمتمثلة يما يلي:

-1-1- معيار التأهيل العلمي والعملي: يقصد بالتأهيل العلمي أن يكون المدقق مؤهلا جامعيا في المحاسبة والتدقيق، وكذلك الحصول على قدر كاف من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى، أما التأهيل العملي يقصد به قضاء المدقق لفترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة، كما يجب على المدقق أن يلتحق بصفة إجبارية أو إختيارية بمختلف برامج التكوين المستمر عن طريق الملتقيات وفرص التكوين المختلفة، حتى يقوم بتحديث معلوماته ومعرفته العلمية والعملية، وهذا ما يتيح له كذلك مواكبة آخر مستجدات المهنة[4].

-1-2- الإستقلالية: خضع مفهوم إستقلالية المدقق وحياده في المؤسسة الكثير من الجدل والنقاش بين المهنيين والأكاديميين، وذلك نظرا لصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد لهذا المفهوم نتيجة لإرتباطه بالحالة

---

[1]– محمد سيد وأحمد شمس الدين بوعرار، **مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون رقم 10–01، دراسة ميدانية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص8.

[2]– خالد وليد جبير، **دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الإستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق، دراسة ميدانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص25.

[3]– عبد الكريم مقراني وعمر قمان، **أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص8.

[4]– بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ، جامعة سطيف، 2011/2010، ص16.

الذهنية والخلقية للمدقق[1]، ويعود سبب الإختلاف إلى مدى التأثر بالمدرستين المفسرة لمصطلح الإستقلال، فالمدرسة الأمريكية تغلب النظرة الشخصية (**الذاتية**) وتعتبره إستقلالا في التفكير، في حين ترى المدرسة الإنكليزية أنه يمثل مجموعة من الضمانات القانونية أو ما يسمى بالنظرة الموضوعية، وحاليا يؤخذ بكلا المدرستين في تحديد مفهوم الإستقلالية[2]، بحيث تتمثل في حرية المدقق في تجميع وتقييم الأدلة وإعداد برنامج التدقيق[3]، بالإضافة إلى عدم التحيز في إتخاذ القرارات خلال عملية التدقيق وإعداد التقارير المالية[4]، والتحلي بالنزاهة والإستعداد لتقديم التقارير[5]، حسب أدلة الإثبات التي قام بجمعها[6].

-1-3- العناية المهنية اللازمة (الحذر المهني): يقصد بها إلتزام المدقق بقواعد وسلوك أداء المهنة من جهة ومسؤوليته القانونية من جهة أخرى، فالعناية المهنية توجب عليه الإجتهاد في عمله وأن يستخدم خبرته وكفاءته العلمية والعملية، والتمتع بالإستقلالية وإدراكه لحقوقه وواجباته[7].

-2- معايير العمل الميداني: تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية التدقيق، وتمثل مبادئ التدقيق التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات التدقيق المرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها عند إستخدام هذه الإجراءات[8]، وتنطوي تحت هذه المعايير ثلاث معايير وتتمثل فيما يلي[9]:

---

[1]– بشرى فاضل خضير الطائي، **أثر إستقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي، بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد (22)، العدد (89)، 2016، ص471.

[2]– محمد براق وعمر ديلمي، **العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية، العدد17، جامعة الشلف، 2017، ص19.

[3]- Mohamed Maghnem & Badis Ben Aicha, **La qualité d'audit interne dans une entreprise privatisé**, Revue entreprise, Université d'Alger 3, No (5), 2016, p52.

[4]- Augustine O. Okolie, **Auditor tenure, independence and accrual- Based earnings management of quoted companies in Nigeria**, European journal of accounting auditing and finance research, Vol(2), No(2), United Kingdom, April 2014, p71.

[5]- Awa Felix N, **Auditor independence and the provision of non –audit services- investors' perspective in Nigeria,** European journal of accounting auditing and finance research, Vol(3), No(5), United Kingdom, May 2015, p111.

[6]- Rina Moestica Setianingrum & Sri Hastuti, **Auditor performance based on leadership style and organization commitment in gender perspective**, Research journal of finance and accounting, Vol(7), No(18), USA, 2016, p43.

[7]– محمد صالحي، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[8]- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص64.

[9]– نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 48،49.

-2-1- معيار دقة تخطيط العمل ودقة الإشراف على المساعدين: يجب على المدقق وضع برنامج لتدقيق العمليات المختلفة، بحيث يجب قبل وضع خطة التدقيق التعرف على المؤسسة التي سيتم تدقيق حساباتها والحصول على المعلومات الضرورية التي تساعد في وضع خطة العمل، كما يجب على المدقق أن يقوم بالإشراف الفعلي على أعمال مساعديه للتأكد من إتباعهم للخطة الموضوعة خصوصا بالنسبة للموظفين الجدد، وتدقيق أوراق العمل التي يعدها المساعدون.

-2-2- معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: إن الرقابة الداخلية تعتبر مصدرا من مصادر الإثبات في عملية التدقيق، ولذا فإن المدقق يجب أن يولي عناية فائقة بالنسبة لدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، فالنظام السليم للرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة، يؤدي إلى تخفيض عدد أدلة الإثبات التي يحتاجها المدقق، أما إذا كان يسوده ضعف، يجب على المدقق زيادة كمية إختباراته.

-2-3- معيار كفاية وصلاحية أدلة الإثبات: يقوم هذا المعيار على ضرورة قيام المدق بتجميع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات التي تؤدي إلى إقناعه، بحيث يمكنه ذلك من إبداء رأيه الفني حول العمليات الخاضعة للتدقيق.

-3- معايير إعداد التقارير: هذه المعايير ترتبط أو تحدد الخطوط العريضة التي يسترشد بها المدقق عند إعداده للتقرير الذي يتضمن رأيه الفني المحايد فيما يتعلق بالكشوف المالية الختامية[1]، وينطوي تحت هذه المعايير أربع معايير تتمثل فيما يلي:

-3-1- معيار إعداد القوائم المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما: هو معيار خاص بكيفية القيام بالعمل المحاسبي وفق مبادئ حصلت على القبول العام بين المحاسبين (المبادئ المحاسبية المقبولة عموما)، وأن دور المدقق يتركز في إعطاء رأيه الفني المحايد للجهة التي توكله من خلال حكمه على مدى إلتزام المحاسبين بالعمل طبقا لهذه المبادئ أم لا[2].

[1] – حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[2] – زياد هاشم السقا، **متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما (GAAS)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، العراق، 2011، ص305.

-3-2- معيار ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة المالية المعمول عنها الحسابات الختامية بنفس طريقة الفترة السابقة، من أجل ضمان قابلية الكشوف المالية للمقارنة خلال الفترات المختلفة[1].

-3-3- معيار كفاية المعلومات (الإفصاح الكامل): يجب على المدقق أن يتأكد من أمانة المعلومات المقدمة في الكشوف المالية، ويفصح عن كل واقعة جوهرية قد يؤدي إغفالها إلى تضليل القارئ، كما تتعلق هذه القاعدة بالإفصاح عن الأمور التي تقضي بذكرها القوانين المحلية السارية[2].

-3-4- معيار إبداء الرأي: يمثل تقرير المدقق المرحلة الأخيرة في عمل المدقق، وفيه يجب يقدم مدقق الحسابات رأيه الفني المحايد حول الكشوف المالية الختامية كوحدة واحدة وذلك إستنادا لأعمال التدقيق التي قام بها، كما يجب على مدقق الحسابات أن يذكر في تقريره مدى القناعة التي توصل إليها حول الكشوف المالية موضوع الفحص وحدود مسؤوليته وحدود ما تحمله من مسؤولية حيال الكشوف المالية[3].

ومن خلال ما سبق، سنقوم بعرض شكل يلخص معايير التدقيق المتعارف عليها:

[1]– نواف محمد عباس الرماحي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 50،51.

[2]– خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

[3]– عمر إقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (2) ، جامعة ورقلة، 2013، ص245.

الشكل (1-1) ملخص لمعايير التدقيق المتعارف عليها (GAAS):

المصدر: ألفين أرينز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، مصر، 2009، ص42.

إنطلاقا من هذه المعايير العامة، حاولت لجنة المعايير الدولية للتدقيق التي أصبحت فيما بعد مجلس المعايير الدولية للتدقيق والتأكد **(IAASB)** المنبثقة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين **(IFAC)**، تطوير هذه القواعد وتصنيفها في مجموعات متجانسة[1]، وعليه سنقوم بعرض جدول يشرح بشكل مختصر كل معايير التدقيق الدولية **(ISA)**:

الجدول (1-1) ملخص لمعايير التدقيق الدولية (ISA):

رقم المعيار	عنوان المعيار	موضوعه العام
100	رقابة الجودة للمؤسسات التي تؤدي عمليات تدقيق للكشوف المالية وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة	**جودة خدمات التأكيد**
200	الأهداف العامة للمدقق المستقل وإجراء عملية تدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية	**المبادئ العامة والمسؤوليات**
210	الإتفاق على شروط التكليف بالتدقيق	
220	رقابة الجودة لتدقيق المعلومات المالية التاريخية	
230	وثائق التدقيق	
240	مسؤولية المدقق في إعتبار (الإحتيال، الخطأ) في عملية تدقيق البيانات المالية	
250	مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق الكشوف المالية	
260	الإتصال بشأن أمور التدقيق مع المكلفين بالحوكمة	
265	الإبلاغ عن نواحي القصور في الرقابة الداخلية للمكلفين بالحوكمة والإدارة	
300	التخطيط لتدقيق الكشوف المالية	**تقييم الخطر و الإستجابة في تقدير المخاطر**
315	تحديد وتقييم مخاطر (الخطأ الجوهري) من خلال فهم المؤسسة وبيئتها	
320	الأهمية النسبية في تخطيط وأداء عملية التدقيق	
330	إستجابة المدقق للمخاطر المقيمة	

[1]– جمال عمورة، **ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة– يومي 13- 14 ديسمبر 2011، ص9.

402	إعتبارات التدقيق المتعلقة بالمؤسسة التي تستعمل مؤسسات خدمية	
450	تقييم البيانات الخاطئة المحددة خلال عملية التدقيق	**أدلة الإثبات**
500	أدلة التدقيق	
501	أدلة التدقيق – إعتبارات محددة لبنود مختارة	
505	المصادقات الخارجية	
510	عمليات التدقيق الأولية – الأرصدة الإفتتاحية	
520	الإجراءات التحليلية	
530	أخذ عينات التدقيق	
540	تدقيق التقديرات المحاسبية بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة	
545	تدقيق قياسات وإفصاحات القيمة العادلة	
550	الأطراف ذات العلاقة	
560	الأحداث اللاحقة	
570	المؤسسة المستمرة	
580	الإقرارات الخطية	
600	الإعتبارات الخاصة – عمليات تدقيق الكشوف المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مدققي العنصر)	**الإستفادة من عمل الآخرين**
610	إستخدام عمل المدققين الداخليين	
620	إستخدام عمل مدقق خبير	
700	تقرير المدقق المستقل حول مجموعة كاملة من الكشوف المالية ذات الغرض العام	**نتائج وتقرير المدقق**
705	التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق المستقل	
706	فقرات التأكيد والفقرات الأخرى في تقرير المدقق المستقل	
710	المعلومات المقارنة– الأرقام المقابلة والكشوف المالية المقارنة	
720	مسؤولية المدقق المتعلقة بالمعلومات الأخرى في المستندات التي	

	تحتوي على كشوف مالية مدققة	
800	الإعتبارات الخاصة – عمليات تدقيق الكشوف المالية المعدة وفقا لأطر الأهداف الخاصة	**المجالات المتخصصة**
805	الإعتبارات الخاصة- عمليات تدقيق كشوف مالية مفردة ومكونات أو حسابات أو بنود محددة في كشف مالي	
810	عمليات إعداد التقارير حول الكشوف المالية الملخصة	
1000	إجراء المصاقة المتبادلة بين المصارف	
1004	العلاقة بين مشرفي النشاط المصرفي ومدققي المصرف الخارجيين	
1006	تدقيق الكشوف المالية للمصارف	
1010	إعتبارات الأمور البيئية عند تدقيق الكشوف المالية	
1012	تدقيق الأدوات المالية المشتقة	
1013	التجارة الإلكترونية – التأثير على تدقيق البيانات	
2400	عملية تدقيق الكشوف المالية	
2410	تدقيق المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل	
3000	عمليات التأكيد عدا عن عمليات التدقيق أو المراجعة للمعلومات المالية التاريخية	
3400	فحص المعلومات المالية المستقبلية	**المعايير المحددة لموضوع البحث**
3402	تقارير التأكيد حول أنظمة الرقابة الداخلية	
3410	عمليات التأكيد لقوائم صديقة للبيئة	
3420	عمليات تأكيد تقارير تحوي معلومات مالية أولية متضمنة في دليل	
4400	التكليف بإنجاز إجراءات متفق عليها فيما يتعلق بالمعلومات المالية	
4410	التكليف بإعداد المعلومات المالية	

المصدر: هلا محمد نذير المالح، **معايير التدقيق والمراجعة مقارنة بين المعايير الصادرة عن كل من AAOIFI و IFAC**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد (45) ، فيفري 2016،ص ص 134-136. (بتصرف)

ثانيا: معايير التدقيق الجزائرية

قام المجلس الوطني للمحاسبة **(CNC)** في سنة **2016** بإعداد سلسلتين من معايير التدقيق الجزائرية، فقام بإعداد السلسلة الأولى بموجب القرار رقم **002** المؤرخ في **04** فيفري **2016**، بحيث تضمنت هذه السلسلة أربع معايير (**210**،**505**،**560** و**580**)، أما السلسلة الثانية قام بإعدادها بموجب القرار رقم **150** المؤرخ في **11** أكتوبر **2016**، بحيث تضمنت هذه السلسلة أربع معايير (**300**،**500**،**510** و**700**)، أما في سنة **2017** قام بإعداد السلسلة الثالثة بموجب القرار رقم **23** المؤرخ في **15** مارس **2017**، بحيث تضمنت هذه السلسلة أيضا أربع معايير (**520**، **570**، **610** و**620**)[1]، وعليه سنقوم بعرض أبرز ماجاء في هذه السلاسل الثلاثة:

-1- السلسلة الأولى: لتوضيح أبرز ماجاء في هذه السلسلة، سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول (1-2) السلسلة الأولى لمعايير التدقيق الجزائرية

المعيار	مجال تطبيق المعيار	أبرز أهداف المعيار
210 (إتفاق حول أحكام مهمة التدقيق)	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للإتفاق مع الإدارة وعند الإقتضاء مع الأشخاص القائمين على الحكم في المؤسسة، حول أحكام مهمة التدقيق، بحيث يقصد بالمدقق في هذا المعيار محافظ الحسابات أو المدقق المتعاقد وفق الحالة	هدف المدقق هو قبول ومتابعة مهمة التدقيق فقط في الحالات التي تكون الشروط التي سيجرى على أساسها التدقيق قد تم الإتفاق عليها، وذلك بعد ضمان أن الشروط المسبقة للتدقيق مجتمعة، بالإضافة إلى وجود تفاهم مشترك بين المدقق والإدارة وعند الإقتضاء القائمين على الحكم في المؤسسة، على أحكام مهمة التدقيق

[1] - http://www.cnc.dz/reglement.asp Accessed October 15, 2017.

505 (التأكيدات الخارجية)	يعالج هذا المعيار إستعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة	هدف المدقق الذي يلجأ إلى إجراءات التأكيد الخارجي هو تصور ووضع حيز التنفيذ هذه الإجراءات بهدف الحصول على أدلة مثبتة ذات دلالة ومصداقية
560 (الأحداث اللاحقة)	يتطرق هذا المعيار إلى إلتزامات المدقق إتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية	الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة والتي تدل على أن الأحداث التي وقعت بين تاريخ الكشوف المالية (تاريخ الإقفال) وتاريخ تقريره، والتي تتطلب إحداث تعديلات على الكشوف المالية أو معلومة متضمنة فيها، قد تمت معالجتها وفقا للمنهج المحاسبي المطبق، بالإضافة إلى المعالجة الملائمة للأحداث التي علم بها بعد تاريخ إصدار تقريره والتي كانت لتؤدي به إلى إحداث تعديلات على محتواه إن هو علم بها قبل ذلك التاريخ
580 (التصريحات الكتابية)	يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المدقق على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة	الحصول على التصريحات من طرف الإدارة يؤكد أن هذه الأخيرة قامت بمسؤولياتها على أكمل وجه، خاصة تلك المتعلقة بإعداد الكشوف المالية وشمولية المعلومات المقدمة للمدقق

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

http://www.cnc.dz/fichier_regle/202.pdf Accessed October 15, 2017.

-2- السلسلة الثانية: لتوضيح أبرز ماجاء في هذه السلسلة، سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول (1- 3) السلسلة الثانية لمعايير التدقيق الجزائرية

المعيار	مجال تطبيق المعيار	أبرز أهداف المعيار
500 (العناصر المقنعة)	يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق، قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها لتأسيس رأيه	يهدف المدقق إلى تصور ووضع حيز تنفيذ إجراءات التدقيق، والتي من شأنها تمكينه من الحصول على العناصر المقنعة الكافية والمناسبة قصد إستخلاص النتائج المعقولة والتي يستند عليها المدقق في تأسيس رأيه
300 (تخطيط تدقيق الكشوف المالية)	يدرس هذا المعيار إلتزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية	يهدف المدقق إلى تخطيط التدقيق حتى تنجز المهمة بفعالية، في هذا الإطار يلزم المدقق بإعداد إستيراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم المؤسسة
510 (مهام التدقيق الأولية– الأرصدة الإفتتاحية)	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الإفتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية، وهي المهمة التي تتسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق أو تم تدقيقها من طرف المدقق السابق	يجب على المدقق في إطار مهمة التدقيق الأولية، جمع العناصر المقنعة الكافية والمناسبة التي تسمح بضمان أنه خلال إعادة الإفتتاح، تم نقل أرصدة إقفال السنة المالية السابقة بشكل صحيح، وأنها لاتحتوي على أي إختلال له تأثير معتبر على الكشوف المالية الخاصة بالسنة المالية الجارية

700 (تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية	إلتزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية	تشكيل رأي حول الكشوف المالية قائم على أساس تقييم الإستنتاجات المستخرجة من العناصر المقنعة المجمعة، بحيث يتم التعبير بوضوح عن هذا الرأي في تقرير كتابي يصف أساس ذلك الرأي

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

http://www.cnc.dz/fichier_regle/1211.pdf Accessed October 15, 2017.

-3- السلسلة الثالثة: لتوضيح أبرز ماجاء في هذه السلسلة، سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول (1- 4) السلسلة الثالثة لمعايير التدقيق الجزائرية:

المعيار	مجال تطبيق المعيار	أبرز أهداف المعيار
520 (الإجراءات التحليلية)	يسمح هذا المعيار للقيام بمقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للمؤسسة أو لمؤسسات مشابهة، وذلك بإستخدام طرق بسيطة ومعقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم إستحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الإتجاهات غير المتوقعة	يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة الدالة والموثوقة، وعليه كذلك تصور وأداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجمل بين معرفته المكتسبة للمؤسسة وكشوفها المالية
570 (إستمرارية الإستغلال)	يعالج هذا المعيار إلتزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية إستمرارية الإستغلال في إعداد الكشوف المالية	إستخلاص النتائج حول وجود "عدم اليقين" معتبر مرتبط بأحداث أو ظروف من شأنها بعث شك كبير في قدرة المؤسسة على مواصلة إستغلالها، وذلك إنطلاقا من العناصر المقنعة التي تم جمعها
610 (إستخدام عمل المدققين الداخليين)	يعالج هذا المعيار شروط وفرص إنتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي	تحديد إمكانية وإلى أي مدى تستخدم الأعمال الخاصة للمدققين الداخليين

620 **(إستخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق)**	يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان آخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير	تحديد الحالات التي يقدر فيها المدقق ضرورة الإستعانة بالخبير الذي سيعينه

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

http://www.cnc.dz/fichier_regle/1230.pdf Accessed October 15, 2017.

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تساعد المؤسسات المالية والإقتصادية على تحقيق أهدافها من خلال الخدمات التي يقدمها لها، بحيث لم يصبح يقتصر على الجانب المحاسبي فقط، بل أصبح يمس العديد من الجوانب، وحتى يحقق التدقيق الداخلي أهدافه يجب أن تكون له علاقة جيدة مع جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة، كما لايوجد فرق جوهري بين التدقيق الداخلي في البنوك (المؤسسات المالية) أو المؤسسات الإقتصادية بإستثناء بعض الأمور المحددة في تقارير لجنة بازل للرقابة البنكية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وأنواعه

قامت العديد من المنظمات الدولية بوضع تعاريف خاصة بالتدقيق الداخلي، حددت من خلالها نطاق عمله والأهداف المرجوة منه، ونظرا للتغيرات التي عرفتها المؤسسات المالية والإقتصادية، توسع مجال عمل التدقيق الداخلي من المجال المحاسبي إلى مجالات أخرى التي أصبحت تؤثر على وضعية هذه المؤسسات.

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي

تتمثل أهم التعاريف الخاصة بالتدقيق الداخلي المقدمة من قبل المنظمات الدولية فيما يلي:

عرَّف معيار التدقيق الدولي **(ISA610)** الصادر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين**(IFAC)** التدقيق الداخلي على أنه[1] "عملية تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة لها، ويشمل وظائفها في الفحص والتقييم والمراقبة لمدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية"[2].

أما المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين **(IFACI)** عرَّفه بأنه "نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المؤسسة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات وإعطاء النصائح، من أجل القيام بالتحصينات اللازمة والتي تساهم في خلق قيمة مضافة"[3].

---

[1]- حسين أحمد دحدوح ودرويش فيصل محمد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد(36)، العدد(5)، سورية، 2014، ص376.

[2]- صبيحة برزان، **أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد(21)، العدد(84)، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص427.

[3]- أحمد نقاز ومسعود صديقي، **تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، دراسة حالة شركة سونطراك مديرية الصيانة بالأغواط**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد (14) ، 2014، ص166.

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** عرَّفه بأنه "يتمثل في تدقيق العمليات والقيود التي تتم بشكل مستمر، حيث ينفذ من قبل أشخاص يعينون أو يستخدمون وفق شروط خاصة"[1].

أما معهد المدققين الداخليين **(IIA)** عرَّفه بأنه "نشاط مستقل، يقدم تأكيدات موضوعية وخدمات إستشارية، يهدف إلى إضافة قيمة مضافة وتحسين عمليات المؤسسة، كما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال إتباع منهج منضبط[2]، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة وعمليات الحوكمة"[3].

من خلال التعاريف السابقة نجد أن تعريف معهد المدققين الداخليين **(IIA)** يتميز بالشمولية عن باقي تعاريف المنظمات الدولية الأخرى، بحيث تميز هذا التعريف بما يلي:

-1- نشاط مستقل: يعني الإستقلال إفساح المجال أمام المدقق الداخلي لأداء واجباته المهنية بحرية تامة، وبعيدا عن أية ضغوط في تحديد نطاق التدقيق أو منهجيته وكذلك الإحتفاظ بالإستقلال التنظيمي، بما يمكنه من إتمام عمليات الفحص والتقرير عن النتائج وتوصيلها إلى المستويات المناسبة بحرية تامة[4].

-2- تأكيد موضوعي: يعني الموضوعية في تقييم الأدلة لغرض توفير تقييم مستقل على الحوكمة، إدارة المخاطر وعمليات الرقابة في المؤسسة[5].

-3- خدمات إستشارية: يعمل التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة ومجلس إدارة المؤسسة بالتحليلات والدراسات والإستشارات والإقتراحات اللازمة، لإتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب[6].

-4- إضافة قيمة وتحسين الفعالية: إن دور التدقيق الداخلي أصبح لايقتصر فقط على إيجاد الأخطاء في المؤسسة، بل أصبح يقدم قيمة مضافة من خلال توصياته[7].

-5- تحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة وعمليات الحوكمة: يقوم التدقيق الداخلي بتحسين فعالية العناصر التالية:

---

[1]- نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017، ص131.

[2]- Droglas George, Karagiorges Theofanis & Arampotzis Konstantinos, **Factors associated with internal audit effectiveness: Evidence from Greece**, Journal of accounting and taxation, vol.7(7), USA, July 2015, p114.

[3]- Ahmed Atef Oussii & Neila Boulila Taktak, **Internal audit function in Tunisian listed companies: An explanatory study**, Reseach journal of ginance and accounting, Vol(9), No (19), USA, 2015, p95.

[4]- ناظم حسن رشيد، **دور الذكاء الأخلاقي للمدققين الداخليين في دعم أداء عملية التدقيق الداخلي، دراسة لأراء عينة من المدققين الداخليين في العراق**، مجلة العلوم الإقتصادة والإدارية، العدد (91)، المجلد (22)، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص469.

[5]- The Institute of Intenal Auditors (IIA), practice guide, **Internal audit and the second line of defense**, USA, January 2016, p5.

[6]- مسعود صديقي ولخضر أوصيف، **المراجعة الداخلية كآلية لتطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية، دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (6)، جامعة المسيلة، 2011، ص87.

[7]- Robert R. Moeller, **Sarbanes-Oxley Internal Controls**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA , 2008, p317.

-5-1- إدارة المخاطر: يعرِّفها معهد المدققين الداخليين **(IIA)** على أنها "مسار لتحديد وتقييم والتصرف ومراقبة الأحداث الكامنة المحتملة أو الوضعيات التي توفر تطمينا معقولا فيما يتعلق بأهداف المؤسسة"[1].

-5-2- الرقابة: يعرِّفها معهد المدققين الداخليين (**IIA**) على أنها "أي إجراء تتخذه الإدارة والمجلس الإدارة وأي جهة أخرى قصد إدارة المخاطر وزيادة إحتمال تحقيق الأهداف التي وضعتها المؤسسة"[2].

-5-3- الحوكمة: يعرِّفها معهد المدققين الداخليين **(IIA)** على" أنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة ومراقبة مخاطر المؤسسات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة المؤسسة"[3].

-6- إمكانية التعاقد مع مدقق خارجي للقيام بعملية التدقيق الداخلي: لم يحدد التعريف الجهة التي تقوم بالتدقيق الداخلي، وهذا يعني أنه يمكن أن يمارس التدقيق الداخلي من قبل قسم تابع للمؤسسة أو من خارجها عن طريق التعاقد الخارجي[4]، وقد أوضح معهد المدققين الداخليين موقفه من التعاقد الخارجي في نشرة أصدرها عام **2005** بعنوان **(IIA Position Alternative Resourcing For the Internal Audit Function)** بحيث أبقى الباب مفتوحا لهذا النوع من التعاقد ولكن بشروط:

- الحصول على الجودة المناسبة في الخدمة وأن يؤديها أشخاص مؤهلين لذلك؛
- أن توفر المؤسسة الإشراف الكافي والملائم على هذه الطواقم من داخل المستويات التابعة لها؛
- أن لاتقوم المتعاقد المؤسسة المتعاقد معها للقيام بالتدقيق الخارجي بإنجاز وظيفة التدقيق الداخلي[5].

ولقد عرف مفهوم التدقيق الداخلي العديد من التغييرات التي طرأت عليه، وذلك تماشيا لتطور العمليات في المؤسسات الإقتصادية والمالية وتعقدها، بحيث يعود الفضل إلى معهد المدققين الداخليين

---

[1]- معهد المدققين الداخليين، **المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير)**، ترجمة إلى العربية "زياد بودريقة" رئيس الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات، تونس، 2013، ص29.

[2]- **المرجع السابق**، ص26.

[3]- مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة يومي 07/06 ماي 2012، ص4.

[4]- نور الدين أحمد قايد، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

[5]- نور الدين حامد ومريم عمارة، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الإقتصادية**،الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص56.

(IIA)، الذي تم إنشائه سنة **1941** ويعتبر جمعية مهنية دولية التي يقع مقرها الرئيسي العالمي بـ**"فلوريدا"** بالولايات المتحدة الأمريكية[1]، ولها أكثر من **180.000** عضو في أكثر من **170** دولة وإقليم حول العالم[2]، ويعتبر الناطق لمهنة التدقيق الداخلي على مستوى العالم بسبب إمتلاكه سلطة ومرجعية معترف بها[3]، وعليه سنقوم بعرض جدول يوضح تطور مفهوم التدقيق الداخلي منذ إنشاء معهد المدققين الداخليين **(IIA)**:

الجدول (1- 5) تطور مفهوم التدقيق الداخلي

السنة	تطور مفهوم التدقيق الداخلي
1947	أصدر المعهد أولى توصياته عن مسؤوليات المدقق الداخلي، وعرّف التدقيق الداخلي في هذه التوصية بأنه" نشاط تقييمي مستقل يتم داخل المؤسسة بهدف تدقيق العمليات كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءة للإدارة، ومن ثم فهو يمثل نوع من أنواع الرقابة يمارس وظيفته عن طريق قياس وتقييم فعالية غيره من الأدوات الرقابية ويهتم بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات.
1957	أصدر المعهد قائمة جديدة تخص مسؤوليات المدقق الداخلي ورد فيها أن التدقيق الداخلي هو "إدارة للحكم والتقييم يعمل داخل المؤسسة لخدمة الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص وإختبار مدى كفاية الأساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية، فهو رقابة إدارية مهمته تقييم مدى فعالية وكفاءة المسؤوليات الرقابية الأخرى.
1971	أصدر المعهد تعريفا جديدا للتدقيق الداخلي مفاده أن "التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لتدقيق العمليات كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابية إدارية يعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.
1981	عرّف المعهد التدقيق الداخلي على أنه" وظيفة تقييم مستقلة داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها، ويعد نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الأخرى.

[1] -The Institute of Intenal Auditors (IIA), **Document d'information pour comité d'audit, les normes de l'audit interne: les raisons de leur importance**, USA,2005, p8.

[2] – معهد المدققين الداخليين (IIA)، **آراء ورؤى عالمية ماوراء الحسابات، دور التدقيق الداخلي في التقارير غير المالية**، ترجمة إلى العربية من قبل جمعية المدققين الداخلين دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد (2)، 2015، ص 7.

[3] -L'Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE), **Rapport "contrôle et audit internes: Assurer l'intégrité et la responsabilité du secteur public "**, France, 2011, p7.

1994	عرّف المعهد التدقيق الداخلي على أنه "وظيفة تقييم مستقلة داخل المؤسسة لفحص وتقييم أنشطتها كخدمة للإدارة، وهو يهدف إلى مساعدة جميع أفراد المؤسسة بما في ذلك الإدارة والعاملين في أداء مسؤولياتهم بشكل فعال بإمدادهم بتحليلات وتقييمات وتوصيات إستشارية ومعلومات تتعلق بالأنشطة الخاصة بالفحص.
1999	في جوان **1999** قدم معهد المدققين الداخليين تعريفا حديثا للتدقيق الداخلي، بحيث عرّفه على أنه" نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات إستشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم، لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

المصدر:

- عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية (دراسة ميدانية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد (1)، العدد (2)، جامعة بني سويف،مصر، ديسمبر 2013، ص ص55،56. (بتصرف)

- عمر شريقي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، جامعة ورقلة،2015، ص ص125،126. (بتصرف)

أما في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، نلاحظ غياب التشريعات التي تنظم عمل التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والإقتصادية بإستثناء المادة رقم **40** من القانون **88-01** المؤرخ في **1988/01/12** والتي نصت على مايلي:

"يتعين على المؤسسات العمومية الإقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسن بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها"[1].

أما الهيئة المشرفة على التدقيق الداخلي في الجزائر، فتتمثل في جمعية المدققين المستشارين الداخليين الجزائريين **(AACIA)**، التي أنشئت رسميا في **1993/07/19** من طرف مجموعة من المدققين الداخليين يعملون في مؤسسات إقتصادية ومالية جزائرية تنشط في قطاعات مختلفة، يرأس هذه الجمعية "محمد مزيان" والرئيس الشرفي نور الدين خطاط، وهي هيئة غير حكومية مستقلة مقرها مؤسسة "سيدار" بمدينة عنابة،

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة في 1988/01/13، ص36.

تضم حوالي **140** مدققا داخليا، هذه الجمعية تعدت الحدود منذ **1995** ولها علاقات تعاون مع مجموعة من الجمعيات في (أمريكا،كندا ،لكسمبورغ ،فرنسا، سويسرا، تونس، المغرب، مالي، الكاميرون والسنغال)[1].

ثانيا: أنواع التدقيق الداخلي

يقوم التدقيق الداخلي على ستة أنواع، ولتوضيح ذلك لدينا الشكل التالي يوضح مايلي:

الشكل (1- 2) أنواع التدقيق الداخلي

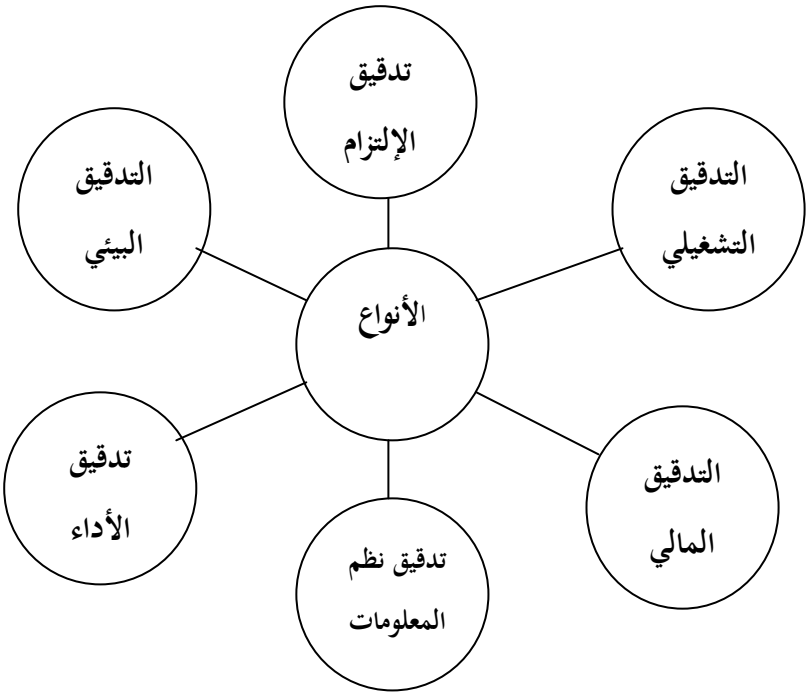

المصدر: خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص56.

-1- التدقيق المالي: يقصد به الفحص الكامل والمنظم للكشوف المالية والسجلات المحاسبية، والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية[1]، والتحقق من وجود الأصول ووجود الحماية المناسبة لها لمنع الإختلاسات[2].

[1] – يزيد صالحي وعبدالله مايو، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد (9)، جامعة ورقلة، 2016، ص ص63،64.

-2- تدقيق الإلتزام: يتمثل في التأكد من أن نشاطات المؤسسة تمتثل للقوانين واللوائح[3]، والمعيار المستخدم لقياس هذا الإلتزام قد يكون السياسات التي تتبناها الإدارة أو قانونا ما وما يرتبط به من لوائح تنفيذية مثل قانون الضرائب، قانون الشركات، قانون العمل...إلخ[4].

-3- التدقيق التشغيلي: هو الفحص والتقويم الشامل لعمليات المؤسسة لغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل تقويم كفاءة إستخدام الموارد المادية والبشرية[5].

-4- تدقيق الأداء: هو تقييم لأنشطة المؤسسة لمعرفة ما إذا كانت الموارد يتم إدارتها مع الأخذ بعين الإعتبار الإقتصاد، الكفاءة والفعالية، وأن متطلبات المساءلة يتم الوفاء بها بشكل معقول[6].

-5- تدقيق نظم المعلومات: يشمل هذا التدقيق ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول المؤسسة، والحفاظ على سلامة وأمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها وتصحيحها في الوقت المناسب[7].

-6- التدقيق البيئي: عرَّفته غرفة التجارة الدولية **(ICC)** بأنه" أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية، ومدى إهتمام الإدارة بحمايته من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية"[8]، وتتمثل أهم أهدافه فيما يلي:

---

[1]- سارة بن تومي وسمية فوضيلي، **دور التدقق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية –جامعة المسيلة- يومي 05/04 ديسمبر 2012، ص5.

[2]- مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص31.

[3] -Ofe Iwiyisi Inna & Emmanuel Umo Abianga, **The effect of internal audit outsourcing on auditor independence: The Nigerian experience**, Research journal of finance and accounting, Vol(6), No(10), USA, 2015,p37.

[4]- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[5]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[6]- Adzor Ibiamke, Clement Ojile & Mike Soomiyol, **The Effect of Performance Audit on the Implementation of Fadama II Project in Federal Capital Territory Abuja,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (7), No (23), USA, 2016, p 34.

[7]- يحي سعيدي ولخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد (5)، جامعة الوادي، 2012، ص194.

[8]- بان هاني أيوب، **دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء البيئي**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد (42)، جامعة بغداد، العراق،2014، ص293.

- تحديد حجم الإجهاد الكمي والنوعي الذي يحدث للبيئة والموارد، سواء كان تدهورا أو تلوثا[1]؛
- زيادة إهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي للمؤسسة، حيث أن هذا الأداء كان لايحتل مرتبة الأولوية أو المكانة المنشودة في فكر الإدارة، وبالتالي فإن تدقيق هذا الأداء يؤدي إلى زيادة إهتمام الإدارة به ووضعه في بؤرة الإهتمام[2].

المطلب الثاني: علاقة التدقيق الداخلي بمختلف الأطراف

حتى يستطيع المدقق الداخلي أداء عمله بكل كفاءة وتقديم الخدمات المرجوة منه، يجب أن يتعامل مع ثلاثة أطراف رئيسية خلال قيامه بعمله، وتتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

أولا: الأشخاص محل التدقيق: تتمثل مشكلة التدقيق الداخلي في صورته وإنطباعات الآخرين عنه، بحيث لفظ التدقيق لدى الآخرين غالبا المغالاة في التركيز على التفاصيل ومدى الإلتزام، وبالتالي ينظرون للمدقق بإعتباره مصدر تهديد، وقد إكتسبت هذه الصورة في مواقف عديدة بسبب الطريقة التي كان يستخدمها المدقق عند القيام بعمله في المؤسسة، وبالتالي تكون مشكلات المدقق الداخلي مرتبطة أيضا بكيفية الحصول على التعاون المطلوب من الأطراف الآخرين الذين يعملون على العمليات والأنشطة محل الفحص والتقويم، ويمكن أن تتحول هذه المشكلات إلى مشكلات جوهرية نظرا لوجود عدد من العوامل التي يمكن أن تولد مقاومة الأفراد الآخرين ومن أمثلة هذه العوامل:

- الصورة العامة للمدقق الداخلي بإعتباره "رجل شرطة"؛
- الخوف من إكتشاف الأخطاء والمخالفات؛
- الإستياء من وجود المدقق الداخلي وحدوث إحتكاكات ضرورية تتعلق بالعمل المطلوب.

ومن الحلول الممكنة لمواجهة مشكلات إقامة علاقات فعالة بين المدقق الداخلي والأشخاص محل التدقيق، هو تحقيق أفضل توازن بين المواقف المتعارضة، فمن ناحية هناك حقيقة لايمكن تجنبها وهي أن الشخص محل التدقيق يشعر إلى حد ما بالخوف والتهديد من المدقق الداخلي، ومن ناحية أخرى تقع على المدقق الداخلي مسؤولية تحديد الحقائق والأحداث الموجودة.

[1]- أحمد فيصل الحايك، **التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (40)، العدد (2)، الأردن، 2013، ص397.

[2]- مهاوات لعبيدي، **المراجعة البيئية بين المفهوم وصعوبات التنفيذ من منظور المراجع الخارجي**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد(8)، المجلد(2)، جامعة الوادي، 2015، ص111.

وعليه يتعين على المدقق الداخلي السعي إلى إيجاد التوازن السليم بين الموقفين وإلى إيجاد مدخل أو أسلوب مركب يعمل على تقليل التعارض الموجود ويؤمن تحقيق منافع على المدى الطويل[1].

ثانيا: علاقة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق

قبل التطرق للعلاقة الموجودة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق، تعرَّف هذه الأخيرة بأنها "لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة المؤسسة تتكون أساسا من أعضائه غير العاملين به (غير التنفيذيين) ومن ذوي الخبرة والكفاءة، وتكون مهمتها الأساسية مساعدة مجلس الإدارة للوفاء بمسؤولياته من خلال تأكيد وضمان جودة التقارير والكشوف المالية، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية، ودعم عمل وإستقلال المدققين الداخليين والخارجيين والتنسيق بينهما"[2].

أما في الجزائر فقد قام "بنك الجزائر" بفرض إنشائها في البنوك من خلال النظام رقم **02- 03** المؤرخ في **14** نوفمبر **2002**، بحيث جاء في مادته الثانية مايلي[3]:

"هي لجنة يمكن أن تنشئها هيئة التداول لتساعدها في ممارسة مهامها، تقوم هيئة التداول بتحديد تشكيلتها وكيفيات سيرها والشروط التي يشترك بموجبها مندوبو الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك أو للمؤسسة المالية المعنية في أشغال هذه اللجنة، كما تقوم هيئة التداول بتحديد مهام لجنة التدقيق المذكورة"، إلا أن هذه المهام يجب أن تسمح:

- بالتحقق من دقة المعلومات المقدمة والقيام بتقدير للمناهج المحاسبية المعتمدة من قبل البنك أو المؤسسة المالية المعنية؛
- تقدير نوعية المراقبة الداخلية، لاسيما تناسق أنظمة التقييم، المراقبة والتحكم في المخاطر.

أما فيما يخص العلاقة بين التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق فتتمثل فيما يلي[4]:

- تعيين المدقق الداخلي وترقيته أو إقالته من منصبه وذلك حسب الحالة؛

---

[1]- السيد أحمد السقا، **قراءات وبحوث في المراجعة المتقدمة**، الطبعة الأولى، مطابع غباشي بطنطا، مصر، 2008، ص ص 161-163.

[2]- صالح ميلود خلاط وعبد الكريم محمد مصلي، **دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية**، المجلة الجامعة، العدد(16)، المجلد(1)، جامعة الزاوية، ليبيا، 2014، ص158.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة في 2002/12/18، ص26.

[4]- Bahram Soltani, **Auditing An International Approach**, Pearson Education Limited, United Kingdom, 2007, PP 106,107.

- تقييم بصورة دورية قسم التدقيق الداخلي من ناحية الموضوعية والإستقلالية؛
- الموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي؛
- التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي مسؤولياتها طبقا لمعايير الممارسات المهنية الخاصة بها؛
- متابعة خطة وميزانية وظيفة التدقيق الداخلي؛
- تقييم رفقة فريق التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي وإدارة المؤسسة، مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية التي يمكن أن تؤثر على الكشوف المالية؛
- مناقشة مدير التدقيق الداخلي فيما يخص نتائج التدقيق والتوصيات المقدمة.

ثالثا: علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي: تتميز العلاقة بين هاتين الوظيفتين بالإختلاف والتشابه والتكامل وذلك نظرا لإختلاف هدف كل منهما في المؤسسة:

-1- أوجه الإختلاف: يوجد العديد من أوجه الإختلاف بين هاتين الوظيفتين، ولتوضيح ذلك لدينا الجدول التالي يوضح مايلي:

الجدول (1- 6) أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والخارجي

الإختلاف من حيث:	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
المستفيدين من عملية التدقيق	الإدارة العليا، مجلس الإدارة (لجنة التدقيق)	المساهمين
	جميع أصحاب المصلحة بشكل غير مباشر	جميع أصحاب المصالح
توقيت عملية التدقيق	مهمة مستمرة على طول السنة من خلال متابعة التوصيات	مهمة غير المستمرة خلال السنة
طبيعة عملية التدقيق	مهمة إستشارية وتأكيدية	مهمة تأكيدية
الوضعية اتجاه الحوكمة	يعتبر كآلية للحوكمة، كما يقوم بتقييمها وتقديم إستشارات حولها	يعتبر كآلية للحوكمة
ديناميكية التدقيق	المدقق يخطط أعماله إستجابة لإحتياجات الإدارة أو لجنة التدقيق	المدقق ينفذ نفس النوع من التدقيق كل سنة

الإستقلالية	له علاقة وثيقة مع لجنة التدقيق	محمي قانونيا
نشر التقارير	تقارير مقيدة (نشر غير واسع)	نشر واسع للتقرير
مزايا خاصة	معرفة معمقة للمؤسسة وللقطاع الذي تعمل فيه	خبرة حول العديد من المؤسسات والقطاعات

Source: Élisabeth Bertin, **Audit interne**, Paris, France, Édition Eyrolles, 2007, pp 166,167.(بتصرف)

-2- أوجه التشابه: تتمثل أوجه التشابه فيما يلي:

-2-1- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يسعى كل من المدقق الداخلي والخارجي إلى التأكد من وجود نظام فعال للرقابة الداخلية في المؤسسة، من خلال دراسته وتقييمه وتحديد نقاط قوته ونقاط ضعفه، والتأكد من أن النظام المحاسبي المتبع فعال ويمد المؤسسة بالمعلومات اللازمة لإعداد كشوف مالية صحيحة التي يمكن الإعتماد عليها وإتخاذ القرارات الصائبة[1].

-2-2- التقنيات المستخدمة: يستعمل كل من المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تقريبا نفس التقنيات في ممارسة مهامهما والتي منها (خرائط تدقيق الوثائق، الإستبيان، الفحص المستندي)[2].

-2-3- الجهة المشرفة: تقوم لجنة التدقيق بتعيين مدير التدقيق الداخلي وعزله[3]، كما تقوم هذه اللجنة أيضا بالتنسيق بين المدقق الخارجي والداخلي وفحص النتائج التي يتم التوصل إليها ومتابعة أي توصيات منها[4].

-3- أوجه التكامل: يعرف التكامل بين التدقيق الداخلي والخارجي بأنه تحقيق التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والخارجي على أساس المنافع المتبادلة في مجال الأهداف المتشابهة من ناحية، وفي مجال خدمة الإدارة من ناحية أخرى بغرض زيادة فعالية وكفاءة أداء التدقيق[1]، ويتمثل هذا التكامل فيما يلي:

[1]- عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص94.

[2]- رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014، ص53.

[3]- إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية في البنوك العاملة في فلسطين)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص55.

[4]- أحمد حلمي جمعة، **دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد**، الكتاب الثالث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص27.

- يعتمد المدقق الخارجي إلى حد كبير على المدقق الداخلي الذي بإمكانه أن يسهل أو يصعب من مهمة المدقق الخارجي[2]، الذي يعتمد في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية على عمل المدقق الداخلي[3]؛
- التعاون بين المدقق الداخلي والخارجي يجنب التكرار غير الضروري في العمل، وتخفيض الوقت اللازم لأداء التدقيق الخارجي إلى الأدنى[4]؛
- إعتماد المدقق الخارجي على التوضيحات المقدمة له من طرف المدقق الداخلي، لما له خبرة شاملة في عمليات وإجراءات المؤسسة[5].

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في البنوك

إن التدقيق الداخلي في البنوك لا يختلف كثيرا عن التدقيق في المؤسسات الإقتصادية، بإستثناء الإختلاف الطفيف في نطاق عمله وبعض المبادئ الخاصة به، أما باقي الإجراءات فهي متشابهة لأنها تعتمد على نفس المرجع في عملها والمتمثل في معهد المدققين الداخليين (**IIA**).

أولا: نطاق التدقيق الداخلي في البنوك

وضعت لجنة بازل للرقابة البنكية نطاق وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك، بحيث يتمثل نطاقها فيما يلي[6]:

- فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية؛
- فحص فعالية إجراءات إدارة المخاطر ومنهجيات تقييم المخاطر؛

---

[1]- شيماء محمد سمير إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

[2]- محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص24.

[3]- Barbara Arel, **The influence of litigation risk and internal audit source on reliance decisions**, Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting, Vol (26), USA, 2010, p172.

[4]- محمد موسى الكناني، **محددات مساهمة المدقق الداخلي في أعمال ديوان الرقابة المالية، منظور كلفة الصفقة، دراسة عينة من وحدات التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية لمدينة العمارة**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (23)، جامعة واسط، العراق، 2016، ص7.

[5]- زينب بوقابة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات"،"NCA Rouiba "**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3، 2011/2010، ص18.

[6]-Musa Yosep, **EFFECT COMPETENCIES, INDEPENDENCE, OBJECTIVITY OF THE FUNCTION OF INTERNAL AUDIT (IMPLICATIONS FOR QUALITY FINANCIAL REPORTING)**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol (4), No (5), United Kingdom, May2016, p65.

- فحص نظام المعلومات المحاسبي والإداري، بما في ذلك نظام المعلومات الإلكتروني والخدمات البنكية الإلكترونية؛
- فحص دقة وموثوقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية؛
- فحص وسائل حماية الأصول؛
- فحص نظام تقييم رأس المال البنك بالنسبة لتقديرات المخاطر،
- تقييم إقتصاد وكفاءة العمليات؛
- إختبار كل المعاملات والإجراءات المحددة لسير نظام الرقابة الداخلية؛
- فحص الأنظمة التي تم إنشائها من أجل ضمان الإمتثال(للمتطلبات القانونية والتنظيمية، قواعد السلوك المهني وتنفيذ السياسات والإجراءات)؛
- إختبار موثوقية وتوقيت التقارير الرقابية.

ثانيا: مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

وضعت لجنة بازل للرقابة البنكية مجموعة من المبادئ التي تنظم عمل التدقيق الداخلي في البنوك، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1]:

-1- المبدأ الأول: توفر فعالية وظيفة التدقيق الداخلي، تأكيد مستقل لمجلس الإدارة والإدارة العليا على جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ، إدارة المخاطر وعمليات الحوكمة في البنك.

-2- المبدأ الثاني: يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي في البنك مستقلة عند تدقيقها لمختلف الأنشطة، الأمر الذي يتطلب وجود مكانة وسلطة كافية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنك، وبالتالي تمكين المدققين الداخليين من أداء مهامهم بكل موضوعية.

-3- المبدأ الثالث: المهارات المهنية تتمثل في المعرفة والخبرة الواجب توفرها لدى المدققين الداخليين، وتعتبر شرط أساسي لفعالية وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.

-4- المبدأ الرابع: يجب على المدققين الداخليين أن يتصرفوا بنزاهة.

-5- المبدأ الخامس: يجب أن يتوفر كل بنك على ميثاق التدقيق الداخلي.

[1] - Basel Committee on Banking Supervision, **The internal audit function in banks**, Switzerland, June 2012, pp 2- 4.

-6- المبدأ السادس: يجب أن يتضمن نطاق وظيفة التدقيق الداخلي جميع أنشطة البنك وأقسامه.

-7- المبدأ السابع: يجب أن يتضمن نطاق أنشطة وظيفة التدقيق الداخلي، على التغطية الكافية للمسائل التنظيمية ضمن خطة التدقيق.

-8- المبدأ الثامن: يجب أن يملك كل بنك وظيفة دائمة للتدقيق الداخلي.

-9- المبدأ التاسع:مجلس إدارة البنك لديه المسؤولية النهائية للتأكد من أن الإدارة العليا تحافظ على كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وعليه يجب على مجلس الإدارة تدعيم وظيفة التدقيق الداخلي للقيام بواجباتها بطريقة فعالة.

-10- المبدأ العاشر: تقوم لجنة التدقيق أو ما يعادلها، بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي في البنك.

-11- المبدأ الحادي عشر: يجب على رئيس قسم التدقيق الداخلي، التأكد من مدى موافقة نشاطات قسمه مع المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.

-12- المبدأ الثاني عشر: يجب أن تخضع وظيفة التدقيق الداخلي للمساءلة من طرف مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، بشأن جميع المسائل المتعلقة بأدائها والمبينة في ميثاق التدقيق الداخلي.

-13- المبدأ الثالث عشر: يجب أن تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بتقييم مستقل فيما يخص فعالية وكفاءة الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر والحوكمة والعمليات الجارية في وحدات الأعمال، وتقديم ضمانات على هذه النظم والعمليات.

-14- المبدأ الرابع عشر: لتسهيل منهج متسق للتدقيق الداخلي عبر جميع البنوك داخل التنظيم البنكي، يجب على كل مجالس الإدارة داخل مجموعة بنكية أو شركات قابضة أن تضمن إما:

- لدى كل بنك وظيفة للتدقيق الداخلي الخاصة به، والتي يجب أن تكون مسؤولة أمام مجلس إدارة البنك، ويجب أن تقدم تقاريرها إلى المجموعة البنكية أو رئيس التدقيق الداخلي للشركة القابضة؛ أو
- قيام وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة البنكية أو الشركة القابضة لعملها في نطاق بسمح لمجلس الإدارة الوفاء بإلتزاماته الإئتمانية والقانونية.

-15- المبدأ الخامس عشر: يعتبر مجلس الإدارة المسؤول النهائي عن وظيفة التدقيق الداخلي.

-16- المبدأ السادس عشر: يجب على المشرفين على البنك القيام بإتصالات منتظمة مع المدققين الداخليين للبنك، ومناقشة مجالات المخاطر التي تم تحديدها من قبل الطرفين، فهم تدابير تخفيف المخاطر التي إتخذها البنك، فهم نقاط الضعف التي تم تحديدها ورصد ردود البنك لهذه النقاط.

-17- المبدأ السابع عشر: يجب على المشرفين على البنك تقييم بصورة منتظمة ما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي لديها سلطة ومكانة كافية داخل البنك وتعمل وفقا لمبادئ سليمة.

-18- المبدأ الثامن عشر: يجب على المشرفين على البنك تقديم تقرير رسمي لمجلس الإدارة، عن نقاط الضعف المحددة من قبل وظيفة التدقيق الداخلي والتي تتطلب إجراءات علاجية في الوقت المناسب.

-19- المبدأ التاسع عشر: يجب على المشرفين في البنك النظر في أثر تقييم وظيفة التدقيق الداخلي للمخاطر في البنك.

-20- المبدأ العشرون: يجب على السلطة المشرفة في البنك تحديد أوجه القصور ذات الصلة بوظيفة التدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: الإطار الدولي للممارسات المهنية

قام معهد المدققين الداخليين **(IIA)** بإنشاء الإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)**، الذي يضم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومدونة قواعد السلوك المهني وميثاق التدقيق الداخلي من أجل تنظيم عمل المدقق الداخلي وجعله يتميز بالكفاءة والفعالية، بحيث يقوم معهد المدققين الداخليين **(IIA)** بإجراء تغييرات عليه في حال وجود نقائص نتيجة للتغيرات المستمرة التي تحدث في الأنشطة الإقتصادية.

المطلب الأول: المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

تعتبر المعايير الدولية بمثابة المنطلق أو الأسس التي يعتمد عليها المدقق الداخلي أثناء عمله، مما تساهم في الوصول للأهداف المرجوة منه، والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسات المالية والإقتصادية من خلال تحسين أدائها وضمان إستمراريتها.

أولا: عموميات حول المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

تعرَّف معايير التدقيق الداخلي بأنها المقاييس والقواعد التي يتم الإعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل إليه وإعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين **(IIA)**[1]، بحيث تتمثل أهداف هذه المعايير فيما يلي[2]:

- بيان المبادئ الأساسية التي تمثل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛
- وضع إطار لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن؛
- وضع أسس لقياس وتقييم أداء التدقيق الداخلي؛
- تحسين العمليات التنظيمية والتشغيلية.

[1]- أحمد محمد العمري وفضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (2)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006، ص346.

[2]- ميشيل سويدان وبلال أبو زريق، **مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (9)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2013، ص542.

أما أهمية هذه المعايير فتتمثل فيما يلي[1]:

- تعتبر ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين لأنها تضع المبادئ الأساسية التي ينتظر أن يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم؛
- المعايير ضرورية بالنسبة للإدارة، إذ أن وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون سيمكن الإدارة من الإعتماد على التأكيدات والتقارير التي يقدمها لها المدققون الداخليون عند أداء وظائفهم في المؤسسة؛
- وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققون الداخليون يعتبر ضروريا بالنسبة للمدقق الخارجي ليطمئن على متانة وكفاءة عمل المدققين الداخليين؛
- يتم الإسترشاد بالمعايير عند إعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد.

وعرفت هذه المعايير العديد من التطورات، بحيث تم إصدارها لأول مرة من قبل معهد المدققين الداخليين **(IIA)** سنة **1978** وتضمنت هذه المعايير خمسة أقسام رئيسية (الإستقلالية، العناية المهنية، نطاق التدقيق الداخلي، إدارة عملية التدقيق الداخلي وإدارة دائرة التدقيق الداخلي)، أما في سنة **2000** تم إدخال تعديلات على قائمة المعايير الصادرة في سنة **1978**، بحيث تم تقسيم هذه المعايير إلى سلسلتين[2]، وتتمثل هاتين السلسلتين فيما يلي:

-1- السلسة 1000 (معايير الصفات): تقوم معايير هذه السلسلة على تحديد الخصائص التي يجب أن يتحلى بها الأطراف القائمين على أنشطة التدقيق الداخلي[3].

-2- السلسة 2000 (معايير الأداء): تشير هذه المعايير إلى قياس كفاءة أعمال التدقيق الداخلي وتتضمن الأبعاد الآتية (إدارة نشاط التدقيق الداخلي، طبيعة عمل نشاط التدقيق الداخلي، الإسهام في تحسين المخاطر وإدارتها على نحو كفؤ، الرقابة والحوكمة والتخطيط للقيام بالعمل، وضع خطة للعمل الذي يراد إنجازه من قبل المدقق الداخلي وعرضه على لجنة التدقيق، توصيل نتائج العمل ومدى تقبل الإدارة للمخاطر ومناقشتها)[4].

---

[1]- أحمد محمد العمري وفضل عبد الفتاح عبد المغني، **مرجع سبق ذكره**،ص346.

[2]- ميشيل سويدان وبلال أبو زريق، **مرجع سبق ذكره**، ص543.

[3]- Saidj Faiz, **METHODOLOGIE ET CADRE DE REFERENCE DES PRATIQUES PROFESSIONNELLES DE L'AUDIT INTERNE**, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, No (11), Vol (2), Université Khemis Miliana, 2014, p 25.

[4]- شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (5)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009، ص478.

وفي أكتوبر **2003** أصدر المعهد قائمة معايير جديدة وبدأ العمل بها مع بداية سنة **2004** ولكنها لم تؤثر على البناء العام للمعايير، بحيث كانت بمثابة تعديلات على المعايير، وقد جرى أيضا تعديل آخر في أكتوبر **2008** وبدأ العمل به مع بداية سنة **2009**، ثم تعديل آخر في أكتوبر **2010** والعمل به كان بداية سنة **2011**[1]، أما آخر تعديل كان في أكتوبر **2016** والتطبيق الفعلي كان في جانفي **2017**[2]، بحيث لدينا الجدول التالي يوضح آخر التعديلات والمتمثلة فيما يلي:

الجدول (1- 7) آخر التعديلات للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي 2017

رقم المعيار	موضوع المعيار	توضيح
1112	دور الرئيس التنفيذي لرئيس التدقيق خارج إطار التدقيق الداخلي	معيار جديد
1130	تقديم خدمات توكيد لمجالات خضعت سابقا لخدمات إستشارية	معيار جديد
1312	التقييمات الخارجية	تعديل المعيار
1320	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	تعديل المعيار
2000	فعالية إدارة التدقيق الداخلي	تعديل المعيار
2050	التنسيق مع الأطراف الأخرى	تعديل المعيار
2060	رفع التقارير إلى الإدارة العليا والمجلس	تعديل المعيار
2410	معايير التبليغ	تعديل المعيار

المصدر: باسم حجاز، **التغييرات المقترحة على المعايير الدولية، ماهي التغييرات المقترحة وماطبيعتها؟**، مجلة جمعية التدقيق الداخلي الأردنية، العدد (2)، الأردن، مارس 2016، ص8 .(بتصرف)

وعليه سنقوم بعرض جدول يلخص كل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي حسب آخر تعديل قام به معهد التدقيق الداخلي**(IIA)** في أكتوبر **2016** والذي تم تطبيقه منذ **01** جانفي **2017**:

[1]- ميشيل سويدان وبلال أبو زريق، **مرجع سبق ذكره**، ص543.

[2]- https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/IPPF-Standards-2017.pdf Accessed November 8,2017.

الجدول (1- 8) ملخص المعايير الدولية للتدقيق الداخلي 2017

رقم المعيار	معايير الصفات (السلسلة 1000)	رقم المعيار	معايير الأداء (السلسلة 2000)
1000	الغرض، السلطة والمسؤولية	2000	إدارة نشاط التدقيق الداخلي
1010	الإقرار بالتوجيهات الإلزامية في ميثاق التدقيق الداخلي	2010	التخطيط
		2020	التبليغ والموافقة
1100	الإستقلالية والموضوعية	2030	إدارة الموارد
1110	الإستقلالية التنظيمية	2040	السياسات والإجراءات
1111	التفاعل المباشر مع المجلس	2050	التنسيق والإعتماد
1112	دور الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي خارج إطار التدقيق الداخلي	2060	إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة
		2070	مزود الخدمات الخارجي والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي
1120	الموضوعية الفردية		
1130	معوقات الإستقلالية والموضوعية	2100	طبيعة العمل
1200	المهارة والعناية المهنية اللازمة	2110	الحوكمة
1210	المهارة	2120	إدارة المخاطر
1220	العناية المهنية اللازمة	2130	الرقابة
1230	التطوير المهني المستمر	2200	تخطيط مهمة التدقيق الداخلي
1300	برنامج تأكيد وتحسين الجودة	2201	إعتبارات التخطيط
1310	متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة	2210	أهداف مهمة التدقيق الداخلي
		2220	نطاق مهمة التدقيق الداخلي
1311	التقييمات الداخلية	2230	تخصيص الموارد لمهمة التدقيق الداخلي
1312	التقييمات الخارجية		
1320	التقارير المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة	2240	برنامج عمل مهمة التدقيق الداخلي
		2300	تنفيذ مهمة التدقيق الداخلي
1321	إستعمال عبارة "متقيد بالمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"	2310	تحديد المعلومات
		2320	التحليل والتقييم
		2330	توثيق المعلومات
1322	الإفصاح عن حالات عدم التقيد	2340	الإشراف على المهمة

تبليغ النتائج	2400		
مقاييس التبليغ	2410		
جودة التبليغات	2420		
الخطأ والسهو	2421		
إستخدام عبارة"تم إجراؤه وفقا للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي	2430		
الإفصاح عن حالات عدم التقيد في المهمة	2431		
نشر النتائج	2440		
الآراء الكلية العامة	2450		
مراقبة سير العمل	2500		
التبليغ عن قبول المخاطر	2600		

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf Accessed April 4th, 2017.

ثانيا:دور معايير التدقيق الداخلي في تفعيل (الحوكمة،إدارة المخاطر والرقابة)

نصت المعايير الدولية للتدقيق الداخلي التي تم تطبيقها إبتداء من بداية سنة **2017** على مجموعة من الأسس لتفعيل (**الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة**) والمتمثلة فيما يلي[1]:

-1- أسس معايير التدقيق الداخلي لتفعيل الحوكمة: نص المعيار (**2110– الحوكمة**) على مايلي:

- أخذ قرارات إستيراتيجية؛
- الإشراف على عمليات إدارة المخاطر والرقابة؛
- تعزيز الأخلاقيات والقيم في المؤسسة؛
- ضمان فاعلية إدارة الأداء والمساءلة داخل المؤسسة؛
- إبلاغ المعلومات حول المخاطر والرقابة إلى الجهات المناسبة داخل المؤسسة.

[1]- https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf Accessed April 4, 2017.

-2- أسس معايير التدقيق الداخلي لتفعيل إدارة المخاطر: نص المعيار (**2120– إدارة المخاطر**) على مايلي:

- يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي أن أهداف المؤسسة تساند رسالة المؤسسة وتساهم في تحقيقها؛
- يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي أن المخاطر المرتفعة يتم تحديدها وتقييمها؛
- يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي كيفية التعامل مع المخاطر التي يتم إنتقاؤها بشكل ملائم، وبحيث يكون مستوى المخاطر مع قابلية المؤسسة للمخاطر؛
- يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي أن المعلومات ذات الصلة يتم إلتقاطها وإبلاغها في الوقت المناسب بحيث يتسنى للموظفين والإدارة والمجلس الإضطلاع بالمسؤوليات المناطة بعهدتهم.

-3- أسس معايير التدقيق الداخلي لتفعيل الرقابة: نص المعيار (**2130– الرقابة**) على مايلي:

- يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم مدى ملاءمة وفعالية الضوابط الرقابية في التعامل مع مخاطر المؤسسة المتعلقة بالحوكمة والعمليات وأنظمة المعلومات بالنظر إلى:
  - ✓ تحقيق الأهداف الإستيراتيجية للمؤسسة؛
  - ✓ موثوقية الكشوف المالية والمعلومات التشغيلية؛
  - ✓ فعالية وكفاية العمليات والبرامج؛
  - ✓ حماية الأصول؛
  - ✓ الإمتثال للقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات والعقود.
- يجب على المدققين الداخليين إستعمال معرفتهم بالضوابط الرقابية المكتسبة من خلال إنجازهم للمهمات الإستشارية وذلك عند تقييم مسار الرقابة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: مدونة قواعد السلوك

تعتبر مدونة قواعد السلوك بمثابة أسس تنظم عمل المدقق الداخلي فيما يخص الجانب الأخلاقي، من خلال إبراز كيفية تعامله أخلاقيا مع الأحداث الجارية في المؤسسة ومع الأطراف الفاعلة فيها، وبالتالي تعتبر كمكمل بالنسبة لمعايير التدقيق الداخلي يعتمد عليهما المدقق الداخلي أثناء عمله.

أولا: المبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك

تعتبر المبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك ذات صلة بمهنة وممارسة التدقيق الداخلي[1]، بحيث تتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

-1- النزاهة: تولد نزاهة المدققين الداخليين الثقة ومن ثم فهي توفر الأساس للإعتماد على حكمهم.

-2- الموضوعية: يظهر المدققون الداخليون أعلى مستوى من الموضوعية المهنية عن جمع وتقييم وتوصيل المعلومات عن النشاط أو العملية الجاري فحصها، ويقوم المدققون الداخليون بتقييم متوازن لكل الظروف ذات الصلة ولا يتأثرون بمصالحهم الذاتية أو بالآخرين عند إصدار الأحكام.

-3- السرية: يحترم المدققون الداخليون قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها ولا يفشون المعلومات بدون سلطة مناسبة ما لم يكن هناك إلتزام قانوني أو مهني للقيام بذلك.

-4- الكفاءة: يطبق المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة عند أداء خدمات التدقيق الداخلي.

وعليه سنقوم بعرض الشكل الذي يلخص المبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك:

[1]- Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne (IFACI), **Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de l'Audit Interne**,France, 2013,p18.

[2]– طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 301،302.

الشكل (1- 3) المبادئ الأساسية لمدونة قواعد السلوك

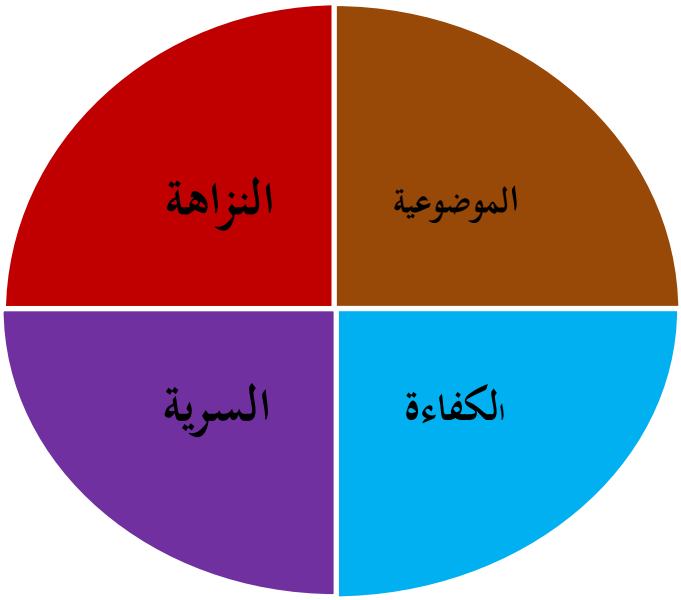

Source: Larry E. Rittenberg, **Ethics and Pressure, Balancing the Internal Audit Profession**, The IIA Research Foundation (IIARF), Florida, USA, 2016,P5.

ثانيا: قواعد السلوك المهني

تصف قواعد السلوك المهني التصرفات المتوقعة من المدققين الداخليين وتساعدهم على تطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع وتشكل توجيها للسلوكيات الأخلاقية للمدققين الداخليين[1]، وتتمثل هذه القواعد فيما يلي:

-1- النزاهة: يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بما يلي[2]:

- يجب أن يؤدوا عملهم بكل صدق، إجتهاد ومسؤولية؛
- يجب مراعاة القوانين من خلال القيام بالإفصاحات المفروضة من قبل القوانين ومعايير المهنة؛
- يجب إحترام والمساهمة في الأهداف المشروعة والأخلاقية للمؤسسة؛
- عدم القيام بتصرفات تشوه مصداقية مهنة تدقيق الداخلي أو المؤسسة.

[1] – وزارة المالية لدولة فلسطين"وحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي"، **معايير ومبادئ مهنة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية**، الطبعة الأولى، فلسطين، جانفي 2014، ص 14.

[2]- K.H. Spencer Pickett, **THE INTERNAL AUDITING HANDBOOK**, John Wiley & Sons, Second edition, United Kingdom , 2003, p p273,274.

-2- الموضوعية: يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بما يلي[1]:

- يجب أن لا يشاركوا في أية نشاط أو علاقة قد تضعف تقييمهم غير المتحيز؛
- عدم قبول أي شئ قد يضعف أو يفترض أن يضعف حكمهم المهني؛
- يجب الإفصاح عن جميع الحقائق المادية المعروفة لديهم إذا لم يتم الإفصاح عنها، والتي قد تشوه الإبلاغ عن الأنشطة محل التدقيق.

-3- السرية: يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بما يلي[2]:

- يجب أن يكونوا حذرين في إستخدام وحماية المعلومات التي إكتسبوها أثناء تأدية واجباتهم؛
- لا يجوز إستخدام المعلومات لأي مكاسب شخصية أو أي شكل من الأشكال التي تكون مخالفة للقانون، أو تضر بالأهداف المشروعة والأخلاقية للمؤسسة.

-4- الكفاءة: يجب على المدققين الداخليين أن يقوموا بما يلي[3]:

- ألا يؤدوا سوى الخدمات التي تكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة لها؛
- أن يؤدوا خدمات التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي؛
- أن يعملوا بإستمرار على تحسين مهاراتهم وفاعلية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

المطلب الثالث: ميثاق التدقيق الداخلي

يعتبر ميثاق التدقيق الداخلي العنصر الثالث المكون للإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)**، ويتم إعداده إعتمادا على المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومدونة السلوك المهني، بحيث يهدف إلى تلخيص إطار عمل المدقق الداخلي.

أولا: عموميات حول ميثاق التدقيق الداخلي

يعرَّف ميثاق التدقيق الداخلي بأنه الوثيقة الرسمية التي تحدد مهمة وسلطات ومسؤوليات وظيفة التدقيق الداخلي، كما تحدد وضعيته ونطاق عمله في المؤسسة[4]، بحيث يتم صياغة هذا الميثاق من طرف المدير

[1]- K.H. Spencer Pickett, **THE ESSENTIAL HANDBOOK OF INTERNAL AUDITING**, John Wiley & Sons, United Kingdom, 2005,p120.
[2]- SALLY-ANNE PITT, **Internal Audit Quality- Developing a Quality Assurance and Improvement Program**, John Wiley & Sons, USA,2014, p10.
[3]- https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Codes%20of%20Ethics.pdf Accessed April 9, 2017.
[4]- Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne (IFACI), **Les outils de l'audit interne - 40 fiches pour conduire une mission d'audit-**, Éditions Eyrolles, France, 2013, p103.

التنفيذي للتدقيق ويتم المصادقة عليه من طرف أعلى مستوى في المؤسسة في حال عدم وجود لجنة التدقيق، أما في حال وجودها تقوم هذه الأخيرة بالموافقة عليه[1]، كما يجب إعادة تقييم هذا الميثاق بشكل دوري وأن يكون مرن مع متغيرات بيئة الأعمال[2]، أما محتويات ميثاق التدقيق الداخلي تتمثل في العناصر التالية[3]:

- نطاق الخدمات والعمل الذي يجب أن يقوم به المدقق الداخلي؛
- أهداف أنشطة التدقيق الداخلي؛
- سلطات أنشطة التدقيق الداخلي التي تمكنه من فحص السجلات ومتابعة الموظفين والإطلاع على ممتلكات المؤسسة؛
- مساءلة أنشطة التدقيق الداخلي؛
- مسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي.

ثانيا: نموذج لميثاق التدقيق الداخلي

سنقوم بعرض نموذج لميثاق التدقيق الداخلي للمجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة الذي قام بنشره في جويلية **2014**، بحيث تضمن هذا الميثاق مايلي[4]:

-1- الهدف:

يتمثل الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على حماية أصول وسمعة وإستدامة المجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة، كما يوفر تأكيدا مستقلا وموضوعيا حول مدى كفاية تصميم الإطار الخاص بإدارة المخاطر والرقابة والحوكمة للمجموعة البنكية المصمم من قبل الإدارة.

كما تبنت المجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة هيكل إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يشار إليه بإسم "**خطوط الدفاع الثلاثة**"، لضمان تحقيق أهدافها التجارية مع تلبية المتطلبات التنظيمية والقانونية ومسؤلياتها تجاه المساهمين والزبائن والموظفين.

[1]– طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 288.

[2]- Odoyo Fredrick S & Omwono Gedion A, **The Role of Internal Audit in Enhancing Corporate Governance for Companies Listed at the Nairobi Stock Exchange**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No (3), USA, 2014, p 58.

[3]- Brian Hock & Carl Burch, **Internal Audit Basics**, 4th edition, part 1, Hock international,USA, June 2015,p10.

[4]- http://www.hsbc.com/~/media/hsbc-com/about-hsbc/structure-and-network/pdfs/intrnal-audit-charter-29-july-2014 Accessed April 4, 2017.

-2- السلطات:

تستمد الأطراف القائمة على أنشطة التدقيق الداخلي سلطتها من لجنتي التدقيق و المخاطر وهما عبارة عن لجنتين فرعيتين تابعتين لمجلس إدارة المجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة، ولها كل السلطات والصلاحيات في الإطلاع وفي أي وقت على جميع السجلات ومتابعة الموظفين وجميع العمليات الجارية، كما تشرف لجنة التدقيق على التدقيق الداخلي من خلال تتبع مدى إستقلاليته ومتابعة ميزانيته وخطة عمله، كما توافق لجنة التدقيق على تعيين أو عزل المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي الخاص بالمجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة ، كما يعتبر المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي عضو في مجلس إدارة المجموعة ولكنه لا يشارك في إتخاذ القرار.

-3- الإستقلالية والموضوعية:

تعتبر إستقلالية التدقيق الداخلي أمر أساسي لقدرته على تحقيق تغطية موضوعية لجميع أجزاء المجموعة البنكية**"HSBC"** القابضة، ويجب أن يكون محايدا وغير متحيز وتجنب أي تعارض في المصالح.

يجب أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي بعيدة عن تدخل أي عنصر في المجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة، بما في ذلك إختيار النطاق والإجراءات وتوقيت عملية التدقيق أو محتوى التقرير من أجل الحفاظ على الموضوعية.

-4- المساءلة ونطاق العمل:

المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي يخضع للمساءلة عن الأمور التالية:

- حول خطة التدقيق وبرنامج العمل المستند إلى المخاطر الذي يتم إعتمادهما من طرف لجنة التدقيق سنويا، والتي تغطي المخاطر الرئيسية والناشئة والإلتزامات التنظيمية بما يتماشى مع أطر إدارة المخاطر والرقابة الداخلية للمجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة؛
- حول تنفيذه لخطة التدقيق المعتمدة، بما في ذلك أي مهام أو مشاريع تنظيمية أو غيرها من المهام التي تفرضها الهيئات الرقابية واللجان المحلية للتدقيق والمخاطر؛
- حول توظيف العاملين في قسم التدقيق الداخلي ومدى تطوير مهاراتهم ومعارفهم؛
- حول إصدار تقارير دورية وإرسالها للجنتي التدقيق والمخاطر والتي تسلط الضوء على المواضيع الرئيسية التي ظهرت خلال أنشطة التدقيق؛

- حول الإشراف ومدى التحكم في وظيفة التدقيق الداخلي للمجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة.

أما نطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي يشمل الأمور التالية:

- يجب أن يوفر برنامج التدقيق تأكيدات موضوعية لمجلس الإدارة والإدارة العليا؛
- يجب أن يغطي التدقيق مجالات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر؛
- يجب على وحدات التدقيق الداخلي إقامة علاقات وثيقة مع المدققين الخارجيين وإبلاغهم بأنشطة ونتائج التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة أمام المدققين الخارجيين للإطلاع على جميع تقارير التدقيق الداخلي والسجلات الداعمة؛
- يجب على وحدات التدقيق الداخلي تقديم تأكيدات مستقلة حول إدارة الغش والإحتيال.

-5- معايير ممارسة التدقيق:

يجب على المدققين الداخليين إظهار أعلى مستوى من الموضوعية المهنية أثناء قيامهم بجمع وتقييم وتوصيل المعلومات عن النشاط أو العمليات الجاري فحصها، كما يجب أن يتمتعوا بالعناية المهنية (الحذر المهني) أثناء أدائهم لواجباتهم.

تلتزم وحدات التدقيق الداخلي للمجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة أثناء عملها بتعريف ومعايير التدقيق الداخلي ومدونة قواعد السلوك الصادرين عن معهد المدققين الداخليين **(IIA).**

تمت الموافقة على هذا الميثاق من طرف لجنة التدقيق للمجموعة البنكية القابضة، بحيث يتم مراجعته سنويا من طرف المدير التنفيذي للتدقيق الداخلي، بحيث سيتم إعتماد أي تغييرات رسمية من قبل لجنة التدقيق للمجموعة البنكية **"HSBC"** القابضة.

المبحث الرابع: مراحل مهمة التدقيق الداخلي

حتى تحقق وظيفة التدقيق الداخلي الأهداف المرجوة منها، يجب أن تمر مهمتها بأربع مراحل أساسية، بحيث تقوم كل مرحلة على مجموعة من الإجراءات المستمدة من الإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)**، وإحترام تطبيق هذه الإجراءات يساعد القائمين على وظيفة التدقيق الداخلي أداء عملهم بكل نزاهة وموضوعية، مما سينعكس إيجابا على تحسين وضعية المؤسسات المالية والإقتصادية.

المطلب الأول: مرحلة تنظيم قسم التدقيق الداخلي

تعتبر مرحلة تنظيم قسم التدقيق الداخلي بمثابة المرحلة القاعدية لمهمة التدقيق الداخلي، لأنها تقوم على تجهيز الأفراد القائمين عليه، من خلال تحديد نطاق عمل كل فرد، وحتى يستطيع كل فرد أداء عمله بكل إستقلالية يجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي في وضعية مثلى في الهيكل التنظيمي.

أولا: وضعية قسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة

حتى تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها بفعالية من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، يجب أن يكون قسم التدقيق الداخلي في وضعية تجعله يمارس مهامه بكل إستقلالية، لدينا الشكل التالي يوضح الوضعية المثلى لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للبنك:

الشكل (1- 4) الوضعية المثلى لقسم التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للبنك

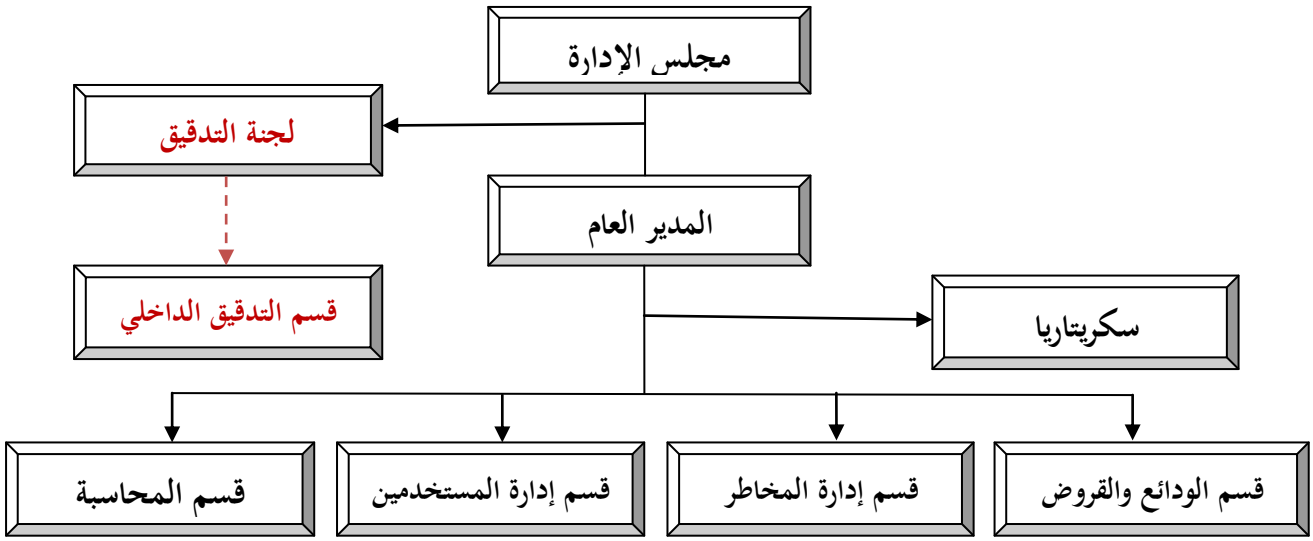

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص67.

من خلال الشكل **(1- 4)** نستنتج أن تبعية التدقيق الداخلي للمدير العام يجعل تركيز المدقق على ماهو دون الإدارة العامة للمؤسسة لأنه سيوجه تقاريره للمدير العام وهذا يعني عدم قدرته على التقرير عما قد يؤثر على الشفافية المالية بسبب سياسات المدير العام، وعندما يرتقي المركز الوظيفي للتدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي ليصبح تابعا لمجلس الإدارة فإن نطاق العمل قد يتغير ومحتويات التقارير قد تتغير وذلك بسبب قدرة المدقق الداخلي في التركيز على كل ماهو دون مجلس الإدارة، أما تبعيته للجنة التدقيق تعتبر الوضعية الأفضل بسبب تحرر المدقق الداخلي من ضغوطات الإدارة ومجلس الإدارة[1].

ثانيا: الأطراف المكونة لقسم التدقيق الداخلي

يتكون قسم التدقيق الداخلي من أربعة أطراف رئيسية، بحيث تختلف وظيفة كل طرف وذلك حسب تدرج رتبته، وعليه تتمثل هذه الأطراف فيما يلي:

-1- المدير التنفيذي لقسم التدقيق الداخلي: يقوم بإدارة قسم التدقيق الداخلي من خلال الإشراف على أعمال المدققين الداخليين ويوجههم لأعمال التدقيق حسب برنامج عمل مفصل[2]، بالإضافة إلى مسؤوليات أخرى تتمثل فيما يلي:

- القيام بإدراة أنشطة التدقيق الداخلي من أجل ضمان تقديم قيمة مضافة للمؤسسة[3]؛
- ضمان قيام أنشطة التدقيق الداخلي وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي[4]؛
- إعلام (المدققين الداخليين، الإدارة العليا ومجلس الإدارة) حول أدوار ومسؤوليات أنشطة التدقيق الداخلي وكيفية إدارته[5]؛
- القيام بإعداد إستبيانات (إجراء دراسات إستطلاعية) وتوزيعها على جميع المستويات، والعمل على تنفيذ نتائج الإستبيانات (القيام بالتحسينات)[6]؛

---

[1]- علي ذنيبات، **مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (35)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008، ص ص 285،286.

[2]- عبد الله خلف الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص263.

[3]- James C.Paterson**, Lean auditing: Driving Added Value and Efficiency in Internal Audit,** John Wiley & Sons, United Kingdom, 2015, p24.

[4]-The Institute Of Internal Auditors (IIA), **IPPF- Practice Guide, Chief Audit Executives (Appointment,Performance, Evaluation and Termination)**,USA, May 2010, p3.

[5]- The Institute Of Internal Auditors (IIA), **Global Technology Audit Guide 3, Coordinating Continuous Auditing and Monitoring to Provide Continuous Assurance,** 2nd Edition,USA,March 2015,p3.

[6]- Dan Swanson, **Swanson on Internal Auditing,** IT Governance Publishing, First published, United Kingdom, 2010, p98.

- القيام بالتخطيط لعملية التدقيق الداخلي، والإبلاغ عن نتائج التدقيق الداخلي وتأكد من مدى توافقها مع (مفهوم التدقيق الداخلي، قواعد السلوك المهني والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي)[1].

-2- رئيس قسم التدقيق الداخلي: تتمثل مسؤولياته فيما يلي[2]:

- المسؤولية عن أداء المدققين من خلال توجيههم وتدريبهم؛
- وضع وتطبيق وتحديث برامج التدقيق لكل مهمة تدقيق؛
- التأكد من أن أعمال التدقيق قد تمت بموضوعية وإستقلالية تامة من قبل المدققين؛
- تدقيق ملفات أوراق العمل في جميع مراحل التدقيق على المهمة والتأكد من أن ملفات التدقيق قد أنجزت بالإستناد إلى السياسات وإجراءات التدقيق الداخلي الواردة في الدليل؛
- مناقشة مسودة تقرير التدقيق مع مدير التدقيق الداخلي؛
- أية مسؤوليات أخرى يكلف بها من قبل مدير التدقيق الداخلي.

-3- المدقق الرئيسي: تتمثل مسؤولياته فيما يلي[3]:

- يعتبر مسؤولا عن أعمال التدقيق الجارية تحت إشراف رئيس التدقيق؛
- الإشراف على المدققين المساعدين أثناء عملية التدقيق؛
- التأكد من إتباع خطوات برامج التدقيق المعتمدة؛
- إجراء بعض التعديلات على إجراءات التدقيق عند الحاجة.

-4- المدققين المساعدين:يكلف الموظفون المساعدون بأعمال التدقيق التفصيلية تحت إشراف المدققين الرئيسيين وتوجيهاتهم بالنظر إلى أن المدققين الذين يشتغلون هذه الوظائف هم في معظمهم مدققون مبتدئون ويلزمهم التدريب خصوصا خلال الأشهر الأولى من إلتحاقهم بالعمل[4].

---

[1]- The Institute Of Internal Auditors (IIA), **IPPF- Practice Guide, Quality assurance and improvement program**, USA, March 2012, p3.

[2]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 266،267.

[3]- نور الدين حامد ومريم عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

[4]- خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص166.

ثالثا: المهارات الواجب توفرها في المدققين الداخليين

حتى تؤدي الأطراف المكونة لقسم التدقيق الداخلي عملها وفق الإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)**، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، يجب أن تتوفر فيها مجموعة من المهارات والمتمثلة فيما يلي:

- المهارة في تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإجراءاتها وأساليبها[1]؛
- الإلمام بمبادئ المحاسبة، الإقتصاد، القانون، الجباية وأنظمة المعلومات الإلكترونية بالإضافة إلى فهم مبادئ الإدارة من أجل تمييز وتقييم أهمية الإنحرافات عن العمل المؤدى بشكل جيد[2]؛
- يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بمهارات كيفية الإتصال والإقناع والتواصل مع الآخرين[3]؛
- يجب تتوفر في المدققين الداخليين القدرة على الحصول على المعلومات من الموظفين العاملين في المؤسسة[4]؛
- الإلمام بشكل جيد بأهداف المؤسسة وسياساتها وخططها وبرامجها وعملياتها ونشاطاتها[5]؛
- يجب أن يحافظ المدققون الداخليون على كفاءتهم وقدراتهم المهنية والفنية من خلال التطوير والتعليم المستمر، والتعرف على التطورات والمتغيرات الحديثة في معايير التدقيق الداخلي، ويمكن تحقيق ذلك بالإشتراك في برامج التدريب والأبحاث المتخصصة وحضور المؤتمرات، وكذلك الإشتراك في جمعيات لها علاقة بالمهنة والحصول على نشرات لها علاقة بالمحاسبة، التدقيق والتدقيق الداخلي[6].

[1]- نور الدين أحمد قايد، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

[2]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص279.

[3]- Hella Dellai & Mohamed Ali Brahim Omri, **Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness in Tunisian Organizations,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (7), No(16), USA, 2016, p210.

[4]- Poppy Sofia Koeswayo, **EFFECT OF COMPETENCE, ON INTERNAL AUDIT PROFESSIONALS SKEPTICISM, IMPLICATIONS ON REGIONAL HEAD OF CORRUPTION PRACTICES (CASE STUDY DISTRICT / CITY IN WEST JAVA PROVINCE)**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol (4), No (5), May 2016, p93.

[5]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص279.

[6]- نور الدين أحمد قايد، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

المطلب الثاني: مرحلتي الإعداد وتطبيق المهمة

بعد تنظيم قسم التدقيق الداخلي، يتم التنقل إلى مرحلتي الإعداد وتطبيق مهمة التدقيق الداخلي من أجل الإنتقال إلى المرحلة النهائية والمتمثلة في إعداد التقرير، بحيث تضم كل مرحلة مجموعة من المراحل الفرعية.

أولا: مرحلة إعداد مهمة التدقيق الداخلي

تضم هذه المرحلة مجموعة من المراحل الفرعية التي تساهم في الإعداد لمهمة التدقيق الداخلي، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

-1- الأمر بالمهمة: هو عبارة عن وثيقة تسمح للمدقق الداخلي ببدء عمله بطريقة قانونية[1]، ويجب أن تضم هذه الوثيقة المعلومات التالية[2]:

- تحديد النشاطات والوظائف المعنية بعملية التدقيق؛
- تحديد نطاق كل مهمة والأهداف المنتظرة منها؛
- تحديد المنهجية المستعملة في كل مهمة؛
- تحديد المجال الزمني والموارد المخصصة لكل مهمة.

-2- القيام بالدراسة الأولية: تقوم هذه المرحلة على دراسة جميع المعلومات المفيدة التي تم جمعها والمتعلقة بالمؤسسة أو الأنشطة محل التدقيق، بالإضافة إلى تطوير الإستبيانات وإجراء بعض المقابلات مع المسؤولين الرئيسيين؛ بحيث يساعد هذا العمل يساعد على إنشاء مرجع للأنشطة محل التدقيق[3].

-3- تحليل المخاطر: يتم تحليل المخاطر من الإطلاع على طبيعة وقوة أنظمة الرقابة الداخلية، بحيث تسمح بفهم تنظيم ووظائف الأنشطة محل التدقيق، من خلال الإعتماد على خرائط التدفق التي تسمح بتحديد نقاط القوة والضعف التي من خلالها يتم توجيه أعمال التدقيق التي سيتم تنفيذها لاحقا[1].

---

[1]- ZIANI Abdelhak, **Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise: cas entreprises Algériennes**, THESE DE DOCTORAT EN SCIENCES ECONOMIQUES, Université de Tlemcen, 2013/2014, p55.

[2]- برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية –دراسة عينة من المراجعين الداخليين–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص62.

[3]- Pierre SCHICK, **Memento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission** , Dunod Éditions, France, 2007, p73.

-4- إعداد التقرير التوجيهي: بعد الإنتهاء من المرحلة الإعدادية وقبل البدء في مرحلة الفحص يتم إعداد التقرير التوجيهي الذي يعرض فيه مناطق الخطر التي يجب على المدققين الداخليين فحصها، وبالتالي تحديد نطاق التدخل بدقة[2].

ثانيا:مرحلة تطبيق المهمة

تضم هذه المرحلة مجموعة من المراحل الفرعية التي تساهم في تطبيق مهمة التدقيق الداخلي، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

-1- الإجتماع الإفتتاحي: يهدف هذا الإجتماع إلى مايلي[3]:

- التذكير بالأهداف العامة للتدقيق الداخلي؛
- دراسة وتحليل التقرير التوجيهي ومناقشته؛
- تحديد المواعيد والأشخاص الذين سيتعامل معهم المدقق الداخلي؛
- تحديد الشروط المادية للمهنة؛
- التذكير بالإجراءات الميدانية خلال عملية التدقيق.

-2- برنامج التدقيق: هو وثيقة داخلية يتم إعداها من طرف فريق التدقيق وتحت إشراف المدير التنفيذي لقسم التدقيق الداخلي، بحيث يسمح للمدققين الداخليين بمعرفة التحقيقات الواجب القيام بها، الأسئلة الواجب طرحها والإجراءات الواجب القيام بها[4].

-3- إعداد إستبيان نظام الرقابة الدخلية: هو عبارة عن وثيقة مهمته تحديد الإجراءات الخاصة والضرورية للرقابة الداخلية بالنسبة لكل وظيفة، وتعرض النقاط التي يتم فحصها عن طريق إستخدام الأسئلة المغلقة أو المفتوحة، بحيث تتضمن خمسة أسئلة أساسية (من؟، ماذا؟ أين؟، متى؟ وكيف؟)[5].

-4- العمل الميداني: يتمثل في الإنطلاقة الرسمية لعملية التدقيق وهذا بتطبيق برنامج العمل في الواقع الميداني[6].

---

[1]- Ibid, pp 89- 91.
[2]- Ibid, p92.

[3]- بلال برابح، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[4]- ZIANI Abdelhak, op,cit, p60.

[5]- محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي –دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات–مقبوضات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007، ص117.

[6]- بلال برابح، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

-5- إعداد ورقة إبراز وتحليل المشاكل: هي وسيلة تحليل بسيطة وفعالة يقوم المدقق الداخلي بملئها كلما واجهته مشكلة ما، أو خطأ أو ملاحظة نقائص، بحيث تسمح بتوجيه إستنتاجات للمدقق بهدف التوصل إلى التوصيات[1]، ويتمثل شكل ورقة إبراز وتحليل المشاكل كما يلي:

الشكل (1- 5) ورقة إبراز وتحليل المشاكل

ورقة إبراز وتحليل المشاكل		
أوراق العمل	**ورقة إبراز وتحليل المشاكل رقم:**	
المشكل:		
الأسباب:		
النتائج:		
الحلول المقترحة:		
من إعداد:	**الموافقة من طرف:**	**التحقق من طرف:**
بتاريخ:	بتاريخ:	بتاريخ:

Source: Pierre SCHICK, **Memento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission** , Dunod Éditions, France, 2007, p108. (بتصرف)

-6 - الحصول على أدلة الإثبات

-6-1- تعريف أدلة الإثبات: يعرّف المعيار الدولي للتدقيق **(ISA500)** أدلة الإثبات بأنها المعلومات التي يستخدمها المدقق للتوصل إلى الإستنتاجات التي يبني عليها رأيه، وتشمل أدلة التدقيق كلا من المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تدعم الكشوف المالية[2].

-6-2- خصائص أدلة الإثبات: تتميز أدلة الإثبات بخاصيتين أساسيتين وهما:

-6-2-1- كفاية الأدلة: يقصد بها حجم الأدلة أو كمية الأدلة التي يجمعها المدقق لتدعيم رأيه، وكفاية الأدلة يتم قياسها بحجم العينة التي يختارها المدقق، بحيث كلما زاد حجم العينة المختارة عند تنفيذ إجراء ما من إجراءات التدقيق، كانت الأدلة أكثر كفاية أي توجد علاقة طردية بين حجم العينة وكفاية الأدلة[3].

[1]- محمد لمين عيادي، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

[2]- الإتحاد الدولي للمحاسبين، **دليل إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، الإصدار الأول، الأردن، 2010، ص382.

[3]- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص326.

-6-2-2- صلاحية أدلة الإثبات: حتى تتحقق صلاحية أدلة الإثبات يجب أن تكون فعالة وملاءمة، والمقصود بالفعالية أن تكون أدلة موثوقا فيها ويمكن الإعتماد عليها، أما الملاءمة تعني أن تكون أدلة الإثبات ذات علاقة وثيقة بأهداف التدقيق[1].

-6-3- أساليب الحصول على أدلة الإثبات: حتى يتمكن المدقق الداخلي من الحصول على أدلة الإثبات لديه مجموعة من الأساليب التي يمكن أن يعتمد عليها والمتمثلة فيما يلي:

-6-3-1- الفحص الفعلي: يقصد به قيام المدقق بفحص أصل من الأصول الملموسة كالمخزون والنقدية والأصول الثابتة وعدها، بحيث يعتبر الفحص وسيلة مباشرة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل، وينظر إليه على أنه أكثر أدلة التدقيق من حيث درجة الثقة، وعليه يعتبر وسيلة موضوعية للتحقق من كمية الأصل ووصفه وفي بعض الحالات يكون وسيلة مفيدة لتقويم حالة الأصل أو جودته[2].

-6-3-2- الفحص المستندي: المستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعا سليما يستند عليه المدقق للتأكد من صحة حدوث واقعة أو عملية معينة، بحيث يعتبر الفحص المستندي المحور الرئيسي لأنه يأخذ الوقت الأكبر من عملية التدقيق، بحيث يسمح بإعطاء المدقق بأن المستندات حقيقية وتؤيد القيود الواردة بالدفاتر[3]، وللقيام بالفحص المستندي يجب توفر الشروط التالية[4]:

- أن يكون المستند حامل إسم المؤسسة التي يتم فيها التدقيق؛
- أن يكون تاريخ المستند ضمن المدة المراد القيام بتدقيقها؛
- أن يكون المستند صحيحا من النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية وموقع من المختصين؛
- محتوى المستند مرتبط بطبيعة عمل المؤسسة؛
- وضع علامة تدل أن المستند قد تم فحصه حتى لايستخدم مرة ثانية.

[1]- نور الدين أحمد قايد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85،86.

[2]- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف القاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص327،328.

[3]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[4]- زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص ص 118،119.

-6-3-3- الملاحظة: تبدأ الملاحظة من خلال ما يشاهده المدقق أثناء زياراته الميدانية في المؤسسة ويطلع خلالها على عمليات التشغيل، أو أي إجراءات تتم بواسطة موظفي المؤسسة مثل ملاحظة المدقق لموظفي المؤسسة أثناء جرد المخزون، بحيث تمكن المدقق من ملاحظة سير العمل على المدى الواسع[1].

-6-3-4- المصادقات: هي عبارة عن شهادات أو إقرارات من الغير مرسلة إلى المدقق مباشرة بالموافقة أو الإعتراض على صحة أرصدة حساباتهم[2].

-6-3-5- الإستفسارات: تتضمن الإستفسارات البحث عن معلومات من أشخاص ذوي معرفة سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وتتفاوت طريقة الإستفسارات من تقديم إستفسارات رسمية مكتوبة إلى طرف خارج المؤسسة، أو إستفسارات شفهية موجهة إلى أشخاص داخل المؤسسة، بحيث يعتمد هذا الأسلوب على الحكم الشخصي للمدقق، ويصلح هذا الأسلوب في تقييم نظام الرقابة الداخلية، كما قد يلجأ المدقق إليه عند الإستفسار على أساس بعض القيود المثبتة في الدفاتر ليقتنع بأن ذلك يتماشى مع المبادئ السليمة[3].

-6-3-6 - الفحص المحاسبي: يتمثل في فحص صحة الحسابات والتأكد من نقل المبالغ أو ترحيلها مع العمليات الحسابية، بالإضافة إلى فحص المستندات المؤيدة للعمليات للتأكد من صحة جميع الأرصدة الحسابية[4].

-6-3-7- الإجراءات التحليلية: تتمثل في إستخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلا) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في الكشوف المالية، مثل مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة[5]، وتتمثل أهمية الإجراءات التحليلية فيما يلي[6]:

- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الإستمرار؛
- تحديد مدى وجود أخطاء محتملة في الكشوف المالية؛
- تخفيض إختبارات التدقيق التفصيلية.

---

[1]- رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات – مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص180.

[2]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[3]- رزق أبو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص181.

[4]- خلف عبد الله الوردات، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[5]- رزق أبو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص188.

[6]- Alvin A. Arens, Randal J. Elder & Mark S. Beasley, **Auditing and Assurance Services,** Pearson Education, Thirteenth Edition,USA, 2010, pp 7-5.

-6-3-8- نظام المقارنات والربط بين المعلومات: يتم ذلك من خلال المقارنة بين المؤسسة والمؤسسات المشابهة لها عبر السنوات المالية المختلفة، أو بين المؤسسة وبعض المؤسسات الأخرى في نفس المدة لكشف أية أوضاع غير عادية[1].

المطلب الثالث: مرحلة إعداد التقرير ومتابعة نتائج التدقيق

بعد الإنتهاء من المراحل السابقة، تعتبر مرحلة إعداد التقرير عبارة عن حوصلة لعملية التدقيق الداخلي من خلال تحديد وضعية كل قسم بصفة خاصة ووضعية المؤسسة المالية أو الإقتصادية بصفة عامة، كما يجب متابعة مدى تنفيذ التوصيات المدونة في التقرير من قبل المسؤولين.

أولا: مشروع تقرير التدقيق الداخلي: هو عبارة عن وثيقة تتضمن كل أوراق إبراز وتحليل المشاكل، بحيث تكون مرتبة ترتيبا منطقيا حسب أهميتها وتكون مرفقة بملخص حول موضوع المشكل وعرض (الملاحظات، الأسباب، النتائج والتوصيات)[2].

ثانيا: الإجتماع الختامي: يهدف الإجتماع الختامي إلى تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية والإبلاغ عنها وتبرير نتائج التدقيق، كما يعتبر فرصة لتسوية الخلافات الموجودة بين المدققين حول عملية التدقيق قبل صياغة التقرير النهائي[3].

ثالثا: كتابة التقرير النهائي: يتم كتابة التقرير النهائي من طرف الشخص المسؤول عن التدقيق الداخلي، وبصفة عامة يحتوي التقرير على المعلومات التالية:

- هوية المدققين؛
- المؤسسة محل التدقيق؛
- أهداف ومعايير التدقيق؛
- مخطط التدقيق؛
- مدة ونتائج عملية التدقيق[4].

أما الهيكل العام للتقرير فيجب أن يحتوي على العناصر التالية[5]:

---

[1]- يونس عباس أكبر، **أثر كفاية وحجية أدلة الإثبات في مخاطر التدقيق "بحث إستطلاعي لأراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (10)، العدد (31)، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص227.

[2]- محمد لمين عيادي، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

[3]- ZIANI Abdelhak, op,cit, p62.

[4]- Ibid,p62.

[5]- Jacques Renard, **Théorie et pratique de l'audit interne**, Septième édition, Éditions Eyrolles, France, 2010, pp 298- 302.

-1- واجهة التقرير: تضم واجهة التقرير العناصر التالية:

- عنوان المهمة وتاريخ إرسال التقرير، بالإضافة إلى تحديد تاريخ الإنتهاء من عمليات التدقيق؛
- تحديد أسماء المدققين الذين شاركوا في عملية التدقيق، بالإضافة إلى تحديد إسم رئيس مهمة التدقيق؛
- تحديد أسماء الأشخاص الذين سيرسل إليهم التقرير.

-2- مقدمة التقرير: وتضم العناصر التالية:

- التذكير بأهداف ونطاق مهمة التدقيق؛
- وصف موجز لتنظيم المؤسسة والوظيفة المدققة.

-3- عرض التقرير: يضم العناصر التالية:

- يجب أن يكون مختصرا ولايزيد عن صفحة أو صفحة ونصف كحد أقصى؛
- يجب أن يكون دقيق؛
- عرض تقييم جودة نظام الرقابة الداخلية.

- 4- نتائج عملية التدقيق: يجب أن تتميز بمايلي:

- يجب أن تكون نتائج تقارير التدقيق الداخلي دقيقة غير نسبية؛
- يجب أن يكون التقرير واضح ويتم فهمه بكل سهولة؛
- يجب أن تتميز بالإختصار.

رابعا: متابعة نتائج التدقيق: إن دور المدقق الداخلي لاينتهي بمجرد إرسال التقرير النهائي للجهات المعنية بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه التأكد من إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة من الجهات المسؤولة، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها العملية التي يتأكد المدقق الداخلي من خلالها مدى تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولة عن المجال الذي تم تدقيقه، بحيث أكد المعيار الدولي للتدقيق الداخلي **(2500)** على وجوب تأكد المدققين الداخليين من أن الإدارة قد إتخذت فعلا الإجراءات اللازمة أو أنها قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم إتخاذ أي إجراء[1].

[1]- محمد صالحي، **مرجع سبق ذكره**، 57.

خلاصة الفصل:

من خلال ماسبق نستنتج مايلي:

- التدقيق هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقديم الوضعية الحقيقية للمؤسسات سواء كانت مالية أو إقتصادية، وذلك بإتباع ما جاءت به المعايير الدولية للتدقيق **(ISA)** المعدة من طرف الإتحاد الدولي للمحاسبين **(IFAC)**؛
- قام المجلس الوطني للمحاسبة **(CNC)** في سنة **2016** بإعداد سلسلتين من معايير التدقيق الجزائرية، ثم أضاف في سنة **2017** سلسلة ثالثة، بحيث تضم كل سلسلة أربع معايير وذلك لزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية؛
- يعتبر التدقيق الداخلي أحد الأنواع الأساسية للتدقيق، وتتمثل الهيئة المشرفة عليه عالميا في معهد المدققين الداخليين **(IIA)**، لأنه أول معهد تم إنشائه سنة **1941** بهدف إعطاء التدقيق الداخلي مكانة مهمة في المؤسسات المالية والإقتصادية؛
- قدمت العديد من المنظمات بإصدار مفهوم خاص للتدقيق الداخلي، ولكن يعتبر المفهوم المقدم من قبل معهد المدققين الداخليين أكثر إنتشارا وإستعمالا في العالم، بحيث قام المعهد بإصدار مجموعة من المفاهيم منذ إنشائه إلى غاية سنة **1999**؛
- أهم ماجاء في آخر مفهوم للتدقيق الداخلي**(1999)**، بضرورة تقديم التدقيق الداخلي لخدمات توكيدية وإستشارية وإنشاء قيمة مضافة، بالإضافة إلى تحسين إجراءات (إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة)؛
- لا يوجد إختلاف بين التدقيق الداخلي في البنوك وباقي المؤسسات الإقتصادية، لأن مبادئه وإجراءات عمله الموضوعة من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية منبثقة من معهد المدققين الداخليين**(IIA)**؛
- يضم الإطار الدولي للممارسات المهنية **(IPPF)** كل من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي ومدونة قواعد السلوك وميثاق التدقيق الداخلي؛
- تمر مهمة التدقيق الداخلي بأربع مراحل أساسية (مرحلة تنظيم قسم التدقيق الداخلي، مرحلة الإعداد، مرحلة التطبيق ومرحلة إعداد التقرير ومتابعة نتائج التدقيق).

وعليه بعد تطرقنا في هذا الفصل لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الداخلي، سنحاول في الفصل الموالي التطرق لعنصر مهم يتم متابعته وتقييمه من طرف التدقيق الداخلي والمتمثل في نظام الرقابة الداخلية.

الفصل الثاني:

نظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

نظرا للتطورات التي يشهدها الإقتصاد العالمي أصبحت كل المؤسسات الإقتصادية والمالية (مثل البنوك) أمام حتمية تعزيز أنظمتها الداخلية من أجل تفادي أي مشكل يهدد إستمراريتها ويعيق تحقيق أهدافها.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية من أبرز الأنظمة التي تساهم في تحسين مردودية المؤسسات الإقتصادية والمالية (مثل البنوك)، لذلك قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية بتقديم مفاهيم ونماذج تساهم في تعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية، وتجعله يحقق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الإقتصادية والمالية (مثل البنوك).

وللتأكد من التطبيق السليم للمفاهيم والنماذج الخاصة بنظام الرقابة الداخلية، لابد من وجود وظيفة التدقيق الداخلي التي تستعمل مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تمكنها من تحديد أي قصور يعرفه نظام الرقابة الداخلية والعمل على تصحيحه.

وللتوضيح أكثر، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية**
- **المبحث الثاني: نماذج نظام الرقابة الداخلية**
- **المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية**

المبحث الأول: عموميات حول نظام الرقابة الداخلية

يحتل نظام الرقابة الداخلية مكانة هامة في جميع المؤسسات بإختلاف أشكالها، لأنه يساعد على تنظيم جميع العمليات الجارية وبالتالي تفادي جميع المخاطر التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الفاعلين في المؤسسات، لذا حاولنا في هذا المبحث إلى التطرق إلى مختلف العموميات المتعلقة بهذا النظام.

المطلب الأول:مفهوم نظام الرقابة الداخلية،أسباب تطوره وأهدافه

إن التغيرات السريعة في بيئة الأعمال تعتبر من الأسباب الرئيسية في تطور نظام الرقابة الداخلية، لذا قامت العديد من الهيئات الدولية وضع تعاريف تماشيا مع التطورات الحاصلة، بحيث تضمنت هذه التعاريف مجموعة من الأهداف التي يسعى كل نظام رقابة داخلية إلى تحقيقها وذلك حسب وجهة نظر كل هيئة.

أولا: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

لقد قامت العديد من المنظمات المهنية الدولية بوضع تعريف خاص لنظام الرقابة الداخلية، وتتمثل أبرز هذه التعاريف فيما يلي:

عرَّف الإتحاد الدولي للمحاسبين **(IFAC)** نظام الرقابة الداخلية عن طريق معيار التدقيق الدولي **(ISA400)** على أنه " عبارة عن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذها إدارة أي مؤسسة لمساعدتها في تحقيق أهدافها والإلتزام بهذه السياسات لضمان حماية أصولها وإكتشاف الغش ومنع الأخطاء وتوفير معلومات مالية في الوقت المناسب"[1].

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **(AICPA)** عرَّفه على أنه " عبارة عن خطة تنظيمية ومجموعة من الطرق التي تساهم في التنسيق في مختلف الأعمال التجارية من أجل حماية الأصول[2]، والتحقق من دقة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية والتقيد بالسياسات الإدارية التي تم وضعها[3]".

[1]– محمد حسين علي الصواف، **أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية**، مجلة التقني، العدد (9)، المجلد (24)، العراق، 2011، ص4.

[2]- Hari Setiyawati & Mutiah Nengzih, **The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta),** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No (24), USA, 2014, p173.

[3]- Frank Ekow Arthur, **Internal Control Practices in National Health Insurance Scheme in the Tema Municipality,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (7), No (10), USA, 2016, p63.

أما نموذج الرقابة الكندي **(COCO)** الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين **(CICA)** عرَّفه على أنه "عنصر من عناصر التنظيم (بما في ذلك الموارد، العمليات، الثقافة والمهام) التي تساعد على تحقيق الأهداف"[1].

أما اللجنة الراعية للمنظمات **(COSO)** عرَّفته على أنه " عملية تنفذ من قبل مجلس إدارة المؤسسة والإدارة والموظفين، بهدف توفير تأكيد معقول فيما يخص تحقيق الأهداف والمتمثلة في فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية، بالإضافة إلى مدى الإمتثال للقوانين واللوائح"[2].

أما "**لجنة بازل للرقابة البنكية**" قامت بوضع تعريف خاص لنظام الرقابة الداخلية في البنوك، بحيث عرَّفته على أنه " عملية يتم تنفيذها من طرف مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع مستويات الموظفين، بحيث ليست مجرد إجراء أو سياسة يتم تنفيذها في مرحلة معينة، وإنما تعمل بإستمرار في جميع المستويات الوظيفية للبنك"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه " **مجموعة من الآليات والإجراءات والسياسات التي توضع من طرف الإدارة العليا، وتتم الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة من أجل تنفيذها في مختلف المستويات الإدارية، بحيث تسمح هذه الآليات والإجراءات والسياسات بمتابعة مختلف العمليات الجارية في المؤسسات سواء إقتصادية أو مالية مثل البنوك وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة**".

أما في الجزائر وضع المشرع النظام رقم **11- 08** خاص بنظام الرقابة الداخلية في البنوك، وتتمثل أهم مواد هذا النظام فيما يلي[4]:

-1- المادة 3: تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى ضمان ما يأتي بشكل مستمر:

- التحكم في النشاطات؛
- السير الجيد للعمليات الداخلية؛

---

[1]- Jacques Renard, op,cit, p138.
[2]- Samuel Ngigi Nyakarimi & Mary Karwirwa, **Internal Control System as Means of Fraud Control in Deposit Taking Financial Institutions in Imenti North Sub-County,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(6), No (16),USA, 2015, p118.
[3]- Basle Committee on Banking Supervision, **FRAMEWORK FOR INTERNAL CONTROL SYSTEMS IN BANKING ORGANISATIONS**, Switzerland, September 1998, p8.
[4]- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2011arabe.pdf , Accessed May 9, 2017.

- الأخذ بعين الإعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر العملياتية؛
- إحترام الإجراءات الداخلية؛
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين؛
- الشفافية ومتابعة العمليات البنكية؛
- موثوقية العمليات المالية؛
- الحفاظ على الأصول؛
- الإستعمال الفعال للموارد.

-2- المادة 4: يجب أن يحتوي جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضعه خصوصا على ما يأتي:

- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر؛
- نظام حفظ الوثائق والأرشيف.

-3- المادة 5: ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع رقابة داخلية، عن طريق تكييف مجموع الأجهزة المذكورة في هذا النظام، مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

ثانيا: أسباب تطور نظام الرقابة الداخلية

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى تطور نظام الرقابة الداخلية والمتمثلة فيما يلي:

- كبر حجم المؤسسات في الحياة الإقتصادية الحديثة إلى المستوى الذي أصبح معه من المتعذر على إدارة المؤسسة التعرف على أوجه نشاطاتها المختلفة ونتائج أعمالها عن طريق الإتصال الشخصي، لذلك برزت أهمية تواجد الرقابة الداخلية كأداة تستخدمها الإدارة بقصد التأكد من صحة ما تحتويه الكشوف والإحصائيات والتقارير من بيانات ومدى خلوها من الأخطاء والتلاعبات[1]؛

[1]- محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

- إشراف الدولة المتزايد على المؤسسات التي لها علاقة بمصالح ومرافق الدولة العامة من خلال مختلف هيئاتها الرقابية، لذا أصبح لزاما على المؤسسات أن تمد هذه الهيئات الرقابية المختلفة بالتقارير المطلوبة وفي المواعيد المحددة، ولهذه الأسباب زادت عناية المؤسسات لأنظمة الرقابة الداخلية من أجل تقديم تقارير تتميز بالدقة لمختلف الهيئات الرقابية[1]؛
- حاجة مجلس الإدارة إلى تقارير دورية عن مختلف الأنشطة الجارية، من أجل تصحيح الإنحرافات وإتخاذ القرارات اللازمة، ولتحقيق هذا الأمر لابد من وجود نظام رقابة سليم يطمئن مجلس الإدارة على مدى صحة التقارير المقدمة إليه ومدى إعتماده عليها في إتخاذ قراراته المختلفة[2]؛
- إن زيادة التطورات التقنية وإستخدام الحاسبات الإلكترونية يعتبر من الأسباب التي زادت من الإهتمام بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية من أجل مواكبة هذه التطورات[3].

ثالثا: أهداف نظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة فيما يلي:

- المحافظة على الأصول، ومحاولة المنع أو التقليل من حدوث الغش أو الأخطاء[4]؛
- يضمن نظام الرقابة الداخلية الذي يتميز بالجودة العالية، بأن المعلومات الموجودة في مختلف التقارير المالية صحيحة وموثوق بها[5]؛
- تقديم تأكيدات معقولة بأن التقارير المالية يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما **(GAAP)**[6]؛
- متابعة مدى الإلتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والسياسات[7]؛

---

[1]- عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص81.

[2]- مصطفى صالح سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[3]- محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص192.

[4]- محمد تيسير حسن سليمان، **أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسيل الأموال "دراسة ميدانية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص13.

[5]- Yong Zhang, **Do Internal Control and Market Power Impact the Trade Credit Financing? Evidence from China,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No(24), USA, 2014, p22.

[6]- Samukri, **Influence Effectiveness of Internal Control System and Implementation of Financial Accounting Information System on the Quality of Accounting Information,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(6), No(11), USA, 2015, p158.

[7]- نور الدين حامد ومريم عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص117.

- وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الإختصاصات[1]؛
- توحيد التصرفات اللازمة لتنفيذ الخطط، والمساعدة في التخطيط وإعادة التخطيط[2]؛
- يساهم نظام الرقابة الداخلية المبني بشكل فعال وجيد في تحسين تنافسية المؤسسة[3]؛
- الرفع من مستوى الكفاية الإنتاجية[4].

المطلب الثاني: أنواع نظام الرقابة الداخلية، مقوماته وحدوده

يقوم نظام الرقابة الداخلية على ثلاث أنواع وعلى مجموعة من المقومات الواجب توفرها من أجل زيادة فعاليته، لكن في المقابل لديه مجموعة من الحدود التي تنقص من فعاليته وذلك راجع لعدة أسباب تحدث في المؤسسة.

أولا:أنواع نظام الرقابة الداخلية

تتمثل أنواع نظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

-1- الرقابة المحاسبية: تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى إختبار دقة المعلومات المحاسبية المنبثقة من الدفاتر ودرجة الإعتماد عليها[5]، بحيث تتمثل وسائل الرقابة المحاسبية فيما يلي[6]:

-1-1- طريقة القيد المزدوج: يتم إتباع طريقة القيد المزدوج عند إثبات العمليات المحاسبية في الدفاتر، بحيث اتباع هذه الطريقة وما يترتب عليها من توازن حسابي في جميع مراحل النظام المحاسبي يؤدي إلى إكتشاف بعض الأخطاء، فعدم التوازن الحسابي في أي مرحلة من مراحل النظام المحاسبي القائم على أساس القيد المزدوج معناه وجود خطأ في تلك المرحلة.

---

[1]- نور الدين أحمد قايد، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

[2]- رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات النظري**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص156.

[3]- Aristanti Widyaningsih, **The Influence of Internal Control System on the Financial Accountability of Elementary Schools in Bandung, Indonesia,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (6), No (24), USA, 2015, p 90.

[4]- هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO "دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016، ص28.

[5]- زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص188.

[6]- عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 109، 110.

-1-2- موازين المراجعة: يجب إعداد موازين المراجعة بشكل دوري (شهري أو نصف شهري) والعمل على إجراء المطابقات بين الحسابات والسجلات أولا بأول.

-1-3- جرد المخزون: إتباع نظام الجرد المستمر والمفاجئ للمخازن وإجراء المطابقة بين الرصيد الدفتري والرصيد الحقيقي (الفعلي).

-1-4- المصادقات: يجب القيام بإرسال مصادقات للعملاء والموردين، وتدقيق كشوفات البنك مع حساب البنك وإجراء مذكرات تسوية بشكل دوري.

-1-5- إجراءات التدقيق الداخلي:يجب إتباع إجراءات التدقيق الداخلي لكل العمليات وذلك قبل وبعد إثباتها في الدفاتر، من أجل الحصول على الرقابة المانعة والرقابة المصححة؛

-1-6- الحسابات الختامية: يجب تحضير الحسابات الختامية على شكل فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية).

-2- الرقابة الإدارية: تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية[1]، وتشجيع الإلتزام بالسياسات والقرارات الإدارية والخطط الإستيراتيجية، وتخفيض إحتمال حدوث مخالفات للتعليمات[2]، بحيث تتمثل وسائل الرقابة الإدارية فيما يلي[3]:

-1-2- إستخدام الموازنات التخطيطية: الموازنات التخطيطية هي عبارة عن تقديرات مستقبلية مبنية على دراسة علمية وعملية لما يجب أن يكون عليه نشاط المؤسسات من موارد وإستخدامات ونشاطها الإستثماري ومصادر تمويلها، بحيث تتمثل أهميتها في تعزيز الرقابة الإدارية من خلال مقارنة النتائج الفعلية مع ما تم التخطيط له، وتحديد الإنحرافات وإتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا لنتائج تحليل الإنحرافات.

[1]- صباح سلمان مطشر السعداوي، **الرقابة الداخلية ودورها في إسناد نظام حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين "دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المختلطة العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (21)، جامعة واسط، العراق، 2016، ص273.

[2]- بتول محمد نوري وآخرون، **إنعكاسات عمليات التجارة الإلكترونية على هيكل الرقابة الداخلية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (8)، العدد (22)، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص80.

[3]- عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99- 105.

-2-2- تدريب الموظفين: يتم تدريب الموظفين من أجل الرفع من الكفاية الإنتاجية التي تعتبر من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية، بحيث يجب أن لا يقتصر التدريب على فئة معينة من الموظفين، بل يجب أن يشمل جميع الموظفين في مختلف المستويات الإدارية، وأن يكون عملية متجددة ومستمرة.

-2-3- إجراء التحليل المالي: التحليل المالي هو عبارة عن دراسة تحليلية إنتقادية للبيانات التي تتضمنها الدفاتر والكشوف المالية، من أجل كشف نقاط القوة والضعف.

-2-4- إعداد التقارير: يجب أن تتميز التقارير بالوضوح والدقة، وأن تحتوي على معلومات صحيحة خضعت للتدقيق حتى يمكن الإعتماد عليها، بالإضافة إلى تقديمها في الوقت المناسب وإلا لا جدوى من تقديمها بعد فوات الأوان.

-3- الضبط الداخلي: هو عبارة عن خطة تنظيمية تشمل جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المؤسسة من الضياع والإختلاس وسوء الإستعمال، من خلال الإعتماد على الرقابة الذاتية، بحيث يخضع عمل كل موظف لعملية تدقيق من طرف موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، بالإضافة إلى تحديد الإختصاصات والمسؤوليات والسلطات[1]، والهدف من ذلك هو الوقاية أو الكشف المبكر عن الأخطاء أو الإحتيال[2]، بحيث تتمثل وسائل الضبط الداخلي فيما يلي[3]:

-3-1- تحديد الواجبات والمسؤوليات: يجب تحديد واجبات ومسؤوليات كل موظف، ويتم ذلك من خلال تقسيم المؤسسة إلى أقسام واضحة ومستقلة في واجباتها ومسؤولياتها، بحيث أن كل عملية تنفذ يكون مسؤول عنها أكثر من قسم، أي لا يعهد إلى قسم واحد بتنفيذ العملية بأكملها، ويجب أن يكون يقوم هذا التقسيم يتميز بالوضوح لتسهيل عملية تنفيذه ومتابعته.

-3-2- الإجراءات التفصيلية: يتم وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد خطوات أداء كل عملية، بحيث تختلف هذه الإجراءات من مؤسسة إلى أخرى وذلك وفقا للهيكل التنظيمي للمؤسسة وحجمها وعدد

---

[1]- جليل إبراهيم صالح، **أثر إستخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية "دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، العراق، 2013، ص87.

[2]- Gehya .E. Filli & Ibitomi Opeyemi, **The Role of Internal Audit in Enhancing Accountability in Tertiary Institutions in Kogi State, Nigeria,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(7), No(14), USA, 2016, p4.

[3]- عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 113- 118.

الموظفين فيها، بحيث يجب على كل موظف يقوم بتأدية عمله على علم تام بالإجراءات التي يجب إتباعها عند تنفيذ كل عملية.

-3-3- تصميم المستندات: يعتبر تصميم المستندات وسيلة هامة من وسائل الضبط الداخلي، الأمر الذي يتطلب عناية مناسبة وذلك لأن المستندات ستكون أساس العمل المحاسبي، فعن طريق المستند يتم محاسبة الموظفين المسؤولين عن تحريرها، فالتوقيع على المستند يجعل الموقع أمام مسؤولية والتي تلزمه التصرف في حدود الصلاحيات الممنوحة له، ويجب أن يتصف المستند بالبساطة في الشكل والسهولة في الفهم من قبل المستخدمين له، كما يجب أن تكون بيانات المستند كافية وتحقق الغرض الذي صمم من أجله.

-3-4- ثبات الإجراءات: إن ثبات الإجراءات الخاصة بالضبط الداخلي يساعد على تحقيق الإستقرار والإنتظام عند إجراء العمليات المختلفة، وعليه فكل موظف يتصرف في حدود ونطاق مسؤوليته ويقوم بتأدية واجبه كما يجب، بحيث يكون ثبات الإجراءات على عنصرين أساسين وهما:

-3-4-1- ثبات المبادئ والأسس المحاسبية: يجب الثبات في المبادئ والأسس المحاسبية الخاصة بالمعالجات المحاسبية المختلفة، كما هو الحال في تحديد أسس إحتساب الإهتلاك وأسس تقييم المخزون، لأن إستقرار هذه المبادئ ضروري عند معالجة ما يصادف من مشكلات محاسبية حيث أنها تغني عن الإستفسار حول كيفية المعالجة.

-3-4-2- ثبات أنواع التقارير: يجب ثبات أنواع التقارير المطلوبة من قبل الإدارة ووقت وكيفية إعدادها ونوع المعلومات المطلوبة في كل تقرير، مما يسهل عملية تصحيح الإنحرافات في حال حدوثها، ومعرفة مدى تأدية الموظفين لعملهم وفقا لما تم التخطيط له.

ثانيا:مقومات نظام الرقابة الداخلية

يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات والمتمثلة فيما يلي:

-1- الخطة التنظيمية: تختلف الخطة التنظيمية من مؤسسة لأخرى ويجب أن تكون مرنة لمقابلة أي تطوير للمؤسسة في المستقبل، وأن تكون بسيطة وواضحة حتى يفهمها جميع العاملين، كما يجب أن تحدد بوضوح خطوط المسؤولية للإدارات التي تتكون منها المؤسسة[1].

[1] – آدم البشير المبارك إدريس ومصطفى نجم البشارى علي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء الإداري المالي في مؤسسات التعليم العالي "دراسة حالة بعض الجامعات السودانية2012"**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (16)، العدد (1)، السودان، 2015، ص243.

-2- نظام محاسبي سليم: هو النظام الذي يتضمن مجموعة متكاملة من الدفاتر والمستندات ودليلا للحسابات التي تفي بإحتياجات المؤسسة، الغرض منها إثبات العمليات التي تحدث بين المؤسسة والأطراف الأخرى، بحيث يجب أن يتسم هذا النظام بالبساطة والوضوح من حيث بيان الدورة المحاسبية والمستندية بالشكل الذي يكفل تحقيق رقابة داخلية فعالة خلال المراحل التي تمر بها المستندات[1].

-3- الفصل بين المسؤوليات: يجب أن يتم الفصل بين مسؤوليات العاملين، من أجل التقليل من فرص الغش أو إحتمال حدوث أخطاء غير متعمدة في الكشوف المالية[2].

-4- موظفين أكفاء: يعتبر هذا العنصر من المقومات المهمة لنظام الرقابة الداخلية خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية، بحيث تسمح كفاءة الموظفين وأمانتهم إلى عدم حدوث الأخطاء والمخالفات أو محاولة تقليلها قدر الإمكان، بالإضافة إلى إعداد كشوف مالية سليمة[3].

-5- رقابة الأداء: يجب الإلتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا وجد أي إنحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه[4].

-6- قسم التدقيق الداخلي: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة[5]، تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من تطبيق نظام الرقابة الداخلية[6].

---

[1]- إبتسام أحمد فتاح ورجاء جاسم محمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات "دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (7)، العدد (20)، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص240.

[2]- صفوان قصي عبد الحليم وتيسير محمد جمعة، **تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (93)، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص513.

[3]- زاهد محمد ديري، **مرجع سبق ذكره**، ص191.

[4]- زاهر عبد الرحيم عاطف، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009، ص129.

[5]- عمر زهير عز الدين عز الدين، **أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي "دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص26.

[6]- علي حسن الدوغجي وإيمان مؤيد الخيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذجCOSO**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (19)، العدد (70)، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص407.

ثالثا: مشاكل ومعوقات نظام الرقابة الداخلية

يواجه نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة سواء كانت إقتصادية أو مالية العديد من المعوقات والمشاكل التي تنقص من فعاليته، وتتمثل هذه المشاكل والمعوقات فيما يلي:

- إمكانية الخطأ الإنساني الناتج عن عدم الإنتباه، الخطأ في التقدير أو إساءة فهم التعليمات[1]؛
- إحتمال حدوث تواطؤ من بعض الموظفين لإبطال إجراءات الرقابة الداخلية سواء كان ذلك مع الأطراف من داخل أو خارج المؤسسة، مما يؤثر على الرقابة الداخلية[2]؛
- تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية من خلال عدم إحترامها للسياسات والإجراءات المقررة، بهدف القيام بأعمال غير مشروعة والمتمثلة في تحقيق مكاسب شخصية أو محاولة تحسين صورة الكشوف المالية[3]؛
- إمكانية أن تصبح الإجراءات الرقابية غير كافية للأغراض التي وضعت من أجلها، وذلك نتيجة للتغيرات في الظروف أو حدوث توسيع لنشاط المؤسسة[4].

المطلب الثالث: المتعاملون مع نظام الرقابة الداخلية والقوانين والمعايير الدولية المنظمة له

يتعامل نظام الرقابة الداخلية مع مجموعة من الأطراف، بحيث تختلف مهمة كل طرف حسب المسؤولية الملقاة على عاتقه، ولتحديد مسؤولية كل طرف قامت العديد من الهيئات الدولية بوضع مجموعة من القوانين والمعايير التي ساهمت في تنظيم مهمة كل طرف من أجل الوصول للأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية.

أولا: المتعاملون مع نظام الرقابة الداخلية

يتعامل نظام الرقابة الداخلية مع أطراف داخلية في المؤسسات الإقتصادية والمالية (البنوك) وأطراف خارجية، بحيث تختلف مهمة كل طرف إتجاه نظام الرقابة الداخلية حسب وظيفة كل طرف، بحيث تتمثل الأطراف الداخلية والخارجية فيما يلي:

[1] – هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية العملية والنظرية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص88.

[2] – رزق أبوزيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص211.

[3]- Alao, A. Adeniyi, **Enhancing the Performance of Electricity Distribution Companies in Nigeria via Internal Control System,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No(22), USA, 2014, p204.

[4] – هادي التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

-1- الأطراف الداخلية المتعاملة مع نظام الرقابة الداخلية: تتمثل هذه الأطراف فيما يلي[1]:

-1-1- مجلس الإدارة: يختلف مستوى مشاركة مجلس الإدارة في نظام الرقابة الداخلية من مؤسسة لأخرى، بحيث يعتمد على سلطته من خلال قيامه بالمراقبة والفحص أو إتخاذ إجراءات أخرى يراها مناسبة.

-1-2- الإدارة العليا: هي الجهة المكلفة بتعريف وتحديد نظام الرقابة الداخلية الذي يناسب وضعية ونشاط المؤسسة، بحيث تقوم بإبلاغ مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له عن الخصائص الأساسية له، وتقوم أيضا بالأعمال التصحيحية في حالة وجود خلل أو إنحراف أو نقائص في هذا النظام.

-1-3- موظفي المؤسسة: كل موظف في المؤسسة يجب أن يمتلك المعرفة والمعلومة اللازمة حول كيفية تشغيل ومراقبة نظام الرقابة الداخلية، إضافة إلى الأهداف المسؤول عن تحقيقها.

-1-4- المدقق الداخلي: يقوم المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتقديم مختلف التوصيات اللازمة لتحسينه لكن دون التدخل بشكل مباشر في وضع النظام، وذلك من خلال تقاريره التي يقدمها للجنة التدقيق.

-2- الأطراف الخارجية المتعاملة مع نظام الرقابة الداخلية: تتمثل الأطراف الخارجية المتعاملة مع نظام الرقابة الداخلية في المدققين الخارجيين، بحيث تتمثل علاقتهم بنظام الرقابة الداخلية فيما يلي[2]:

- يساعد نظام الرقابة الداخلية المدقق الخارجي في تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت الإختبارات التي يؤديها؛
- يقدم المدقق الخارجي تقريره إلى مجلس الإدارة بخصوص تدقيقه للكشوف المالية، وأي تأثير جوهري ناتج عن عدم الإلتزام باللوائح ونظم العمل ونتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية موضح به نواحي القوة والضعف في النظام المطبق ودرجة الثقة في البيانات والمعلومات، و تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة القصور.

[1]- كنزة براهمة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات "دراسة حالة مؤسسات المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013، ص ص83، 84. (بتصرف)

[2]- محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009، ص 31. (بتصرف)

ثانيا: القوانين والتقارير الدولية المنظمة لنظام الرقابة الداخلية

نظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسات الإقتصادية والمالية (البنوك)، قامت العديد من الهيئات الدولية والحكومات المحلية بإعداد قوانين وتقارير بهدف تعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وتتمثل أهم هذه القوانين والمعايير فيما يلي:

-1- قانون ممارسات الفساد الخارجية في أمريكا: في منتصف السبعينات، إعترفت مئات المؤسسات الأمريكية بأنها قدمت دفعات مالية (رشوات وعمولات) للمسؤولين في الدول الأخرى للحصول على عقود، وكانت هذه الدفعات في بعض الأمثلة تقدم دون تفويض أو إعتراف كبار التنفيذيين في المؤسسات المعنية، وعليه أصدر الكونغرس الأمريكي قانون ممارسات الفساد الخارجية سنة **1977** من أجل وضع حد لهذه الممارسات[1]، ومن أهم الأدوات التي إعتبرها هذا القانون ضرورية لتحقيق أهدافه هو وجود نظام للرقابة الداخلية بالإضافة إلى وجود نظام محاسبي سليم[2].

-2- تقرير لجنة كوهين: هي لجنة تابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين وكلفت بدراسة مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه أنظمة الرقابة الداخلية، وأهم توصيات هذه اللجنة أنها طالبت بإصدار تقارير عن أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، وأن يتم الإفصاح عن نواحي الضعف ذات الأهمية النسبية العالية فيها من قبل المدقق الخارجي[3].

-3- تقرير عن مسؤوليات الإدارة: إقترحت هيئة تداول الأوراق المالية في عام **1988** على كل شركة مساهمة إعداد تقرير عن مسؤوليات الإدارة **(Report of Managements Responsibilities)**،بحيث يتضمن تقييم الإدارة لفعالية نظام الرقابة الداخلية ووصفا لإستجابة الإدارة لتوصيات كل من المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص هذا النظام[4].

---

[1]- حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

[2]- إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص143.

[3]- زاهد محمد ديري، **مرجع سبق ذكره**، ص195.

[4]- جنة آدم إسحاق حران وهلال يوسف صالح، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد (13)، المجلد (2)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012، ص39.

-4- تقرير لجنة Treadway: من أجل التأكيد على أهمية الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية، أوصت لجنة **Treadway** في تقريرها الذي أصدرته سنة **1987**، بأن تتضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة تقرير الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية[1].

-5- قانون Oxley-Sarbanes (SOX): صدر هذا القانون في عام **2002** والذي كان نتيجة لظهور بعض الفضائح في بعض المؤسسات الكبرى مثل **(Enron و WorldCom)**[2]، وجاءت تسمية هذا القانون بهذا الإسم نسبة للسيناتور **(Paul Sarbanes)** والنائب **(Michael Oxley)**[3]، بحيث تم تمرير هذا القانون من أجل حماية المستثمرين من خلال تحسين دقة وموثوقية إفصاحات المؤسسات[4]، وتتمثل أهم أقسام هذا القانون التي لها علاقة بنظام الرقابة الداخلية فيما يلي:

-5-1- القسم 302: يجب على الإدارة تقديم تقارير ربع سنوية حول تقييمها لفعالية نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الإفصاح[5].

-5-2- القسم 404: يجب أن تلتزم الإدارة بتحمل مسؤولياتها في إنشاء وصيانة نظام الرقابة الداخلية، كما أنها ملزمة بتقييم فعالية هيكل نظام الرقابة الداخلية وإجراءات إعداد التقارير المالية، كما يلزم هذا القسم **(404)** أيضا المدقق بتقييم ما إذا كانت التأكيدات التي قدمتها الإدارة عادلة أو لا[6].

[1]- إبراهيم العدي ورنا صقور، **مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (3)، سوريا، 2014، ص396.

[2]- خولة حسين حمدان، **لجنة التدقيق التشكيل والمهام دراسة مقارنة**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة واسط، العراق، 2015، ص435.

[3]- Rose Hightower, **Internal Controls Policies and Procedures**, John Wiley & Sons, USA, 2009, p8.

[4]- David Aron Smith, **The Effects of Sarbanes-Oxley on Reporting Profits**, Journal of Accounting & Marketing**,** Volume 4 , Issue 1, USA, 2015, p1.

[5]- Emma-Riikka Myllymäki, **The Persistence in the Association between Section 404 Material Weaknesses and Financial Reporting Quality**, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol (33), No (1), USA, February 2014, p95.

[6]- Martijn Verleun & Georgios Georgakopoulos, **The Sarbanes-Oxley Act and Accounting Quality: A Comprehensive Examination**, International Journal of Economics and Finance, Vol (3), No (5), Canada, October 2011, p50

المبحث الثاني: نماذج نظام الرقابة الداخلية

سعت العديد من المنظمات الدولية إلى وضع نموذج خاص بنظام الرقابة الداخلية، بحيث تختلف هذه النماذج مع بعضها في بعض النقاط وتتقاطع في نقاط أخرى، لذا حاولنا في هذا المبحث تقديم أهم النماذج المطبقة على المستوى الدولي.

المطلب الأول: نموذجي COSO وCoCo

يعتبر نموذجي **COSO** و**CoCo** من أشهر النماذج على المستوى الدولي، لأنهما كانا السباقان لوضع نموذج خاص بنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى قوة دولتيهما إقتصاديا على المستوى الدولي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) على التوالي.

أولا: نموذج COSO

-1- تعريف COSO: تم إنشاء **COSO** سنة **1985** عن طريق مبادرة مشتركة بين خمس منظمات من القطاع الخاص مكرسة لتوفير فكر القيادة من خلال وضع الأطر والتوجيهات بشأن إدارة مخاطر المؤسسات، الرقابة الداخلية والحد من الإحتيال، وتتمثل هذه المنظمات الداعمة لـ **COSO** في معهد المدققين الداخليين **(IIA)**، جمعية المحاسبة الأمريكية **(AAA)**، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين **(AICPA)**، المعهد الدولي للمديرين التنفيذيين الماليين **(FEI)** ومعهد المحاسبين الإداريين **(IMA)**.[1]

-2- نموذج COSO للرقابة الداخلية سنة 1992 (القديم):

في عام **1992** أصدرت اللجنة الراعية للمنظمات للجنة تريدواي **(COSO)** إطارا متكاملا لنظام الرقابة الداخلية لمساعدة المؤسسات وباقي الكيانات الأخرى في أنظمتها للرقابة الداخلية[2]، ويتمثل شكل هذا الإطار فيما يلي:

[1]- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), **COSO in the Cyber Age**, USA, January2015, p20.

[2]- Cornelius Kipkemboi Lagat, Caroline Ayuma Okelo & Edwin Terer, **Effect of internal control systems on financial management in Baringo county government, Kenya,** Journal of Economics, Finance and Accounting, Vol (3), No (1), Turkey, 2016, p3.

الشكل (2-1) نموذج COSO 1992

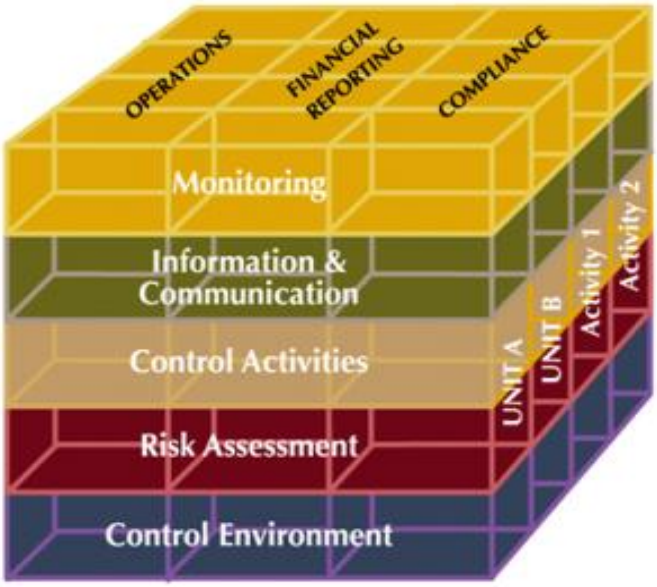

Source: http://www.sox-online.com/coso-cobit-center/the-original-coso-cube/ Accessed October 12,2017.

من خلال الشكل**(2-1)** نلاحظ بأن إطار **COSO** للرقابة الداخلية سنة **1992** يتكون من ثلاث أوجه والمتمثلة فيما يلي:

-2-1- الوجه الأمامي: يعبر هذا الوجه عن المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية[1]، وتتمثل هذه المكونات فيما يلي:

-2-1-1- المتابعة (Monitoring): يقصد بها المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لمختلف عناصر ومكونات هيكل الرقابة الداخلية للتحقق من كفاءته وفعاليته ولتحديد مدى الإلتزام بضوابط الرقابة كما هي مصممة وتحديد مدى فعاليتها في إكتشاف الممارسات الفاسدة ومدى وجود ثغرات بها، وإمكانية تعديلها في حالة تغير الظروف لكي تتوافق مع أهداف الرقابة وأهداف الإدارة[2].

-2-1-2- المعلومات والإتصالات(Information & Communication): تتصل المعلومات والإتصالات بالنظم والتقارير التي تمكن الإدارة والموظفين من الإضطلاع بمسؤولياتهم[3].

[1]- Protiviti, **The Updated COSO Internal Control Framework Frequently Asked Questions**, Second Edition, USA, 2014, p2.

[2]– عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية**، الجزء الرابع، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص293.

[3]- Graham Lynford, **Internal controls : guidance for private, government, and nonprofit entities**, John Wiley & Sons, USA, 2008, p28.

-2-1-3- أنشطة الرقابة (Control Activities): هي السياسات والإجراءات التي تساعد على ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، كما تساعد أيضا على ضمان إتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف المؤسسة[1].

-2-1-4- تقييم المخاطر (Risk Assessment): يجب على المؤسسات تحديد وتحليل مختلف العوامل التي تسبب مخاطر الأعمال، ويجب أن تحدد كيفية إدارة هذه المخاطر[2].

-2-1-5- بيئة الرقابة (Control Environment): تعتبر بيئة الرقابة أساس المكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية، لأن غياب هذا العنصر الهام يعتبر السبب في عدم كفاءة نظام الرقابة الداخلية حتى ولو كانت المكونات الأخرى قوية[3]، وتتضمن بيئة الرقابة قيم المؤسسة فيما يتعلق بالنزاهة والقيم الأخلاقية والمعايير التي تمكن مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياته الإشرافية المتعلقة بالحوكمة، والهيكل التنظيمي وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، وعملية إستقطاب الكفاءات وتنميتهم والإحتفاظ بهم، والإهتمام اللازم بمقاييس الأداء والحوافز والمكافآت لتنمية الشعور بالمسؤولية عن الأداء[4].

-2-2- الوجه العلوي: يتمثل في العناصر التي تستخدم لتحقيق ثلاث فئات من الأهداف[5]، بحيث تتمثل هذه الأهداف فيمايلي[6]:

- فعالية وكفاءة العمليات؛
- موثوقية التقارير المالية؛
- الإمتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

---

[1] -Susan Switzer, **Internal audit reports post Sarbanes-Oxley : a guide to process-driven reporting**, John Wiley & Sons, USA, 2007, p213.

[2]-Inaam M. Al-Zwyalif, **The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan**, International Journal of Business and Management, Vol(10), No(7), Canada, 2015, p59.

[3]- Hani Ali Aref Al-Rawashdeh, **The Role of Internal Control Components in the Maintenance of Public Funds: Applied Study on the Jordanian Ministry of Justice – North Province as Perceived by the Workers of Internal Control and Accounting Departments**, International Business Research, Vol(10), No(5), Canada, 2017,p193.

[4]- روبرت هيرث، **إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو**، مجلة المدقق الداخلي –الشرق الأوسط–، جمعية المدققين الداخليين بالإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2015، ص17.

[5]- Roberta Provasi & Patrizia Riva, **The Updated COSO Report 2013**, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol(11), No(10), USA, October 2015, p 490.

[6]- Matthew Leitch, **Intelligent internal control and risk management : designing high-performance risk control systems**, Gower Publishing Limited, England, 2008, p 14.

-2-3- الوجه الجانبي: يمثل الوحدات التنظيمية لهيكل المؤسسة التي يجب أن تحقق الفئات الثلاثة من الأهداف[1].

-3- نموذج COSO للرقابة الداخلية 2013 (الجديد):

في ماي **2013** قامت **COSO** بتحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية يعكس التغييرات التي حدثت في عالم الأعمال على مدى **20** عاما منذ إطلاق الإطار الأصلي[2]، ويتمثل هذا الإطار الجديد فيما يلي:

الشكل (2-2) نموذج COSO للرقابة الداخلية 2013

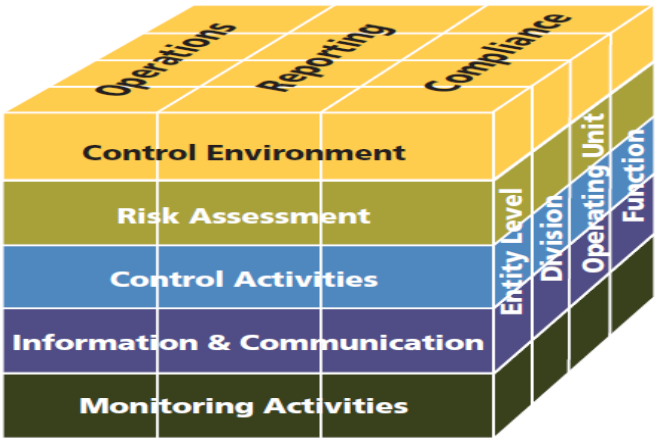

Source: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), **The 2013 COSO Framework & SOX Compliance**, USA, June 2013, p 4.

وتتمثل المراحل الزمنية لإنجاز هذا الإطار الجديد **(COSO 2013)** فيمايلي:

[1] - Roberta Provasi & Patrizia Riva, op,cit, p 490.

[2]- RSM US LLP, **An overview of COSO's 2013 Internal Control-Integrated Framework**, USA, May 2013, p1.

الشكل (2- 3) مراحل إنجاز الإطار الجديد (COSO 2013)

Source: The Community College Internal Auditors (theccia), **INTERNAL CONTROL - INTEGRATED FRAMEWORK POST PUBLIC EXPOSURE VERSION**, USA, September 2012, p14.

ولتوضيح الفرق بين إطار **(COSO1992)** وإطار**(COSO2013)** لدينا الشكل التالي الذي يوضح أهم الفروقات:

الشكل (2- 4) الفروقات بين إطار (COSO1992) وإطار(COSO2013)

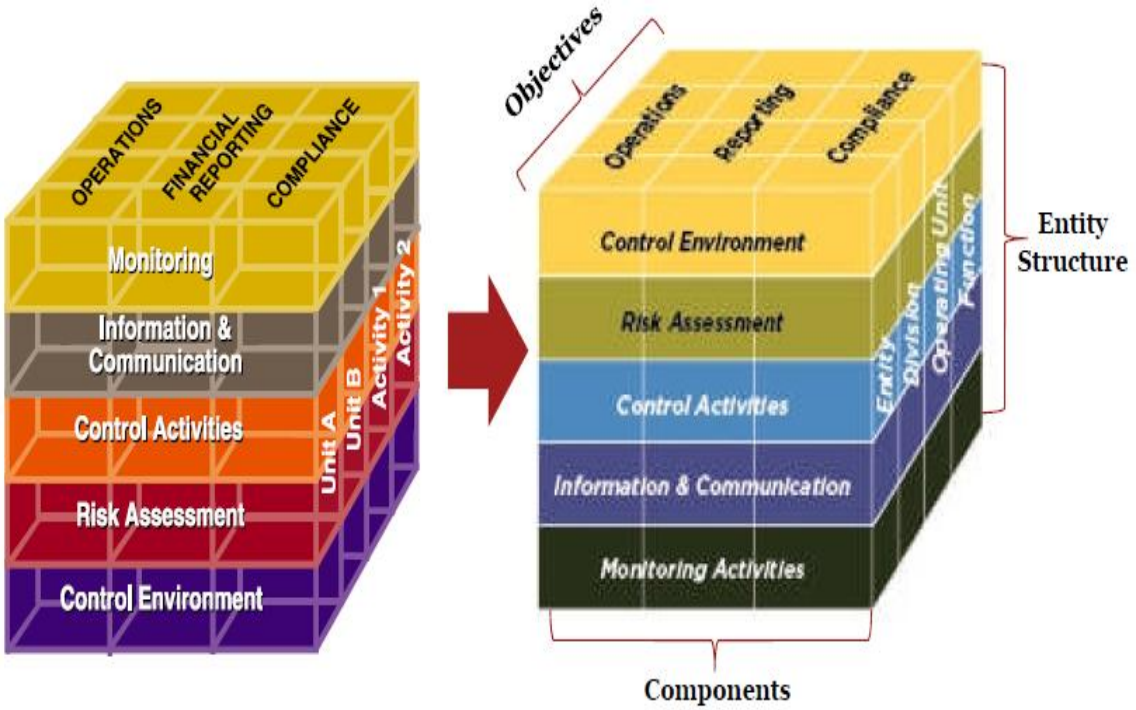

Source: http://www.dallasiia.org/PDF/090513_Lunch.pdf Accessed October 12,2017.

بالإضافة إلى الفروقات الموجودة بين إطار **(COSO1992)** وإطار**(COSO2013)**، تم إضافةالعناصر التالية على الإطار الجديد والمتمثلة فيما يلي:

- وضع **17** مبدأ لتدعيم المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية[1]؛
- توفير نقاط التركيز فيما يتعلق بكل مبدأ[2].

ولتوضيح المبادئ ونقاط التركيز سنقوم بعرض الجدول التالي:

الجدول (2-1) المبادئ ونقاط التركيز

بيئة الرقابة			
المبادئ		**نقاط التركيز**	
1	إثبات المؤسسة إلتزامها بالنزاهة والقيم الأخلاقية	**1**	وضع النوتة في الأعلى
		2	تؤسس قواعد السلوك
		3	تقيم الإلتزام بقواعد السلوك
		4	تعالج الإنحرافات في الوقت المناسب
2	مجلس الإدارة يثبت إستقلاليته عن الإدارة، ويشرف على تطوير أداء الرقابة الداخلية	**5**	يحدد مسؤوليات الرقابة
		6	يطبق الخبرة ذات الصلة
		7	يعمل بشكل مستقل
		8	يوفر الإشراف على بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، رقابة الأنشطة، المعلومات والإتصالات ومتابعة الأنشطة
3	تحدد الإدارة رفقة مجلس الإدارة الهياكل، خطوط التقارير والسلطات والمسؤوليات المناسبة من أجل تحقيق الأهداف	**9**	الإعتبار لجميع هياكل المؤسسة
		10	إنشاء خطوط التقارير
		11	تعرف، تفوض وتحدد السلطات والمسؤوليات
4	تثبت المؤسسة إلتزامها بإجتذاب الأفراد	**12**	تؤسس السياسات والممارسات

[1]- BDO, **UPDATED COSO INTEGRATED FRAMEWORK FAQs**, USA, JULY 2013, p2.
[2]- Deloitte, **2013 COSO Framework – Overview and Considerations**, USA, June 2014, p3.

	ذوي الكفاءة وتطويرهم والإحتفاظ بهم بما يتماشى مع الأهداف	13	تقيم الكفاءة ومعالجة النقائص
		14	جذب، تطوير والإحتفاظ بالأفراد
		15	التخطيط والتحضير للخلافة
5	تحمل المؤسسة الأفراد مسؤولياتهم فيما يخص الرقابة الداخلية من أجل تحقيق الأهداف	16	تعزز المساءلة من خلال الهياكل، السلطات والمسؤوليات
		17	تحدد مقاييس الأداء، الحوافز والمكأفآت
		18	تقيم مقاييس الأداء، الحوافز والمكأفآت من أجل الإستمرار
		19	النظر في الضغوط المفرطة
		20	تقيم الأداء والمكافآت أو إنضباط الأفراد
تقييم المخاطر			
المبادئ		**نقاط التركيز**	
6	تحدد المؤسسة أهداف تتميز بالوضوح حتى تتمكن من تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بهذه الأهداف:		
	أهداف العمليات	21أ	تعكس خيارات الإدارة
		22أ	النظر في تحمل المخاطر
		23	تتضمن العمليات وأهداف الأداء المالي
		24	تشكل أساسا للإلتزام بالموارد
	أهداف التقارير المالية الخارجية	21ب	الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية
		22ب	النظر في الأهمية النسبية
		25	تعكس أنشطة المؤسسة
	أهداف التقارير غير المالية الخارجية	21ج	تتوافق مع المعايير والأطر المعمول بها خارجيا
		22ج	النظر في مستوى المطلوب من الدقة

		25	تعكس أنشطة المؤسسة
	أهداف التقارير الداخلية	21أ	تعكس خيارات الإدارة
		22ج	النظر في المستوى المطلوب من الدقة
		25	تعكس أنشطة المؤسسة
	أهداف الإمتثال	21د	تعكس القوانين واللوائح الخارجية
		22أ	النظر في تحمل المخاطر
7	تحدد المؤسسة المخاطر التي تحول دون تحقيقها لأهدافها، وتقوم بتحليلها من أجل تحديد كيفية إدارتها لهذه المخاطر	26	تتضمن المؤسسة، المؤسسة الفرعية، القسم، وحدة العمليات والمستويات الوظيفية
		27	تحليل العوامل الداخلية والخارجية
		28	إشراك المستويات الإدارية المناسبة
		29	التقديرات الضرورية لتحديد المخاطر
		30	تحديد كيفية الإستجابة للمخاطر
8	تنظر المؤسسة في إمكانية الغش خلال تقييمها للمخاطر من أجل تحقيق أهدافها	31	النظر في الأنواع المختلفة للغش
		32	تقييم الحوافز والضغوطات
		33	تقييم الفرص
		34	تقيم المواقف والترشيدات
9	تقوم المؤسسة بتحديد وتقييم التغييرات ذات أثر مهم على نظام الرقابة الداخلية	35	تقييم التغييرات في البيئة الخارجية
		36	تقييم التغييرات في نموذج الأعمال
		37	تقييم التغييرات في القيادة
أنشطة الرقابة			
المبادئ		**نقاط التركيز**	
10	تقوم المؤسسة بإختيار وتطوير أنشطة الرقابة التي تساهم في التخفيف من المخاطر من أجل تحقيق الأهداف إلى مستويات مقبولة	38	الدمج مع تقييم المخاطر
		39	النظر في العوامل الخاصة للمؤسسة
		40	تحديد العمليات التجارية ذات الصلة

		41	تقييم أنواع أنشطة الرقابة المختلفة
		42	النظر في مستوى الأنشطة التي تم تطبيقها
		43	معالجة الفصل بين الواجبات
11	تقوم المؤسسة بإختيار وتطوير أنشطة الرقابة العامة على التكنولوجيا لدعم تحقيق الأهداف	44	تحديد الإعتماد على التكنولوجيا في العمليات التجارية والرقابة العامة للتكنولوجيا
		45	تأسيس أنشطة الرقابة ذات الصلة بالبنية التحتية التكنولوجية
		46	تأسيس عملية إدارة الأمن ذات الصلة بأنشطة الرقابة
		47	إثبات حيازة التكنولوجيا ذات الصلة بتطوير وعملية صيانة أنشطة الرقابة
12	تنشر المؤسسة أنشطة الرقابة من خلال السياسات التي تحدد ماهو متوقع، والإجراءات التي تضع السياسات محل التنفيذ	48	وضع سياسات وإجراءات لدعم نشر توجيهات الإدارة
		49	تحدد المسؤولية والمساءلة لتنفيذ الإجراءات والسياسات
		50	تنفذ في الوقت المناسب
		51	تتخذ الإجراء التصحيحي
		52	تنفذ بإستخدام الموظفين الأكفاء
		53	إعادة تقييم الإجراءات والسياسات
المعلومات والإتصالات			
المبادئ		**نقاط التركيز**	
13	تحصل المؤسسة أو تولد وتستخدم معلومات ذات صلة ونوعية من أجل دعم باقي المكونات الأخرى لنظام الرقابة الداخلية	54	تحدد متطلبات المعلومات
		55	تلتقط مصادر البيانات الداخلية والخارجية
		56	تعالج البيانات ذات الصلة بالمعلومات
		57	تحافظ على الجودة من خلال المعالجة

		58	النظر في التكاليف والعوائد
14	تقوم المؤسسة داخليا بتوصيل المعلومات، بما في ذلك أهداف ومسؤوليات الرقابة الداخلية اللازمة لدعم عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية	59	توصيل معلومات الرقابة الداخلية
		60	التواصل مع مجلس الإدارة
		61	توفر خطوط إتصال منفصلة
		62	تختار طريقة الإتصال ذات الصلة
15	تتصل المؤسسة بالأطراف الخارجية بخصوص المسائل التي تؤثر على عمل المكونات الأخرى للرقابة الداخلية	63	تتصل بالأطراف الخارجية
		64	تنشيط الإتصالات الواردة
		65	التواصل مع مجلس الإدارة
		66	توفر خطوط إتصال منفصلة
		67	تختار طريقة الإتصال ذات الصلة
أنشطة المتابعة			
المبادئ		**نقاط التركيز**	
16	تقوم المؤسسة بتقييمات للتأكد من أن مكونات نظام الرقابة الداخلية موجودة وتعمل	68	النظر في مختلف التقييمات الجارية والمنفصلة
		69	النظر في معدل التغير
		70	تحدد الفهم الأساسي
		71	تستخدم معرفة الموظفين
		72	تندمج مع العمليات التجارية
		73	تعدل النطاق والتواتر
		74	تقيم بموضوعية
17	تقوم المؤسسة بتقييم أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية والاتصال في الوقت المناسب بالأطراف المسؤولة عن إتخاذ القرارات التصحيحية.	75	تقيم النتائج
		76	توصيل أوجه القصور للأطراف المسؤولة عن القيام بالإجراءات التصحيحية والإدارة العليا ومجلس الإدارة
		77	متابعة الإجراءات التصحيحية

Source: Protiviti, **The Updated COSO Internal Control Framework Frequently Asked Questions**, Second Edition, USA, 2014, pp, 7-10.

ثانيا: نموذج CoCo

-1-نبذة عن نموذج CoCo: في سنة **1995** أصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين **(CICA)** إطار **CoCo** للرقابة، بحيث يستند هذا الإطار **(CoCo)** إلى إطار **COSO** لكن توسع عليه قليلا، من خلال إضافة بعض العناصر الداخلية في تعريفه لفئات الأهداف الثلاثة للرقابة الداخلية على النحو التالي:

- فعالية وكفاءة العمليات؛
- موثوقية التقارير الداخلية والخارجية؛
- الإمتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية[1].

-2- مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج CoCo:

لتوضيح مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج **CoCo**، لدينا الشكل **(2- 5)** يوضح مايلي:

الشكل (2- 5) نموذج CoCo

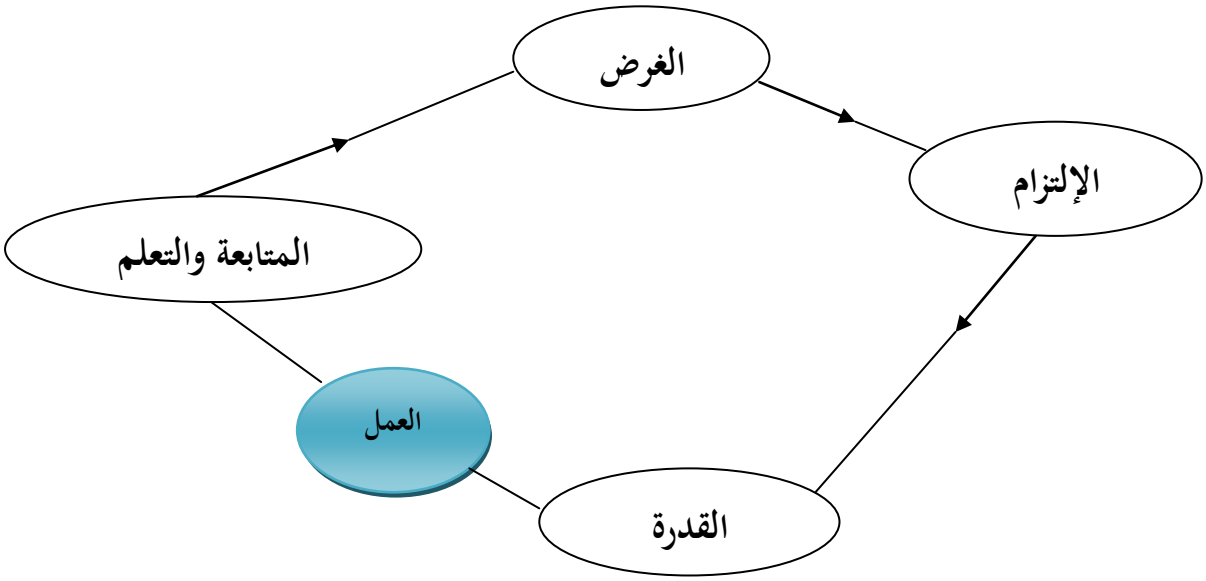

Source: Jan Pfister, **Managing Organizational Culture for Effective Internal Control - From Practice to Theory**-, Physica-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2009, p52.

وعليه من خلال الشكل **(2- 5)** تتمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج **CoCo** فيما يلي:

-2-1- الغرض: يشمل على تحديد الأهداف بوضوح، تقييم وإدارة المخاطر التي تواجه المؤسسة، الفرص لسياسات و أهداف إدارة المخاطر ومؤشرات التخطيط والأداء[1].

[1]- Jan Pfister, **Managing Organizational Culture for Effective Internal Control -From Practice to Theory**-, Physica-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2009, p51.

-2-2- الإلتزام: هو عبارة عن المعايير التي توفر فهم عن هوية المؤسسة وقيمها وكذلك معالجة القيم الأخلاقية، بما في ذلك النزاهة، سياسات الموارد البشرية، السلطة، المسؤولية، المساءلة والثقة المتبادلة[2].

-2-3- القدرة: هي عبارة عن المعايير التي توفر فهم عن كفاءة المؤسسة ومعالجة المعارف، المهارات، الأدوات، عمليات الإتصال، المعلومات، التنسيق وأنشطة الرقابة[3].

-2-4- العمل: تستلزم هذه المرحلة أداء النشاط الذي يتم مراقبته، بحيث قبل قيام الموظفين بأي عمل يجب أن يكون لديهم غرض واضح والإلتزام بتحقيق أهدافهم، والقدرة على التعامل مع المشاكل والفرص، وأي عمل تتوفر فيه الشروط السابقة لديه فرصة أكبر من أجل تحقيق نتيجة جيدة[4].

-2-5- المتابعة والتعلم: تتضمن معايير خاصة بنمو وتطور المؤسسة بما فيها متابعة البيئات الداخلية والخارجية، متابعة الأداء، إختبار الإفتراضات، إعادة تقييم الحاجة للمعلومات والأنظمة، إتباع الإجراءات وتقييم أنشطة الرقابة.[5]

المطلب الثاني: نموذجي Turnbull وCobit

بعد إصدار النموذجين الأمريكي والكندي **(COSO وCoCo)**، قامت المملكة المتحدة بوضع نموذج خاص بنظام الرقابة الداخلية وذلك حسب بيئتها الإقتصادية، كما قامت أيضا منظمة **(ISACA)** بوضع نموذج لنظام الرقابة الداخلية خاص ببيئة تكنولوجيا المعلومات على عكس النماذج السابقة التي ركزت على بيئة العمل اليدوية.

أولا: نموذج Turnbull

-1- نبذة عن نموذج Turnbull: تم إصدار دليل **Turnbull** بالمملكة المتحدة سنة **1999** من قبل معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز **(ICAEW)**، ويرى هذا الدليل بأن الرقابة الداخلية تتألف من

---

[1]- Anca Sabina Popa, **INTERNAL CONTROL- CORPORATE GOVERNANCE,** Journal of Doctoral Studies. Accounting, Vol (1), No (1-2), Romania, 2011, p56.
[2]- S. Rao Vallabhaneni, **Internal Audit Activity's Role in Governance, Risk, and Control**, VOLUME 1, JOHN WILEY & SONS, USA, 2009, p81.
[3]- Ibid, 81.
[4]- K H Spencer Pickett, **The essential handbook of internal auditing**, op.cit, p94.
[5]– سليمان سند السبوع وآخرون، **جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقا لإطار COSO**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (32)، العدد (1)، سوريا، 2010، ص38.

الجوانب المالية، التشغيلية والإمتثالية، كما يؤكد على أن جميع الأفراد في المؤسسة مسؤولون عن الرقابة الداخلية، كما يعزز أيضا أهميتها بإعتبارها جزء لا يتجزأ من جميع الأنشطة التجارية[1].

وفي أكتوبر **2005** أصدر مجلس التقارير المالية **(FRC)** نسخة محدثة لهذا الدليل بعنوان " **الرقابة الداخلية: دليل للمدراء بخصوص المدونة الموحدة**"[2].

-2- مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج Turnbull: يتمثل أهم ماجاء به تحديث مجلس التقارير المالية **(FRC)** لدليل **Turnbull** بخصوص مكونات نظام الرقابة الداخلية فيما يلي[3]:

-2-1- نظام سليم للرقابة الداخلية: لتحقيق نظام سليم للرقابة الداخلية يجب القيام بما يلي:

- يعتبر مجلس الإدارة مسؤولا عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، بحيث يتعين على أعضائه وضع سياسات رقابية داخلية مناسبة تساهم في معالجة وإدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسة؛
- تتمثل أهم العوامل التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار في تصميم سياسة المؤسسة في (طبيعة الأعمال، نوع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، نوع المخاطر التي تقبل المؤسسة تحملها وجوانب التكاليف والأرباح في نظام الرقابة الداخلية)؛
- يجب على الإدارة أن تؤكد بأن جميع الموظفين في المؤسسة لديهم المعارف والمهارات اللازمة من أجل أن يكونوا قادرين على تشغيل الجزء الخاص بهم من نظام الرقابة الداخلية بكل فعالية.

-2-2- فحص فعالية نظام الرقابة الداخلية: لفحص فعالية نظام الرقابة الداخلية يجب القيام بما يلي:

- يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية فحص فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتتم عملية فحصه بناءً على المعلومات والتأكيدات المقدمة إليه؛
- الإدارة مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن متابعة نظام الرقابة الداخلية، ويجب عليها تقديم ضمانات لمجلس الإدارة بأنها قامت بذلك.

-2-3- متطلبات إعداد التقارير الإدارية حول الرقابة الداخلية: تتمثل أهم المتطلبات فيما يلي:

---

[1]- Jan Pfister, op.cit, p53.
[2] - https://www.governance.co.uk/resources/item/259-the-turnbull-report Accessed August 28,2017.
[3]- Olof Arwinge, **Internal Control: A Study of Concept and Themes**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2013, pp 61-64.(بتصرف)

- يجب أن يتضمن التقرير إفصاحا عن مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة وعن فحصهم له بكل فعالية؛
- يجب على المؤسسة الإفصاح في التقرير السنوي عن الإجراءات المتعلقة بتدقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

ثانيا: نموذج Cobit

-1- نبذة عن نموذج Cobit: Cobit هو إختصار لـ(**Control Objectives for Information and related Technology)** وتعني أهداف الرقابة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات[1]، بحيث يتم إصدار معايير وإطار هذا النموذج من قبل معهد حوكمة تكنولوجيا المعلومات **(ITGI)** والذي يرتبط إرتباطا وثيقا بالمنظمة المهنية "جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات"**(ISACA)**[2]، والتي تأسست سنة **1969** من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد الذين أدركوا إلى الحاجة إلى مصدر مركزي للمعلومات والتوجيه يتعلق بضوابط الرقابة على أنظمة الكمبيوتر[3]، ويهدف هذا النموذج إلى تحقيق ما يلي[4]:

- إتاحة الفرصة لإدارة المؤسسة للقيام بالمقارنة المرجعية **(Benchmark)** فيما يتعلق بحماية تكنولوجيا المعلومات والرقابة عليها؛
- إطمئنان مستخدمي خدمات تكنولوجيا المعلومات على كفاية الحماية وتوفر الرقابة المناسبة؛
- يستطيع المدقق من إبداء رأيه فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وتقديم نصائحه على مدى توفر الأمن لتكنولوجيا المعلومات.

-2- مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج Cobit: لتوضيح مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج **Cobit** ، لدينا مكعب **Cobit** الموضح في الشكل **(2- 6)** الذي يوضح مايلي:

[1] – نوفيل حديد وكمال مسوس، **مقاربات حماية أنظمة معلومات المؤسسة من الإعتداءات الإلكترونية**، مجلة المؤسسة، العدد (5)، جامعة الجزائر 3، 2016، ص39.

[2]- ROBERT R. MOELLER, **Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2008, p119.

[3]- http://www.isaca.org/about-isaca/Pages/default.aspx , Accessed September 4,2017.

[4] – فيحاء عبد الله يعقوب وعلي حميد نعيم، **دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت على وفق إطار (COBIT) (بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعة البتروكيمياوية)**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (9)، العدد (28)، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص97.

الشكل (2- 6) مكعب Cobit

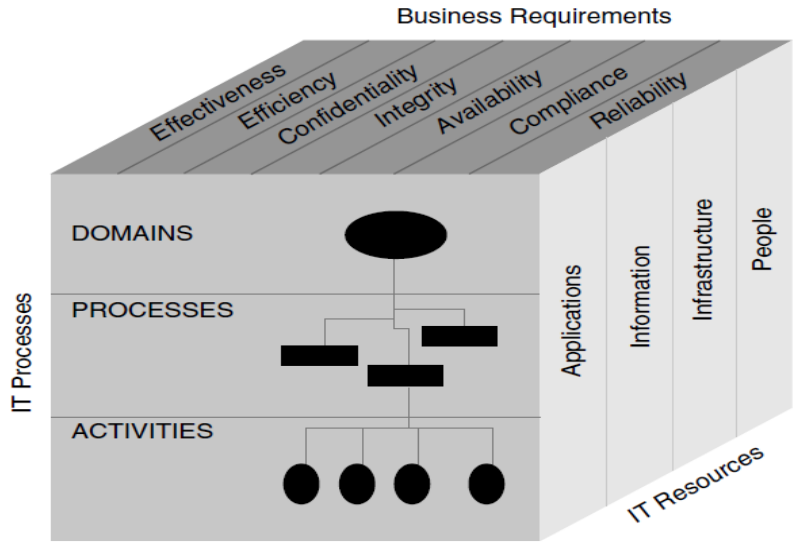

Source: ROBERT R. MOELLER, **Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2008, p125.

من خلال الشكل **(2- 6)**، تتمثل مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب نموذج **Cobit** وفقا لما يلي:

-1-2- عمليات تكنولوجيا المعلومات (IT Processes): تتكون مما يلي:

-1-1-2- المجالات (Domains): لتوضيح المجالات، لدينا الجدول **(2- 2)** يوضح ما يلي:

الجدول (2- 2) مجالات عمليات تكنولوجيا المعلومات

الصنف	الوصف	العمليات الرئيسية
التخطيط والتنظيم	هذه العمليات تغطي الإستراتيجية والتكتيكات، وتهتم بتحديد الطريقة التي يمكن أن تساهم بها تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الأهداف المعلنة على النحو الأفضل سواء في الحاضر أو في المستقبل	• تحديد خطة استراتيجية • تحديد هندسة المعلومات • تحديد تنظيم تكنولوجيا المعلومات والعلاقات • أهداف إدارة التواصل والتوجيه • إدارة الموارد البشرية • ضمان الإمتثال للمتطلبات الخارجية • تقييم المخاطر • إدارة الجودة

الإقتناء والتنفيذ	• تحقيق إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات • حلول تكنولوجيا المعلومات تحتاج إلى تحديد وتطوير أو إكتساب وتنفيذها ودمجها في العمليات التجارية	• إقتناء البرامج التطبيقية والحفاظ عليها • إقتناء البنية التحتية للتكنولوجيا والحفاظ عليها • تطوير الإجراءات والحفاظ عليها • تثبيت وإعتماد النظم • إدارة التغييرات
التوصيل والدعم	هذه العمليات تتضمن المعالجة الفعلية للبيانات بواسطة نظم التطبيقات	• تحديد وإدارة مستويات الخدمة • إدارة مستويات خدمة الجهات الخارجية • إدارة الأداء والقدرة • ضمان إستمرار الخدمة • ضمان أمن الأنظمة • تعليم وتدريب المستخدمين • إدارة الأجهزة المرتبطة • إدارة المشاكل والحوادث • إدارة البيانات • إدارة المرافق • إدارة العمليات
المتابعة	جميع عمليات تكنولوجيا المعلومات تحتاج إلى تقييم منتظم مع مرور الوقت لمعرفة مدى جودتها وإمتثالها لمتطلبات الرقابة	• متابعة العمليات • تقييم كفاية الرقابة الداخلية • الحصول على ضمان مستقل

Source: Michael Ramos, **How to comply with Sarbanes-Oxley Section 404 : assessing the effectiveness of internal control**, Third edition, John Wiley & Sons, USA, 2008, p50.

-2-1-2- العمليات (Processes): تتمثل العمليات فيما يلي[1]:

- تحديد وبناء تطبيقات جديدة؛
- تعتبر جزء من مجال تنفيذ **Cobit.**

-3-1-2- الأنشطة (Activities): هي الإجراءات اللازمة لتحقيق نتائج قابلة للقياس[2].

-2-2- متطلبات العمل(Business Requirements): تتمثل فيما يلي[3]:

-1-2-2- الفعالية (Effectiveness): تتناول الفعالية المعلومات ذات الصلة بالأعمال، فضلا عن تقديمها في الوقت المناسب وبطريقة صحيحة ومتسقة وقابلة للإستخدام.

-2-2-2- الكفاءة (Efficiency): تتعلق الكفاءة بتوفير المعلومات من خلال الإستخدام الأمثل (**الأكثر إنتاجية وإقتصادية**) للموارد.

-3-2-2- السرية (Confidentiality): تتمثل السرية في حماية المعلومات الحساسة من الكشف غير المصرح به.

-4-2-2- النزاهة (Integrity): تتعلق النزاهة بدقة وإكتمال المعلومات، وكذلك بصحتها وفقا لقيم وتوقعات الأعمال.

-5-2-2- التوفر (Availability): ويتعلق بتوفر المعلومات المتاحة عند الحاجة من طرف عملية الأعمال في الحاضر أو في المسقبل، وتتعلق أيضا بضمان الموارد اللازمة والقدرات المرتبطة بها.

-6-2-2- الإمتثال (Compliance): يتمثل في الإلتزام بالقوانين واللوائح والترتيبات التعاقدية التي تخضع لها عملية الأعمال، أي معايير الأعمال المفروضة خارجيا وكذلك السياسات الداخلية.

-7-2-2- الموثوقية (Reliability): تتعلق الموثوقية بتوفير المعلومات المناسبة لإدارة المؤسسة، من أجل ممارسة المسؤوليات الموكلة إليها، بالإضافة إلى ممارسة مسؤوليتها فيما يخص الحوكمة.

-3-2- موارد تكنولوجيا المعلومات (IT Resources): تتمثل فيما يلي[4]:

-1-3-2- التطبيقات (Applications): تتمثل في النظم الآلية والإجراءات من أجل معالجة المعلومات.

-2-3-2- البنية التحتية (Infrastructure): تتمثل في التكنولوجيات والمرافق التي تمكن من معالجة التطبيقات.

---

[1]- ROBERT R. MOELLER, **Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL**, Op, Cit, p126.
[2]- Ibid.
[3]- The IT Governance Institute (ITGI), **Cobit 4.1**, USA, 2007, pp 10,11.
[4]- Dominique Moisand & Fabrice Garnier de Labareye, **Cobit pour une meilleure gouvernance des systèmes d'information**, ÉDITIONS EYROLLES, France, 2009, p31.

-2-3-3- المعلومات (Information): تتمثل في المعطيات سواء كانت كمدخلات أو مخرجات لنظم المعلومات أيا كان شكلها.

-2-3-4- الأفراد (People): يتمثلون في الموارد البشرية الضرورية للتنظيم، التخطيط، الإقتناء، التسليم، التدعيم، المتابعة والتقييم لنظم المعلومات والخدمات.

المطلب الثالث: نموذج بازل للرقابة البنكية

قامت لجنة بازل للرقابة البنكية بوضع نموذج للرقابة الداخلية خاص بالبنوك نظرا للأهمية التي تلعبها البنوك في إقتصاد كل دولة، بحيث وضعت مجموعة من المبادئ المنظمة لنظام الرقابة الداخلية في البنوك.

أولا: نبذة عن لجنة بازل للرقابة البنكية

شهدت البنوك خلال عقد السبعينات من القرن العشرين تطورات مهمة شملت التوسع السريع في الشبكة البنكية الدولية وإنتشار البنوك وفروعها خارج الدولة الأم، كما شهدت توسعا ملحوظا في عمليات الإقراض البنكي، وبعد إفلاس بنك **Herstatt** بألمانيا الشرقية سنة **1974** وبنك **Franclin National** بالولايات المتحدة الأمريكية[1]، تأسست لجنة بازل للرقابة البنكية تحت مسمى "**لجنة الأنظمة البنكية والممارسات الرقابية**" من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية **1974** تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، ويقتصر أعضاؤها على مسؤولين من هيئات الرقابة البنكية ومن البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من (**بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اليابان، سويسرا، هولندا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية**)[2]، وتتمثل أهداف هذه اللجنة فيما يلي:

- تحسين وتقوية إستقرار النظام البنكي[3]؛
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات البنكية العالمية[4]؛

---

[1]- نور الدين بربار ومحمد هشام قلمين، **تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد (1) ، جامعة المدية، 2014، ص233.

[2]- حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014/2013، ص94.

[3]- شادي سلامة الحولي، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل –دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العامة في فلسطين–** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص46.

[4]- موفق عبد الحسين محمد وخولة جاسم محمد، **أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمتغيرات بازل II (إنضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (8)، العدد (24)، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص36.

- تبادل المعلومات بشأن ترتيبات الرقابة الوطنية[1]؛
- الرقابة المجمعة على كافة الوحدات البنكية وفق التطورات الإقتصادية العالمية وفي ظل حركة رؤوس الأموال الكبيرة[2]؛
- الحد من آثار المنافسة غير العادلة، والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية البنكية في البلدان المختلفة[3].

ثانيا: مكونات نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة بازل

يتكون نظام الرقابة الداخلية حسب لجنة بازل من **6** مكونات، بحيث كل مكون (عنصر) يضم مجموعة من المبادئ والمتمثلة فيما يلي[4]:

-1- الإشراف الإداري وثقافة الرقابة: يضم هذا المكون (العنصر) ثلاث مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-1-1- المبدأ الأول: ينص هذا المبدأ على مايلي:

- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن الموافقة والمتابعة بصورة دورية لإستراتيجيات الأعمال والسياسات الهامة للبنك؛
- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن فهم المخاطر الأساسية التي يديرها البنك، وتحديد المستويات المقبولة لهذه المخاطر وضمان أن تتخذ الإدارة العليا الخطوات اللازمة لتحديد، قياس، متابعة والرقابة على هذه المخاطر؛
- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن الموافقة على الهيكل التنظيمي؛
- يجب أن يكون مجلس الإدارة مسؤولا عن ضمان بأن الإدارة العليا تقوم بمتابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية؛
- يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن ضمان وضع نظام كاف وفعال للرقابة الداخلية والحفاظ عليه.

---

[1]- رشيد دريس ونور الدين صويلحي، **واقع تطبيق معايير بازل 03 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد (10)، المركز الجامعي تامنغست، 2016، ص 134.

[2]- ريم موسى أبو سلمى، **مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III – دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني**- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص 30.

[3]- ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل II "– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص30.

[4]- Basle Committee on Banking Supervision, **FRAMEWORK FOR INTERNAL CONTROL SYSTEMS IN BANKING ORGANISATIONS,** Op.Cit, pp 2-5.

-1- 2- المبدأ الثاني: ينص هذا المبدأ على مايلي:

- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجيات والسياسات التي تم الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة؛
- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن تطوير العمليات التي تحدد، تقيس، تتابع وتراقب المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن المحافظة على الهيكل التنظيمي الذي يحدد بوضوح السلطات والمسؤوليات وعلاقات الإبلاغ؛
- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن ضمان تنفيذ المسؤوليات تنفيذا فعالا؛
- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن وضع سياسات الرقابة الداخلية المناسبة
- يجب أن تكون الإدارة العليا مسؤولة عن متابعة مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

-1- 3- المبدأ الثالث: ينص هذا المبدأ على مايلي:

- يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا مسؤولية تعزيز معايير الأخلاق والنزاهة، وإرساء ثقافة داخل البنك التي تؤكد وتبرهن لجميع مستويات الموظفين على أهمية نظام الرقابة الداخلية؛
- يجب على جميع الموظفين في البنك أن يفهموا دورهم في عملية الرقابة الداخلية وأن يشاركوا مشاركة كاملة في هذه العملية.

-2- الإعتراف بالمخاطر وتقييمها: يضم هذا المكون (العنصر) المبدأ التالي:

-2-1- المبدأ الرابع: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال تحديد المخاطر المادية التي تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك، بحيث يجب الإعتراف بها وتقييمها بصورة مستمرة؛
- يجب أن يشمل التقييم جميع المخاطر التي يواجهها البنك (مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة)؛
- يحتاج نظام الرقابة الداخلية إلى تعديل بشكل مناسب لمعالجة أي مخاطر جديدة أو غير مضبوطة سابقا.

-3- أنشطة الرقابة وفصل المسؤوليات: يضم هذا المكون (العنصر) المبدئين التاليين:

-3- 1- المبدأ الخامس: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يجب أن تكون أنشطة الرقابة جزء لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للبنك؛
- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود هيكل هيكل رقابة مناسب، مع تحديد أنشطة الرقابة عند كل مستوى من مستويات الأعمال؛

-3-2- المبدأ السادس: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود فصل مناسب للمسؤوليات، من أجل تجنب تداخل المسؤوليات بين الموظفين؛
- يجب تحديد مجالات التداخل بين المسؤوليات والعمل على التقليل منها، وإجراء متابعة مستقلة لها.

-4- الإتصالات والمعلومات: يضم هذا المكون (العنصر) ثلاث مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-4-1- المبدأ السابع: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود ما يكفي من البيانات الداخلية المتعلقة بالجانب المالي والتشغيلي والإمتثال للوائح والقوانين، وكذلك معلومات السوق الخارجية حول الأحداث والشروط ذات الصلة بإتخاذ القرار؛
- يجب أن تكون المعلومات موثوقة وفي الوقت المناسب، وأن تقدم بشكل متسق.

-4- 2- المبدأ الثامن: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود أنظمة معلومات موثوقة تغطي جميع الأنشطة الهامة للبنك؛

-4- 3- المبدأ التاسع: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود قنوات إتصال فعالة للتأكد من أن جميع الموظفين لديهم الفهم الكافي حول السياسات والإجراءات والإلتزام بها، وأن المعلومات الأخرى ذات الصلة تصل إلى الموظفين المناسبين.

-5- متابعة الأنشطة وتصحيح نقاط الضعف: يضم هذا المكون (العنصر) ثلاث مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-5-1- المبدأ العاشر: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يجب متابعة فعالية الرقابة الداخلية للبنك بشكل مستمر؛
- يجب أن تكون عملية متابعة المخاطر الرئيسية جزءا من الأنشطة اليومية التي يقوم بها البنك، فضلا عن عمليات التقييم الدورية التي تجريها دوائر الأعمال والتدقيق الداخلي.

-5-2- المبدأ الحادي عشر: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يجب أن يكون تدقيق داخلي فعال وشامل لنظام الرقابة الداخلية الذي يقوم به موظفون مستقلون من الناحية التشغيلية ومدربون تدريبا مناسبا؛
- التدقيق الداخلي يعتبر جزء من عملية متابعة نظام الرقابة الداخلية، ويجب أن تقدم تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة أو إلى لجنة التدقيق التابعة له، بالإضافة إلى تقديم التقارير للإدارة العليا.

-5-2- المبدأ الثاني عشر: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- نقاط الضعف يتم تحديدها من طرف دوائر الأعمال، التدقيق الداخلي أو موظفي الرقابة الآخرين، بحيث يجب الإبلاغ عنها في الوقت المناسب إلى المستويات الإدارية المناسبة ومعالجتها فورا.

- 6- تقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل السلطات الإشرافية: ينص هذا المكون على المبدأ التالي:

-6-1- المبدأ الثالث عشر: ينص هذا المبدأ على ما يلي:

- يتعين على السلطات الإشرافية أن يطلبوا من جميع البنوك بغض النظر عن حجمها، أن يكون لديها نظام فعال للرقابة الداخلية يتناسب مع طبيعة تعقيد المخاطر الملازمة في أنشطته داخل وخارج الميزانية والتي تستجيب للتغييرات في بيئة البنك وظروفه؛
- في حال ملاحظة السلطات الإشرافية بأن نظام الرقابة الداخلية غير كاف أو غير فعال بالنسبة للمخاطر التي تواجه البنك (لا يغطي جميع المبادئ المذكورة سابقا)، يجب على السلطات الإشرافية أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

تساهم وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين وتقوية نظام الرقابة الداخلية، من خلال عملية تقييمها المستمر وذلك بإستخدام مجموعة من الأساليب وذلك حسب طبيعة المؤسسة، بحيث تختلف إجراءات التقييم بين بيئة العمل اليدوية وبيئة تكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية وبيئة تكنولوجيا المعلومات

توجد مجموعة من الأساليب التي يعتمد عليها المدقق الداخلي في تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية وبيئة تكنولوجيا المعلومات والمتمثلة فيما يلي:

-أولا- أسلوب المذكرة المكتوبة: يقوم المدقق أو مساعديه بكتابة تقرير وصفي عن الإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية في تنفيذ العمليات المختلفة وعن تدقيق المعلومات والبيانات بين الأقسام والوظائف ووحدات النشاط المختلفة، ويتم ذلك عن طريق المقابلات مع المسؤولين والعاملين من خلال الملاحظة والإختبار والإستفسار، وكذلك عن طريق المستندات والسجلات المحاسبية وغيرها من الوثائق المستخدمة في المؤسسة، ومن خلال هذه المذكرة يستطيع المدقق تكوين فكرة عن إجراءات الرقابة الداخلية ومن ثم يكتشف مواطن الضعف إن وجدت وكذا مواطن القوة، مع العلم أن الكشف الصحيح لهذه المواطن (مواطن القوة ومواطن الضعف) يستدعي تقنيات مكملة التي تساعد على إدراك وفهم جيد لحقيقة الأوضاع كالإستدلال بالهياكل التنظيمية وتحليل وصفي لمناصب العمل وكذا سير العمليات، وعليه فالمدقق يبحث عن الوسائل والأساليب الممكنة والمناسبة قبل أن يخطط ويوجه برنامج التدقيق الذي سيعتمد بشكل كبير على نتائج الإستجواب وتقييم نظام الرقابة الداخلية[1].

ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يتناسب مع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم حيث يكون نظام الرقابة الداخلية محدودا أو ضعيفا، أما عيوبه فتتمثل في صعوبة تتبع الشرح المطول في وصف الإجراءات لغرض التعرف على نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية[2].

[1]- نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص 72،73.

[2]- عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

– ثانيا– أسلوب الإستقصاء (الإستبيان): من بين الأساليب التي يعتمد عليها المدقق في تقييم الرقابة الداخلية هو أسلوب الإستقصاء (**الإستبيان**)، بحيث تنظم فيه الإجابات بشكل مغلق إما بـ "**نعم**" أو "**لا**"، بحيث تدل الإجابات بـ "**نعم**" على أنظمة دقيقة للرقابة أما الإجابات بـ "**لا**" تدل على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية[1].

وتتمثل أهم مزايا هذا الأسلوب فيما يلي[2]:

- يوفر وقتا للمدقق حيث لا يتطلب الأمر تصميم برنامج لفحص نظام الرقابة الداخلية في كل عملية تدقيق على حدة؛
- إستخدام الإستقصاء (**الإستبيان**) لا تعترض عليه المؤسسات حيث ينظرون إليه بإعتباره جانبا من إجراءات التدقيق المعتادة، أما إذا بنيت التحريات على أساس الإستفسار المباشر ومن دون إستخدام قائمة معتمدة فإن الموظفين في المؤسسة سوف يستاؤون لإعتقادهم أنهم محل إستجواب.

أما أهم عيوب هذا الأسلوب تتمثل فيما يلي[3]:

- لأجل أن تكون الأسئلة متناسبة مع ظروف وتنظيمات المؤسسات المختلفة يجب أن تكون الأسئلة تتضمن الخطوط العريضة لنظام الرقابة الداخلية، في الوقت الذي لا يمكن إنكار أهمية التفاصيل لأجل الوصول إلى فكرة سليمة عن نظام الرقابة الداخلية؛
- إن الإستقصاء (**الإستبيان**) قد يغري الفريق الذي يعمل مع المدقق والإكتفاء بما ورد بها من أسئلة وعدم إجراء تحريات أخرى.

وللتوضيح لدينا الجدول **(2- 3)** يوضح نموذج الإستقصاء (**الإستبيان**) الذي يتم إعداده من طرف المدقق:

[1]– نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص86.

[2]- عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص120.

[3]– المرجع السابق، نفس الصفحة.

الجدول (2- 3) نموذج الإستقصاء

الأسئلة	نعم	لا
يقوم مجلس الإدارة بإدارة نظام الرقابة الداخلية		
وجود لجنة التدقيق		
المدراء التنفيذيون حساسون لنظام الرقابة الداخلية ويقومون بدمجه في عملية إتخاذ قراراتهم اليومية		
يتولى مديرو المخاطر رصد بعض المخاطر المحددة		
تجتمع اللجان المعنية بمتابعة المخاطر الرئيسية بصورة منتظمة		
يلتزم القائمون في المؤسسة بالإشراف على عمل موظفيهم		
يبلغ الموظفون بشكل عفوي عن المخاطر التي يكتشفونها أو يتسببون في حدوثها		
يتم تنظيم العمليات حسب منطق سير العمل		
يتم إعداد التقارير على جميع مستويات المؤسسة		
تعمل لجنة التدقيق مع دائرة التدقيق الداخلي بشكل جيد		
تعمل لجنة التدقيق مع الشخص المكلف عن الأخلاقيات بشكل جيد		
يملك قسم التدقيق الداخلي وسائل وموارد بشرية كافية		
تقوم مصلحة التدقيق بالتدخل في جميع المسائل		
تقوم مصلحة التدقيق بمهام خاصة تتعلق بجودة نظم الرقابة الداخلية		
يتم نشر تقارير التدقيق الداخلي على نطاق واسع ويتم متابعتها من طرف الإدارة		
يتم متابعة توصيات التدقيق الداخلي من خلال الإشراف على المجالات ذات الصلة		
أراء محافظي الحسابات بشأن نظام الرقابة الداخلية تأخذ في الحسبان وتتم متابعتها		

Source: Henri-Pierre MADERS et Jean-Luc MASSELIN, **Contrôle interne des risques**, Éditions d'Organisation, France, 2004, p171.

– ثالثا– أسلوب خرائط التدفق: تعرف خريطة التدفق بأنها رسم بياني يستخدم الرموز كتعبير عن مسار تدفق المستندات داخل المؤسسة، وبعبارة أخرى تبين خريطة التدفق الدورة الكاملة لكل مستند أو سجل يستخدم داخل المؤسسة[1].

ولتوضيح الرموز المستخدمة في إعداد خرائط التدفق، لدينا الجدول **(2- 4)** يوضح ما يلي:

الجدول (2- 4) الرموز المستخدمة في إعداد خرائط التدفق

رموز المدخلات والمخرجات	الإسم	الشرح
	المستند **Document**	يمثل وثيقة أو تقرير تم إعداده بشكل يدوي أو مطبوع على الحاسوب
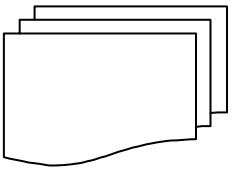	نسخ متعددة من المستند **Multiple copies of a document**	تشير إلى عدد نسخ من الوثيقة أو الورقة أو التقرير ويجب أن يوضع العدد في الزاوية العليا
	مدخلات/مخرجات يومية/أستاذ **Input/Output**	وهي مدخلات/مخرجات إلى نوع من دفتر اليومية /الأستاذ، وتمثل أي مساهمة أو إنتاج على مخطط برنامج إنسيابي
	العرض **Display**	المعلومات المعروضة بواسطة وحدات طرفية أو كمبيوترات شخصية أو الإنترنت
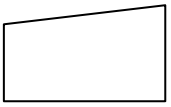	مفتاح **Online Keying**	إدخال البيانات بواسطة المفاتيح الخارجية مثل الأنترنت
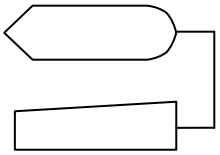	طرفية أو حاسوب شخصي **Terminal or Personal at computer**	هو عبارة عن عرض ومفتاح خارجي جمعت لتبيان الكمبيوتر الشخصي أو طرفيه

[1]– نجاة تونسي، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، العدد (4)، المجلد (2)، جامعة مستغانم، 2016، ص141.

رموز المعالجات	الإسم	الشرح
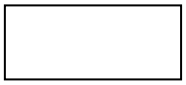	عملية محوسبة **Computer Processing**	هي عملية محوسبة والتي تؤدي إلى تغير البيانات إلى معلومات
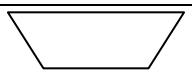	عملية يدوية **Manual Process**	هي عملية معالجة للبيانات بصورة يدوية
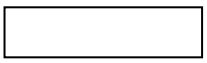	العمليات المساعدة **Auxiliary Operations**	هي معالجة عن طريق أطراف الكمبيوتر مثل الماسحة الضوئية وقارئ الشيكات
رموز التخزين	**الإسم**	**الشرح**
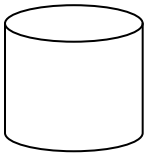	القرص الممغنط **Magnetic Disk**	يمثل البيانات التي خزنت بشكل دائم على قرص مغناطيسي وكثيرا ما يستعمل لتمثيل الملفات الرئيسية وقواعد البيانات
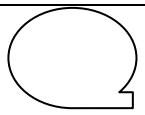	شريط ممغنط **Magnetic Tape**	يمثل البيانات التي خزنت على شريط ممغنط
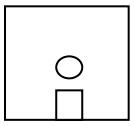	قرص مرن **Disk Floppy**	التخزين على قرص مرن أو أقراص **CD**
	التخزين على الأنترنت **Online Storage**	تمثل البيانات التي خزنت عبر الأنترنت على شكل مؤقت إلى أن يصبح بشكل دائم
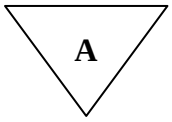	ملف **File**	هو ملف يدوي أو آلي يخزن ويراد البحث عنه، الحروف تبين نوعية الترتيب: **N** =رقمي، **A** =أبجدي، D= تاريخ
رموز التدفق والرموز الأخرى	**الإسم**	**الشرح**
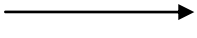	تدفق المستندات والعمليات **Document or Processing Flow**	يمثل إتجاه تدفق المستندات أو المعالجة، والتدفق يكون من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار لليمين

.....	تدفق البيانات والمعلومات **Data/Information Flow**	يمثل تدفق البيانات والمعلومات وعادة يستخدم للإشارة إلى البيانات المنسوخة من مستند لآخر
	وصلة الإتصال **Contaction Link**	هي إرسال البيانات من موقع إلى آخر عن طريق خطوط الإتصال
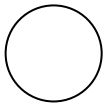	وصلة في نفس الصفحة **On-Page Conector**	تمثل توصيل المعالجة من موقع إلى آخر على نفس الصفحة وتستعمل لتفادي الخطوط المتشابكة
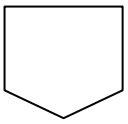	وصلة خارج الصفحة **Off –Page Conector**	تمثل وصلة المعالجة بين صفحتين مختلفتين وتشير إلى الخروج من صفحة واحدة والمدخل المطابق على الصفحة الأخرى
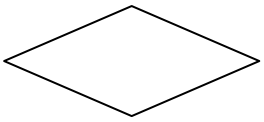	قاعدة القرار **Dicision**	تمثل خطوات إتخاذ القرار
.....	حاشية **Anretation**	توضيح للملاحظات أو التفسير بشكل مفصل

المصدر: نضال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011، ص ص، 63- 65.

المطلب الثاني: إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية

حتى يتمكن المدقق الداخلي من تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية، يجب عليه إتباع الإجراءات التالية:

-أولا- الحصول على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية[1]: أشار معيار التدقيق الدولي **(315)** إلى ضرورة حصول المدقق على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية عند كل عملية تدقيق، وهذا يعني حصول المدقق على معلومات كافية حول المؤسسة وعن مكوناتها الرقابية من حيث التصميم والتنفيذ بحيث تساعده في عملية التخطيط لعملية التدقيق، ويهدف هذا الفهم إلى تحقيق ما يلي:

[1]- رزق أبو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص213.

- تقييم ما إذا كانت الكشوف المالية للمؤسسة قابلة للتدقيق، من خلال التحقق من مدى أمانة الإدارة، ومدى ملائمة الدفاتر والمستندات المحاسبية بالمؤسسة لضمان الحصول على أدلة تدقيق مباشرة؛
- تحديد الغش المتوقع والعوامل التي تؤدي إلى إنحرافات جوهرية.

-ثانيا- فحص النظام: يعني هذا الإجراء إختبار التنفيذ الفعلي لنظام الرقابة الداخلية والتحقق من أن تشغيله يتم وفقا لما هو محدد مسبقا، وذلك يتم بإجراء مجموعة من إختبارات مدى الإلتزام وذلك بمراعاة التوقيت المناسب لهذه الإختبارات[1].

-ثالثا- التقييم الأولي للرقابة الداخلية: بالإعتماد على الخطوتين السابقتين يتمكن المدقق من إعطاء تقييم أولي للرقابة الداخلية بإستخراجه مبدئيا لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط ضعف (عيوب يترتب عنها خطر إرتكاب أخطاء وتزوير)، تستعمل هذه الخطوات غالبا إستمارات مختلفة أي إستمارات تتضمن أسئلة تكون الإجابة عليها إما بـ "**نعم**" أي إيجابي أو "**لا**" أي سلبي، وعليه يستطيع المدقق في نهاية هذه الخطوة تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه[2].

-رابعا- إختبارات الإستمرارية: يتأكد المدقق من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي هي فعلا نقاط قوة مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة[3].

-خامسا- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: إن التقييم النهائي لإجراءات الرقابة الداخلية يسمح للمدقق بإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة على الرقابة الداخلية، فبالإعتماد على النتائج المتوصل إليها (من نقاط قوة وضعف) يقدم المدقق إقتراحات قصد تحسين تلك الإجراءات، وتكون في شكل تقرير يقدمه المدقق لإدارة المؤسسة، فكلما كان هذا النظام قويا كلما قلل المدقق من إجراءات الفحص وإعتمد أكثر على أسلوب العينة، والعكس صحيح فكلما تبين ضعف هذا النظام كلما تعمق المدقق أكثر في فحص البيانات والكشوف المالية للمؤسسة[4].

---

[1]- رندة محمد سعيد أبو شعبان، **دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016، ص32.

[2]- نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي**، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3]- نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[4]- سعاد شدري معمر، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

المطلب الثالث: إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات

من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من وجود نوعين من الرقابة (**الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات**)، ويجب أن يتضمن كل نوع من الرقابة على مجموعة من الإجراءات، وأي نقص في الإجراءات يعتبر نقطة من نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحيث تتمثل الرقابة العامة والرقابة على التطبيقات فيما يلي:

–أولا– الرقابة العامة: تهدف عملية الرقابة العامة إلى التأكد من أن النظام المحوسب هو نظام مستقر وآمن ويدار بشكل جيد[1]، بحيث تعتمد هذه الرقابة على ما يلي:

-1- الرقابة التنظيمية: تعرف على أنها " تلك الضوابط المتعلقة بفصل الوظائف بين دائرة الحاسوب والأقسام المستفيدة أو ذات العلاقة، وفصل وتقسيم المسؤولين في دائرة الحاسوب نفسها من أجل التقليل من مخاطر الغش والخطأ"[2]، بحيث تتمثل إجراءات هذه الرقابة فيما يلي[3]:

-1-1- فصل قسم المعالجة الإلكترونية للبيانات عن الأقسام المستفيدة من خدمات الحاسب: يجب أن يكون قسم التشغيل الإلكتروني مسؤولا عن كل ما يتعلق بتشغيل البيانات، أما الأقسام المستفيدة فتكون مسؤولة عما يحدث من أخطاء خارج قسم التشغيل، مثل نسيان بيانات عملية ما، أو أي أخطاء مخالفات في بيانات العمليات.

-1-2- الفصل التام للمهام بين العاملين في قسم المعالجة الإلكترونية للبيانات: مثل محللي النظم، معدي برامج الرقابة وصيانة نظام التشغيل.

-1-3- فصل المهام داخل الأقسام المستفيدة: حيث يؤدي ذلك إلى تدنية إحتمال وجود أخطاء أو مخالفات.

---

[1]- سليم مسلم الحكيم وآخرون، **إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد (1)، سوريا، 2010، ص 573.

[2]- محمد لمين علون، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة " OPGI"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص 152.

[3]- إيمان لعماري، **دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف، 2017، ص 97.

-1-4- جدولة العاملين بالنظام على أساس منتظم وأثناء الإجازات والعطلات المرضية: يجب أن يحدد محللو النظم مهام معدي البرامج والمشغلين، بالإضافة إلى تحديد وقت الإنجاز وتواريخ تقديم التقارير الدورية بما تم إنجازه، وإذا إنتهى الوقت دون إنجاز المهام المحددة، فعلى الشخص المسؤول أن يطلب وقتا إضافيا مع تقديم ما يبرز ذلك.

-1-5- تناوب العاملين: يعتبر إجراء مفضل، بحيث كل موظف سوف يقوم بفحص عمل من سبقه.

-2- إجراءات التوثيق: يقصد بتوثيق النظام (**الوصف الكتابي، خرائط التدفق، نماذج المستندات والتقارير**) وأي وسائل أخرى للتعريف بأهداف وملامح نظام المعلومات والطريقة التي يعمل بها، والغرض منه هو التأكد من الموظف المسؤول يراقب على نحو ملائم كل من برامج الحاسب الآلي والوثائق المرتبطة بها، كما يساهم في تقديم توصيف إجمالي لنظام الحاسوب في شكل مخططات تدفق النظام، ووصف طبيعة المدخلات والعمليات والمخرجات[1].

-3- الرقابة على الأجهزة والبرامج: يجب أن يحتوي كل نظام حاسوب على رقابة أمنية كافية لحماية المعدات والملفات والبرامج من الضياع والتلف ووصول الأشخاص غير مرخص لهم إليها، منها أن يقوم المستخدم بإدخال إسم وهوية المستخدم وكلمة السر ليتمكن من الوصول إلى النظام، ويجب تغيير كلمات السر دوريا[2].

–ثانيا– الرقابة على التطبيقات: يطلق مصطلح الرقابة على التطبيقات على تلك الأساليب المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وهي تتعلق بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونيا، بحيث تهدف إلى توفير درجة تأكيد معقولة حول سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير[3]، بحيث تتضمن هذه الرقابة على ما يلي:

[1]– سهام كردودي، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات، دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 134.

[2]– المرجع السابق، ص 136.

[3]– عدي نايف لطفي رضا الجراح، **أثر الرقابة الداخلية في مواجهة التهديدات التي تواجه نظام الرواتب والأجور الإلكتروني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص ص19، 20.

-1- الرقابة على المدخلات: هي رقابة مصممة للتأكد من أن البيانات المستلمة للتشغيل جيدة وملائمة، وفي حالة عدم وجود هذا النوع من الرقابة فهناك مخاطر يمكن أن تظهر كمخاطر حذف أو فقدان أو تكرار عملية مرخصة أو أخطاء في تجميع البيانات، أو إضافة عمليات غير مصرح بها[1].

-2- الرقابة على التشغيل: تعتبر هذه الرقابة من أهم أنواع الرقابة على الحاسوب، وبدون هذا النوع من الرقابة فإن المؤسسة تتعرض لخسائر جسيمة نتيجة للتشغيل غير الصحيح، وصعوبة إكتشاف الأخطاء والإنحرافات، ولهذا يجب التأكد من أن إجراءات التشغيل الموضوعة من قبل الإدارة تم تطبيقها بصورة كاملة[2].

-3- الرقابة على المخرجات: تهدف هذه الرقابة إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات تشغيل البيانات مثل (الكشوف المالية أو التقارير)، وتداول هذه المخرجات بواسطة الأشخاص المصرح لهم فقط بذلك[3].

[1]- محمد لمين علون، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2]- عصام صبحي قشطة، **علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية – قطاع غزة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2013/2012، ص 34.

[3]- زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص 75.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الآليات والإجراءات والسياسات التي توضع من طرف الإدارة العليا، وتتم الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة من أجل تنفيذها في مختلف المستويات الإدارية، بحيث تسمح هذه الآليات والإجراءات والسياسات بمتابعة مختلف العمليات الجارية في المؤسسات سواء إقتصادية أو مالية مثل البنوك وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة؛
- يقوم نظام الرقابة الداخلية على ثلاثة أنواع (الرقابة المحاسبية، الرقابة الإدارية والضبط الداخلي)؛
- توجد مجموعة من الأطراف (داخلية وخارجية) مهمتها إعداد نظام الرقابة الداخلية والموافقة عليه وتنفيذه ومتابعه، بحيث تختلف مهمة كل طرف حسب المهام الموكلة إليه؛
- توجد مجموعة من النماذج الخاصة بنظام الرقابة الداخلية تم إعدادها من طرف هيئات ومنظمات دولية، ومن أهم هذه النماذج (**COSO , CoCo & Turnbull**) الخاصين بنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية، ونموذج (**Cobit**) الخاص بنظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، ونموذج (**بازل**) الخاص بنظام الرقابة الداخلية في القطاع البنكي، لكن تعتبر مختلف النماذج السالفة الذكر مستمدة من نموذج (**COSO**) بإعتباره أول نموذج خاص بنظام الرقابة الداخلية والذي تم إعداده في سنة **1992**؛
- يؤدي التدقيق الداخلي دور هام في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتعزيزه، من خلال إكتشافه لنقاط الضعف وتقديم توصيات من أجل تصحيحها، وذلك بإستعمال المدقق الداخلي مجموعة من الأساليب والإجراءات.

وعليه بعدما تطرقنا في هذا الفصل لمختلف المفاهيم المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية، بالإضافة للإجراءات المتبعة من طرف وظيفة التدقيق الداخلي من أجل تقييمه وتصحيح الإنحرافات في حال وجودها، والتي تهدف في نفس الوقت إلى الحد أو التخفيف من حدة المخاطر التي تواجه المؤسسات الإقتصادية والمالية (مثل البنوك)، وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

أساسيات إدارة المخاطر في البنوك

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصلين السابقين للمتغيرين (**التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية**)، سنحاول في هذا الفصل شرح آلية العمل التي تتم بينهما وعلاقتها بإدارة المخاطر في البنوك، من خلال معرفة مدى قدرة هذه الآلية على تسهيل عملية التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها أو التخفيف من حدتها في حالة حدوثها.

ولشرح آلية العمل المذكورة سابقا، سنقوم بعرض أهم التعاريف المتعلقة بالخطر التي تم وضعها من طرف الهيئات الدولية بالإضافة إلى تحديد أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها البنوك، كما سنقوم بتقديم مفاهيم عامة حول إدارة المخاطر من خلال التطرق لأهم التعاريف الخاصة بها والتي تم وضعها من طرف الهيئات الدولية وتحديد مختلف التصنيفات المتعلقة بها وعلاقتها بمختلف الأطراف الفاعلة في البنوك مع التركيز على قسم التدقيق الداخلي، وفي الأخير سنحاول شرح أهم النماذج المتعلقة بإدارة المخاطر.

ولتغطية كل الجوانب السابقة، سنقوم بتقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول: ماهية الخطر**
- **المبحث الثاني: إدارة المخاطر**
- **المبحث الثالث: نماذج إدارة المخاطر**

المبحث الأول: ماهية الخطر

تواجه البنوك العديد من المخاطر وذلك بسبب تعقد المعاملات المالية التي يشهدها العالم في الوقت الحالي، ويختلف الخطر حسب طبيعة البنك سواء كان "**تقليدي**" أو "**إسلامي**"، وذلك لإختلاف المبادئ وإجراءات التمويل المنتهجة من قبل البنوك التقليدية والإسلامية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخطر

نظرا للأثار المترتبة عن الخطر على مردودية البنك، حاول العديد من الباحثين والمنظمات الدولية إعطاء صورة شاملة عن الخطر، وذلك من خلال تقديم مختلف التعاريف ووجهات النظر الخاصة به، بالإضافة إلى تحديد وتحليل مسببات حدوثه.

أولا: مفهوم الخطر

تستمد كلمة "**خطر**" من الكلمة الإيطالية **"Riscare"** والتي تعني "**الجرأة**"[1]، ولتوضيح مفهوم هذه الكلمة (خطر) قدمت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية تعاريف خاصة بها أهمها:

عرَّفت لجنة **(COSO)** الخطر بأنه "الأحداث ذات التأثير السلبي التي تمنع المؤسسة من تحقيق قيمة أو تؤدي إلى تآكل القيمة الموجودة"[2].

أما معهد المدققين الداخليين **(IIA)** عرَّف الخطر بأنه " عدم اليقين من وقوع حدث قد يكون له تأثير على تحقيق الأهداف، سواء كان إيجابيا أو سلبيا"[3].

أما معهد إدارة المخاطر **(IRM)** عرَّفه بأنه " شيء غير مؤكد قد يحدث أو قد لا يحدث، وفي حالة حدوثه فإنه سيؤثر على الأهداف"[4].

---

[1]- Tobias Ackermann, **IT Security Risk Management: Perceived IT Security Risks in the Context of Cloud Computing**, Springer Gabler, Germany, 2013, p14.

[2]– إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، 2011، ص 33.

[3] - Samantha PRINSLOO, Candice WALKER, Lise BOTHA, Juan-Pierré BRUWER & Yolandé SMIT, **The Influence of Combined Assurance Initiatives on the Efficiency of Risk Management in Retail Small and Very Small Enterprises in Bellville, South Africa**, Expert Journal of Business and Management**,** Volume 3, Issue 2, Romania, 2015, p 66.

[4]- The Institute of Risk Management (**IRM**), **Risk management for charities getting started: supplementary guidance**, England, 2014, p 4.

أما معيار (**ISO 31000**) عرَّفه بأنه "تأثير عدم التأكد على الأهداف"[1].

أما "**هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة**" عرَّفته بأنه " إحتمال حصول الخسائر إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته مما يؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الإستمرار في ممارسة نشاطه وتحد من قدرته على إستغلال الفرص المتاحة في بيئة عمل البنوك"[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف الخطر على أنه"**حدث يؤثر على مردودية البنك وقد يؤدي به إلى الإفلاس، وهذا بسبب عوامل داخلية نتيجة ضعف الأفراد القائمين على البنك في تقديرهم للأحداث المستقبلية، أو بسبب عوامل خارجية خارجة عن نطاق ومسؤوليات البنك**".

لكن في المقابل يوجد خطأ لغوي شائع من خلال الخلط بين مصطلحي "**المخاطر**" و"**المخاطرة**"، فا**لمخاطرة** تجمع على مخاطرات لا على مخاطر، أما **المخاطر** فهي المرادف **لـ الأخطار** وهي جمع **خطر**، وتستخدم **المخاطرة** في المفاهيم المالية وهي تعني المجازفة المالية التي يقوم بها المستثمر ولا تشير إلى **المخاطر** التي تواجه المؤسسة بسبب المفاجآت أو التهديدات الخارجية، بل تشير إلى الأعمال التي يقوم بها المدير المالي في المؤسسة، أما **المخاطر** فهي أحداث داخلية وخارجية تحدث بسبب التهديدات الخارجية وما ينشأ عنها[3].

ثانيا: المفاهيم ذات العلاقة بالخطر

إن تنوع المعاملات الإقتصادية سواء كانت تقليدية أو إسلامية، أدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم التي لها علاقة بالخطر ولكن تختلف معه من حيث المضمون، بحيث تتمثل أهم الفروقات بين هذه المفاهيم والخطر فيما يلي[4]:

---

[1]- سعد العنزي وآخرون، **تأثير الخطأ البشري في المخاطر المصرفية – بحث تجريبي في عدد من المصارف العراقية الخاصة–** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (91)، المجلد (22)، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص 13.

[2]- سمر حبيب، **تحسين فعالية إدارة المخاطر في ظل تطبيق المداخل الحديثة للرقابة المصرفية – دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري–** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (1)، سوريا، 2014، ص 27.

[3]- سعد علي حمود العنزي وعراك عبود عمير الدليمي، **تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (7)، العدد (13)، العراق، 2015، ص 570.

[4]- عادل عبد الفضيل عيد، **الإحتياط ضد مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص ص 38- 47.

-1- الخطر والمكروه: المكروه هو الأمر غير محبوب الوقوع، أما الخطر فهو إحتمال وقوعه، فالخسارة في الإستثمار هي المكروه الذي يسعى المستثمرون إلى تفاديه، أما الخطر فهو إحتمال تحقق هذا الذي يخشى وقوعه.

-2- الخطر وعدم التيقن: لمفهوم المخاطر علاقة بمفهوم عدم التيقن، ذلك أن المخاطر هي إحتمال وقوع أمر غير متيقن الوقوع، أما الأمور اليقينية فلا يكتنفها الخطر، مثل إنخفاض لبقيمة السوقية لأصل رأسمالي يعتبر خطر، لكن إنخفاض قيمته نتيجة الإهتلاك بسبب الإستعمال ومرور الوقت لا يعتبر خطر لأنه أمر متيقن لا محتمل.

-3- الخطر وعدم التأكد: يرى فريق من الباحثين عدم التفرقة بين الخطر وعدم التأكد، ويرى آخرون التفرقة بين هذين المفهومين، بالرغم من أنهما يستخدمان في مجال التقارير المالية المنشورة كمترادفين يعنيان نفس الشئ، لأنهما يشيران إلى موقف واحد لا يعرف فيه نتائج المستقبل تماما، بحيث تستند وجهات النظر غير المؤيدة والمؤيدة للتفرقة بين مصطلحي الخطر وعدم التأكد إلى ما يلي:

-3-1- وجهة النظر غير المؤيدة: تستند هذه الوجهة على ما يلي:

- أنه من الناحية النظرية فقط يمكن التمييز بين الخطر وعدم التأكد، أما من الناحية العملية فإن التمييز بينهما يصبح أكاديميا، لعدم وجود أساليب مقبولة قبولا عاما للتعامل بوضوح مع عدم التأكد.

-3-2- وجهة النظر المؤيدة: تستند هذه الوجهة على ما يلي:

- أن الخطر هو الشك الذي يعتمد على بيانات موضوعية، أما عدم التأكد فهو الشك الذي يعتمد على بيانات ذاتية، فالخطر يصف موقفا يوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية تساعده في وضع إحتمالات متعددة (توزيع إحتمالي) بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، أما عدم التأكد فإنه يصف موقفا لا يوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للإعتماد عليها في وضع توزيع إحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية.

-4- الخطر والغرر: يعتبر الغرر كل جهالة دخلت العقد وأدت إلى خطر لا تعلم عاقبته، والفرق بين الغرر والخطر هو أن الغرر عبارة عن خلل في الصيغة التعاقدية يتولد عنه خطر، لكن الخطر بحد ذاته لا يؤدي إلى

فساد العقد، وعليه فالغرر يعنى بالعلاقة التعاقدية وقد يوجد أو لا يوجد إعتمادا على صيغة العقد، بينما الخطر يتعلق بالظروف المحيطة بالعقد.

ثالثا: وجهات النظر المختلفة حول الخطر

تتمثل وجهات النظر المختلفة حول الخطر فيما يلي[1]:

-1- الخطر من المنظور القانوني: هو إحتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشئ بسببه أو يحدث ضرر منه.

-2- الخطر من منظور التأمين:الخطر في مجال التأمين هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين اللذين تم بينهما العقد.

-3- الخطر من المنظور المالي: تعرف المخاطر من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الإقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.

-4- الخطر من المنظور الرقابي: من وجهة النظر الرقابية يعرف الخطر بأنه يمثل الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك (أو المؤسسة) ورأسماله.

رابعا: مسببات الخطر

توجد مجموعة من المسببات التي تؤدي إلى حدوث الخطر تتمثل فيما يلي[2]:

- عولمة الأسواق المالية والتحرير المالي والبنكي، حيث لم يعد أحد بمعزل عن المخاطر التي يمكن أن تصيب أحد الأطراف ضمن النظام الإقتصادي والمالي العالمي؛
- ظهور مفهوم الهندسة والإبتكار المالي وهو الأمر الذي أدى إلى تعقيد البيئة التي تعمل فيها منشآت الأعمال وزيادة حالات اللايقين؛

[1]- بن علي بلعزوز، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد (7)، جامعة ورقلة، 2009- 2010، ص ص 331، 332.

[2]- بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص ص 34، 35.

- الإنتشار المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم من طرف المضاربين الساعين لتحقيق الأرباح وليس للتحوط وإدارة المخاطر (علما أن الهدف الأساس للمشتقات المالية هو إدارة المخاطر)؛
- السياسة النقدية والأدوات المستعملة لإدارة الكتلة النقدية؛
- عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي؛
- حالات الكساد والتي تتفاوت في حدتها نتيجة السياسات النقدية أو نتيجة لصعوبات في ميادين الأعمال أو الإستثمار خاصة في مجالات الآجال الطويلة؛
- التضخم وما ينتج عنه من إرتفاع في المستوى العام للأسعار ومن ثم إنخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية؛
- إنخفاض نسبة الأرباح التي يحققها الإستثمار نتيجة للمنافسة؛
- القوانين والتشريعات الخاصة بالإستثمار وتحفيزه؛
- تقلبات أسعار الفائدة؛
- زيادة معدلات الضرائب على الأرباح.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية

إن المخاطر التي تواجهها البنوك، يوجد منها مخاطر تهدد كل من البنوك التقليدية والإسلامية (مشتركة)، ومنها مخاطر تهدد البنوك التقليدية فقط، ومنها مخاطر تهدد البنوك الإسلامية فقط، وهذا راجع إلى الإختلاف في طبيعة المعاملات المالية الجارية في كل من البنوك التقليدية والإسلامية.

-أولا- مخاطر خاصة بالبنوك التقليدية والإسلامية: توجد مجموعة من المخاطر التي تواجه كل من البنوك التقليدية والإسلامية والمتمثلة فيما يلي:

-1- المخاطر السوقية: هي مخاطر إنخفاض قيمة الإستثمار بسبب التغيرات في عوامل السوق[1]، بحيث تتضمن هذه المخاطر مجموعة من المخاطر والمتمثلة فيما يلي:

[1] - Muhammad Ramzan and Muhammad Imran Zafar, **Liquidity Risk Management in Islamic Banks : A Study of Islamic Banks of Pakistan,** INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, Vol (5), No (12), United Kingdom, APRIL 2014, p201.

-1-1- مخاطر السعر: هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات والبضائع[1].

-1-2- مخاطر سعر الصرف: هي عبارة عن تلك المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات، مما يؤثر على أصول البنوك من العملات الأجنبية في حال إنخفاض أسعارها، أو يؤثر على خصومها من العملات الأجنبية في حال إرتفاع أسعارها[2].

-2- المخاطر التشغيلية: هي عبارة عن المخاطر الناجمة عن ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث أحداث خارجية[3]، بحيث تم تحديد أنواع هذه المخاطر من طرف لجنة بازل للرقابة البنكية على النحو التالي:

-2-1- الإحتيال الداخلي: تلك الأفعال التي تهدف إلى الغش أو إساءة إستعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية[4].

-2-2- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: هي الأنشطة أو الأعمال التي لا تتفق مع الوظيفة وإشتراطات قوانين الصحة والسلامة أو أية إتفاقيات، أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية[5].

-2-3- الأضرار وإندثار الأصول المادية: هي الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالأصول المادية جراء الكوارث الطبيعية أو أية حوادث أخرى[6].

---

[1]- هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد (7)، جامعة سكيكدة، 2017، ص 110.

[2]- سوزان سمير ذيب وآخرون، **إدارة الإئتمان**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 82.

[3]- أحلام بوعبدلي وثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر)**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد (3)، جامعة ورقلة، 2015، ص 119.

[4]- عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2016، ص 365.

[5]- صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2015، ص 202.

[6]- إلياس خضير الحمدوني وعمار شهاب أحمد، **تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام القياس الداخلي (تطبيق على عينة من المصارف السعودية)**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (35)، العدد (111)، جامعة الموصل، العراق، 2013، ص 53.

-2-4- التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف الخارجية[1].

-2-5- الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: تنتج نتيجة الإخفاق غير المتعمد أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالإلتزامات المهنية تجاه عملاء محددين أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج[2].

- 3- مخاطر السيولة: تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وتقلل من قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته التي حالت آجالها، ويعود السبب لهذا النوع من المخاطر من خلال إتباع سياسة إئتمانية غير رشيدة، بحيث يحدث عدم توافق زمني بين آجال إستحقاق القروض الممنوحة وآجال إستحقاق الودائع لدى البنك[3].

- 4- مخاطر التدقيق: عرف الإتحاد الدولي للمحاسبين مخاطر التدقيق في نشرة معايير التدقيق رقم **400** بأنها "المخاطر التي تؤدي إلى قيام محافظ الحسابات إبداء رأي غير مناسب عندما تكون الكشوف المالية خاطئة بشكل جوهري"[4]، وتتضمن مخاطر التدقيق المخاطر التالية:

-4-1- المخاطر الملازمة: تتمثل في قابلية تعرض رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري ويكون جوهريا إذا إجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة الحسابات أو عمليات أخرى وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية[5].

-4-2- مخاطر الرقابة: هي المخاطر الناتجة عن حدوث خطر جوهري في أحد البنود ولا يمكن منعه أو إكتشافه في الوقت المناسب عن طرق إجراءات الرقابة الداخلية[6].

---

[1] - عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 365.

[2] – صادق راشد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

[3] – عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص 69.

[4] – يونس زين وعيسى زين، **مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة "دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر"**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد (11)، جامعة الوادي، 2016، ص 365.

[5] – **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[6] – عقيل حمزة حبيب الحسناوي وإنعام محسن الموسوي، **دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقليل مخاطر تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ظل إطار عمل (COBIT) للرقابة الداخلية**، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (9)، العدد (3)، جامعة بابل، العراق، 2017، ص 10.

-3-4- مخاطر الإكتشاف: هي المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات التدقيق التحليلي والتفصيلي في إكتشاف الأخطاء[1].

-5- مخاطر السمعة: تنشأ عن تكون صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام[2]، وغالبا ما تنتج هذه المخاطر عن مخاطر أساسية أخرى مثل المخاطر التشغيلية[3]، وتتمثل الخسائر المتعلقة بالسمعة في إنخفاض الإيرادات المتوقعة أو إرتفاع تكاليف التمويل والتعاقد[4].

-6- المخاطر الإستراتيجية: هي تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأسماله نتيجة لإتخاذ قرارات خاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي[5].

-7- مخاطر الحوكمة: تتمثل في تضارب المصالح بين مجلس الإدارة والإدارة العليا، الأجر غير اللائق للعاملين، إنعدام الإستقلال ما بين أعضاء مجلس الإدارة وعدم الترابط الداخلي في مجلس الإدارة[6].

-8- مخاطر تكنولوجيا المعلومات: تتمثل في الإختراقات أو الإنتهاكات التي تتعرض لها أنظمة الحاسب سواء بطريقة متعمدة أو غير متعمدة مما يؤدي إلى حدوث مخاطر[7].

-9- المخاطر القانونية: هي الخسائر الناتجة عن الغرامات والجزاءات المطبقة على البنوك في حالة

---

[1]- أيمن إبراهيم قويدر، **نظام الرقابة الداخلية وأثره على فاعلية المراجعة الخارجية دراسة ميدانية على شركة خدمات الطرق السريعة**، المجلة الجامعة، العدد (19)، المجلد (1)، جامعة الزاوية، ليبيا، مارس 2017، ص 172.

[2]- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 57.

[3]- Nadine Gatzert & Joan Schmit, **Supporting strategic success through enterprise-wide reputation risk management,** The Journal of Risk Finance, Vol (17), No (1), United Kingdom, 2016, p 29.

[4]- Ingo Walter, **The value of reputational capital and risk in banking and finance,** International Journal of Banking, Accounting and Finance, Vol (5), No (1/2), Switzerland, 2013, p 209.

[5]- فائزة لعراف، **المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (7)، جامعة المسيلة، 2012، ص 187.

[6]- عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، **نظرية المؤامرة والإنهيار المصرفي بين كفاية مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية (دراسة تحليلية إستطلاعية)**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2014، ص 92.

[7]- كمال أحمد يوسف محمد، **المراجعة الداخلية ودورها في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالمصارف التجارية بالسودان (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان)**، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد (24)، العدد (47)، نقابة المحاسبين والمدققين المركز العام، العراق، 2017، ص 48.

إخفاقها في إلتزاماتها التعاقدية والقانونية، أو نتيجة تطبيقها بشكل مخالف لنصوص العقد[1].

-10- المخاطر البيئية: تعني عدم التأكد والخطورة المتعلقة بتأثير الكوارث البيئية المحتملة، وتشمل الزلازل، الفيضانات والأعاصير[2].

-11- المخاطر الإقليمية: هي خطر الإستثمار في بلد ما، والتي تنشأ نتيجة للتغيرات التي يمكن أن تحدث في بيئة الأعمال التجارية في ذلك البلد، مما قد يؤثر سلبا على الأرباح التشغيلية أو قيمة الأصول في الدولة، كالضوابط التي قد تفرض على تحويل العملة من داخل الدولة، أو تخفيض الدولة لقيمة العملة الوطنية، أو إجراءات تنظيمية داخلية، أو العوامل التي تتعلق بالإستقرار الداخلي في الدولة كأعمال الشغب أو نشوب حرب أهلية وغيرها من الأحداث المحتملة[3].

–ثانيا– المخاطر الخاصة بالبنوك التقليدية فقط: هناك مجموعة من المخاطر تواجه البنوك التقليدية والمتمثلة فيما يلي:

-1- المخاطر الإئتمانية: وفقا للجنة بازل للرقابة البنكية فإن المخاطر الإئتمانية تعرف بأنها "إحتمال عدم وفاء أحد المقترضين أو الطرف المقابل بإلتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها"[4]، بحيث توجد مجموعة من العوامل المسببة للمخاطر الإئتمانية والمتمثلة فيما يلي:

-1-1- عوامل خارجية: هي عبارة عن تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كإتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال، أو حدوث تغيرات في حركة السوق يترتب عنها آثار سلبية على الطرف المقابل[5].

---

[1]– عدنان محريق، **أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لإتفاق بازل II**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد (8)، المجلد (3)، جامعة الوادي، 2015، ص 173.

[2]– مصطفى أحمد السيد محمد وأحمد علي أحمد، **دور إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز بالتطبيق على منشآت الأعمال في السودان (مجموعة جياد الصناعية للفترة 2009م– 2013م)**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 38.

[3]– عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

[4]- Simeyo Otieno, Michael Nyagol and Arvinlucy Onditi, **Relationship between Credit risk management and financial performance: empirical evidence from microfinance banks in Kenya,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(7), No(6), USA, 2016, p 118.

[5]– سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي)**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 2008، ص 144.

-1-2- عوامل داخلية: تتمثل في ضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي وعدم وجود سياسات إئتمانية رشيدة بالإضافة إلى ضعف سياسات التسعير وإجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها[1].

-2- مخاطر أسعار الفائدة: يرجع هذا النوع من المخاطر إلى الخسائر الناجمة عن التقلبات السلبية في أسعار الفائدة والتي ينطوي عنها تهديد كبير لربح ورأسمال البنك[2].

–ثالثا– المخاطر الخاصة بالبنوك الإسلامية فقط: تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من المخاطر والمتمثلة فيما يلي:

-1- مخاطر المرابحة: المرابحة هي بيع السلعة بالثمن الذي إشتريت به مع زيادة ربح معلوم للطرفين وهي جائزة شرعا[3]، وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية أو التجارية أو غيرها، وتمكنهم من الحصول على السلعة المنتجة والمواد الخام أو الآلات والمعدات من داخل القطر أو خارجه (الإستيراد)، وكذلك البيوع الدولية في البضائع حيث يوكل البنك شخصا بشراء البضائع ثم يستلمها البنك ثم يبيعها للتاجر بربح متفق عليه[4]، وعليه يمكن تلخيص أهم شروط صيغة المرابحة فيما يلي:

- أن يعلم كل من البنك والمشتري برأس مال السلعة سواء إشتمل على الثمن الأول، أو الثمن الأول مضافا إليه ما أنفقه البائع على السلعة إن كان أنفق شيئا عليها[5]؛
- أن يكون الربح محددا مقدارا أو نسبة من الثمن الأول[6].

و تتمثل صيغ المرابحة فيما يلي:

---

[1]– عمر هاشم طه، **دور سياسات منح الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والإستثمار)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، العراق، 2013، ص 68.

[2]- Mohammad Abdel Mohsen Al-Afeef and Atallah Hassan Al-Ta'ani, **The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016)**, International Journal of Economics and Finance, Vol (9), No (9), Canada, 2017, p104.

[3]– علي يوسفات وعبد القادر عبد الرحمان، **فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر –دراسة حالة السودان واليمن–**، مجلة الحقيقة، العدد (21)، جامعة أدرار، 2012، ص 139.

[4]– علي فلاق ونذير بوسهوة، **صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية: تجارب وتحديات**، مجلة آفاق للدراسات الإقتصادية، العدد (1)، جامعة تبسة، 2016، ص 117.

[5]– الصادق محمد آدم علي، **تطبيق معايير المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في المصارف (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في السودان)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد (27)، جامعة الجلفة، 2017، ص 195.

[6]– خليل إبراهيم الدليمي وعطاء الله أحمد حسبان، **مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (8)، جامعة البليدة 2، 2015، ص 305.

- **المرابحة البسيطة:** هي شراء أو بيع سلعة بسعر التكلفة يضاف إليه نسبة أو مقدار محدد من الربح بإتفاق الطرفين كأن يقول شخص لآخر أشتري منك هذه السيارة بسعر التكلفة وأربحك ألف دينار أو **10%** من سعر التكلفة، فإذا قبل البائع بذلك وجب عليه شرعا أن يبين سعر التكلفة ولا يجوز له أن يكتم ذلك[1].
- **المرابحة المركبة:** يكون عدد أطرافها ثلاثة، هم الآمر بالشراء وهو عميل البنك، البنك والبائع، بحيث يتفق العميل مع بنكه بشراء سلعة محددة المواصفات ومعروفة الثمن ولا يقوم البنك بالبيع حتى يملك ما هو مطلوب، ليعرضه على عميله ويتم بذلك التأكد من صحة وتطابق المواصفات، ويعتبر هذا النوع من المرابحات من أهم أدوات توظيف أموال البنوك الإسلامية[2].

وتواجه صيغة المرابحة العديد من المخاطر والمتمثلة فيما يلي[3]:

- عدم وفاء العميل بالسداد حسب الإتفاق، بحيث يفوت ذلك على البنك فرصة إعادة إستثمار هذه الأموال؛
- تأجيل السداد عمدا لعدم وجود عقوبات على التأجيل، مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة منح التمويل ومتابعته؛
- مخاطر القدرة على التسليم، مخاطر السلع ومخاطر عدم توفر السلعة أو عدم توافرها؛
- مخاطر دخول البنك في قضايا ومنازعات مع العملاء.

-2- مخاطر المضاربة: المضاربة البنكية هي إتفاق بين البنك والعميل على تمويل صفقة معينة، حيث يساهم البنك بالمال والعميل بالعمل ويصبحان شريكين في الربح والخسارة تطبيقا لقاعدة "**الغنم بالغرم**"، ويوزع الربح بحسب الإتفاق أما الخسارة فتقع على صاحب العمل، أما العميل فيخسر وقته وجهده وعمله ما لم يثبت أي تعدي أو تقصير، لأن رأس المال البشري هو على درجة واحدة مع رأس المال النقدي[4]، بحيث تتمثل صيغ المضاربة فيما يلي:

---

[1]- نجاح ميدني وطاهر قانة، **توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للآمر بالشراء نموذجا)**، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد (11)، جامعة باتنة، 2016، ص ص 532، 533.

[2]- حسين بورغدة وحنان درحمون، **التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسَّلَم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (16)، جامعة المسيلة، 2016، ص 219.

[3]- محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص 53.

[4]- شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص ص 81،82.

- **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة التي لم تقيد بزمان ولا مكان ولا عمل، ولا ما يتجر فيه المضارب، ولا من يتعامل معه دون قيد من القيود[1].
- **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو لايتم البيع أو الشراء إلا من شخص معين، أو أي شرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع، وتعتبر المضاربة المقيدة هي السائدة لأنها أكثر إنضباطا من المضاربة المطلقة، وتتيح للبنوك متابعة أموالها بالوجه السليم[2].

أما المخاطر التي تواجه صيغة المضاربة فتتمثل فيما يلي[3]:

- تجاوز المدة الكلية للتمويل دون إتمام الصفقة؛
- سوء أمانة رب العمل أو نقص كفاءته وسوء إدارته للمشروع؛
- عدم الإلتزام بشروط عقد المضاربة؛
- صعوبة التدقيق والتقييم والمتابعة من قبل البنك؛
- قد يكون الناتج النهائي خسارة أو ربح قليل.

-3- مخاطر المشاركة: تعد المشاركة من الصيغ الشرعية التي يلجأ إليها التجار وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الحصول على دعم مالي لمشروعاتهم، وهذا عن طريق تجميع رؤوس الأموال وتسخيرها لإنشاء المشروع الإقتصادي أو توسيعه، ويظهر ذلك في المجال البنكي عندما يساهم العميل والبنك الإسلامي معا في رأس مال المشروع المزمع القيام به، وهذا ما يظهر في الحصص المالية المقدمة في رأس ماله، لذا يصبح الطرفان أو الأطراف بما فيها البنك كمساهم أو شريك، على أن يحدد نصيب كل فرد في الربح بقدر الحصة المساهم بها في المشروع إذا حقق هذا الأخير ربحا، كما يساهم أيضا في تحمل الخسارة خلافا لصورة المضاربة[4]، بحيث تتمثل صيغ المشاركة فيما يلي:

---

[1]- محمود حسين الوادي وآخرون، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 203.

[2]- زبير عياش وسميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (3)، المركز الجامعي ميلة، 2016، ص 122.

[3]- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص 436.

[4]- سامي بن حملة، **صيغ التمويل المصرفي لدى البنوك الإسلامية – عقد المرابحة نموذجا–**، مجلة الشريعة والإقتصاد، المجلد (2)، العدد (3)، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، 2013، ص 196.

- **المشاركة الثابتة (المشاركة الدائمة)**: هي أن يقوم البنك بالمساهمة في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكيته، وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الإتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة[1].
- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)**: يتعهد فيها أحد أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يمتلك المشتري المشروع بكامله[2].

أما المخاطر التي تواجه صيغة المشاركة فتتمثل فيما يلي[3]:

- مخاطر الأعمال العادية؛
- مخاطر تقلبات الأسعار إرتفاعا وإنخفاضا؛
- تلف البضاعة على يد الشريك؛
- المخاطر الأخلاقية (عدم الإلتزام بشروط المشاركة أو سوء إدارتها)؛
- مخاطر نتائج المشاركة (الناتج النهائي خسارة أو ربح أقل).

-4- مخاطر الإستصناع: يتمثل أسلوب الإستصناع في قيام البنك بالتعاقد مع العميل (**المستصنع**) على القيام بتنفيذ مشروع معين، وتحمل جميع تكاليف من الخامات والأجور ثم تسليمه كاملا إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين، وحيث لا يملك البنك حاليا مؤسسة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع مؤسسة أو أكثر من مؤسسات المقاولات[4]، وتتمثل شروط صيغة الإستصناع فيما يلي[5]:

- أن يكون محل العقد معلوم الجنس والنوع والصفة والقدر (الثمن) والأجل حتى يخلو من الجهالة؛
- أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس، في ضوء العرف والعادات السائدة؛
- أن يكون المصنوع مما تجري فيه الصناعة، فلا يجوز في الأشياء الطبيعية التي لا تدخلها صنعة كالبقول والثمار ونحوها؛

---

[1]- شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[2]– علي محمد ثجيل المعموري ومحمد حسن عبد الكريم الحلي، **المعالجات المحاسبية لعقود التمويل بالمشاركة على وفق معيار المحاسبة الإسلامية (4) دراسة تطبيقية في مصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية**، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (21)، العراق، 2017، ص 191.

[3]– عباس حميد التميمي وثورة صادق حمادي، **مصادر وآثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد (79)، جامعة بغداد، العراق، 2014، ص 382.

[4]– عقبة عبد اللاوي وآخرون، **تحليل العلاقة الإرتباطية بين معدلات الفائدة في السوق النقدي القطري وأرباح صيغ التمويل القائمة على المديونية في مصرف قطر الإسلامي للفترة 2006– 2014**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (17)، جامعة المسيلة، 2017، ص 282.

[5]– شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68، 69.

- إذا كان المصنوع غير موافق للأوصاف المطلوبة أو به عيب خفي، فللمستصنع خيار العيب، إن شاء قبله وإن شاء رده، ومتى قبله بعد رؤيته فليس له حق رده.

وتتمثل صيغ الإستصناع فيما يلي[1]:

- **الإستصناع الموازي:** في مثل هذه العقود يمكن للبنك الإسلامي أن يوظف أمواله بإعتباره **مستصنعا**، أي طالبا لمنتجات مصنعة ذات مواصفات خاصة يدفع ثمنها من ماله الخاص ويتصرف بها بيعا أو تأجيرا، أو بإعتباره **صانعا**، حيث تقدم إليه الطلبات من العملاء لإستصناع عقارات أو معدات أو آلات أو سلع إستهلاكية.
- **عقود المقاولة:** يقوم البنك ببناء عقار أو جسر معلق أو تعبيد طريق وتسليمه بالمواصفات المطلوبة للعميل مقابل ثمن متفق عليه وعلى طريقة تسديده.
- **التجمعات الصناعية:** من الأشكال الأخرى للإستصناع التي يستطيع البنك الإسلامي توظيف أمواله بها مثلا الإتفاق مع عدد من الصناعيين لقيام كل منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والإتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح للبنك الإسلامي لبيعها بالأسواق.

أما المخاطر التي تواجه صيغة الإستصناع فتتمثل فيما يلي[2]:

- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الإستصناع؛
- تأخر الصانع في تسليم البضاعة إذا كان البنك مستصنعا؛
- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم البضاعة إذا كان البنك صانعا؛
- تلف البضاعة تحت يد البنك قبل تسليمها للمستصنع؛
- مخاطر إختلاف المواصفات في السلع المطلوبة لإحتمالية عدم توفر بعض مفردات المستصنع (المواد التي تدخل في تصنيع السلعة).

- 5- مخاطر السَّلَم: هو عقد بيع يعجل فيه قبض الثمن ويؤجل فيه قبض المبيع[3]، وتتمثل شروط تحقيق صيغة السَّلَم فيما يلي [4]:

---

[1]- محمد محمود العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 285-287.

[2]- محمد محمود المكاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص57.

[3]- إلهام جهاد صالح، **بيع السَّلَم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 15.

[4]- فاطمة الزهراء سبع ومحمد قويدري، **صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الإسلامية**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد (5)، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، 2017، ص 81.

- أن يسلم رأس المال للبائع في مجلس العقد؛
- أن يكون مقدار رأس المال و المسَّلَم فيه معلومي القدر بالكيل أو الميزان؛
- أن يكون المسَّلَم فيه موجودا عند حلول الأجل.

أما المخاطر التي تواجه صيغة السَّلَم تتمثل فيما يلي[1]:

- ضعف خبرة البنك في تجميع وتخزين وتسويق المحاصيل والمنتجات وعدم توافر أماكن للتخزين؛
- العبء المالي والإداري لإسترداد الإلتزامات المترتبة على المزارعين؛
- مخاطر إنخفاض أسعار المحاصيل؛
- ضعف الضمانات البنكية؛
- مخاطر الوقوع في مخالفات شرعية أثناء تطبيق عملية بيع السلم مما يسيء إلى سمعة البنك.

-6- مخاطر الإجارة: تعني الإجارة تمليك منافع مباحة لمدة محددة مقابل عوض مادي معلوم[2]، بحيث تتمثل صيغ الإجارة فيما يلي[3]:

- **الإجارة التشغيلية:** وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك، حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء الآلات والمعدات التي يراها تتمتع بقابلية جيدة في السوق، أو أن المؤسسات في حاجة إليها ليقوم بإستئجارها للمؤسسات، مقابل أجر معين ويتحمل البنك تبعات الصيانة والتأمين وغيرها...إلخ، وتتفاوت فترة الإيجار بين ساعة وشهور عديدة، وبعد إنقضاء المدة المتفق عليها في الإجارة يسترد البنك الأصل المؤجر، ليقوم البنك بإعادة إستئجاره مرة أخرى لمؤسسة أخرى.
- **الإجارة المنتهية بالتمليك:** هي عملية تأجير تنتهي بتمليك الأصل المؤجر للمستأجر، عن طريق بيعه أو هيبته له من طرف المؤجر، وهذا بعد الوفاء بقيمته من خلال الأقساط المدفوعة خلال مدة التأجير، حيث يكون تسديد القسط الأخير عن طريق عقد بيع منفصل عن عقد الإجارة يتملك بموجبه المستأجر الأصل أو العين المؤجرة.

أما المخاطر التي تواجه صيغة الإجارة فتتمثل فيما يلي:

---

[1]- عبد الله عناد نجم عبد الله، **الإجراءات المحاسبية لبيع السَّلَم والسَّلَم الموازي ومتطلبات تطبيقها في المصارف الإسلامية العراقية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (115)، المجلد (36)، جامعة الموصل، العراق، 2014، ص 139.

[2]- محمد محمود العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص 260.

[3]- حبيب بن باير وآخرون ، **تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري – بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية–**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد (1)، العدد (1)، جامعة الجلفة، 2010، ص 115.

- فقدان أو تلف الأصل نتيجة السرقة، سوء الإستعمال أو الحروب والكوارث والإضطرابات[1]؛
- عدم دفع الإيجار بإنتظام[2].

وكخلاصة لما سبق يمكن تلخيص مختلف المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية والإسلامية معا، المخاطر التي تواجه البنوك التقليدية فقط والمخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية فقط في الشكل التالي:

[1] – مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –** ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد (5)، جامعة ورقلة، 2016، ص 48.

[2]- Ismail Younes Yamin, **Risk Management in Islamic Banks,** European Journal of Business and Management, Vol (9), No (17), USA, 2017, p 116.

الشكل (3-1) أنواع المخاطر البنكية

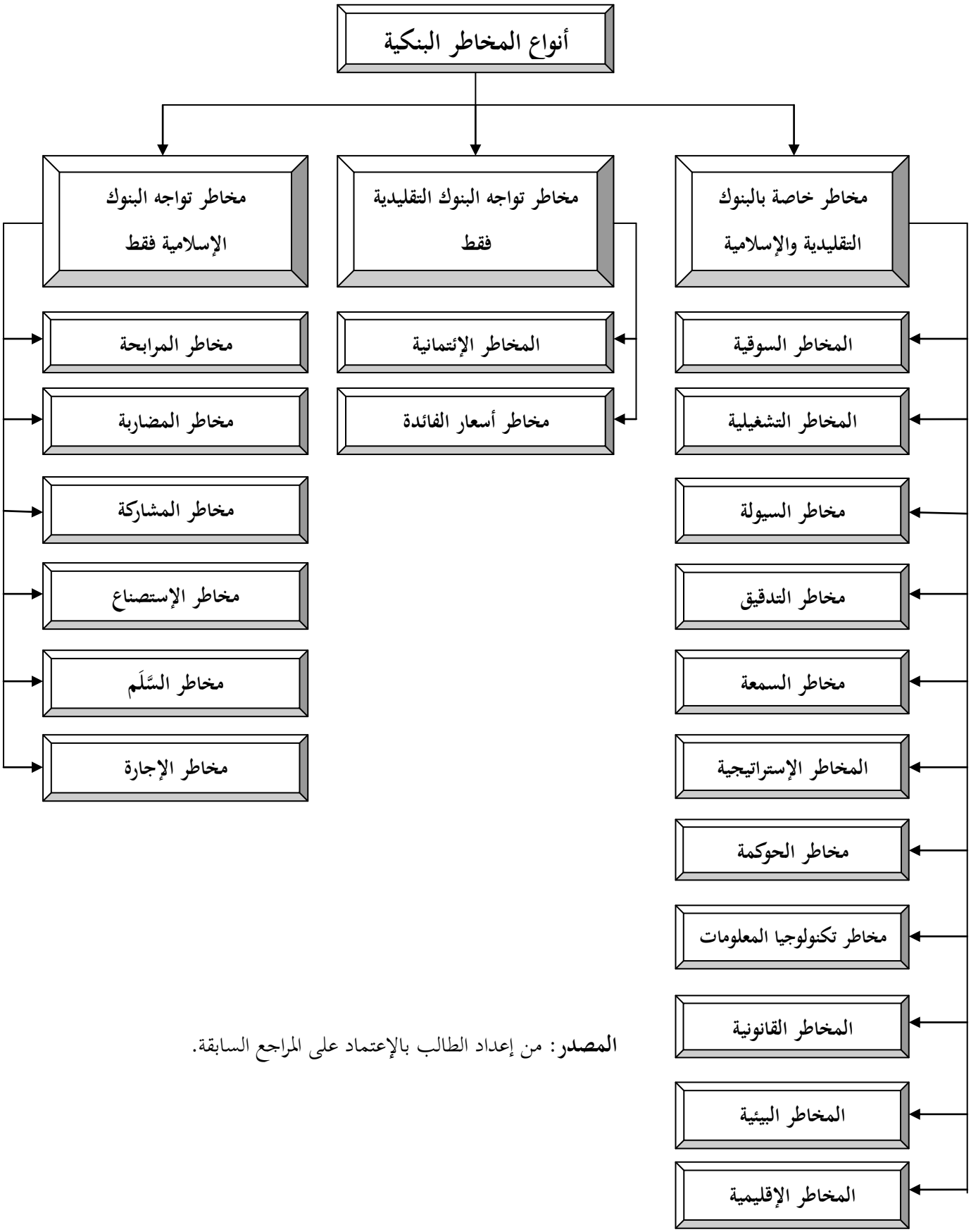

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المراجع السابقة.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

إن المخاطر التي تهدد البنوك سواء كانت تقليدية أو إسلامية، تستلزم وجود مجموعة من الآليات التي تساهم في تجنب حدوثها أو التخفيف من حدتها، ولتطبيق هذه الآليات يتطلب وجود مجموعة من المتطلبات الرئيسية والمبادئ التي يعتمد عليها كل الأطراف في البنك سواء كانوا داخليين أو خارجيين في إدارتهم للمخاطر.

المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر، أهميتها ومبادئها

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

عرَّف معهد المدققين الداخليين **(IIA)** إدارة المخاطر بأنها " عملية تحديد، تقييم، إدارة، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها"[1].

أما (**لجنة بازل للرقابة البنكية**)عرَّفتها بأنها " تتعلق بتدنية إحتمال عدم قدرة المقترضين أو الطرف المقابل على الوفاء بإلتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها"[2].

أما منظمة (**COSO**) عرَّفتها بأنها " عملية تنفذ بواسطة مجلس إدارة المؤسسة والإدارة وكل الأفراد، لتطبيق الإستراتيجية الموضوعة عبر المؤسسة وكل أنشطتها والمصممة لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على المؤسسة وإدارة الخطر لكي يكون ضمن المخاطر المقبولة، لتوفير تأكيد معقول بالنسبة لإنجاز الأهداف الإستراتيجية، التشغيلية، أهداف التقارير وأهداف الإمتثال"[3].

أما معيار (**ISO 31000**) عرَّفها بأنها " أنشطة منسقة تم تطويرها لتوجيه ورقابة المؤسسة فيما يتعلق بالمخاطر، وتساعد عملية إدارة المخاطر على إتخاذ القرارات من خلال الأخذ بعين الإعتبار عدم اليقين

---

[1]- فضيلة بوطورة والشريف بقة، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الجزائر**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (5)، العدد (1)، جامعة المثنى، العراق، 2015، ص 251.

[2]- Million Gizaw, Matewos Kebede & Sujata Selvaraj, **The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia**, African Journal Of Business Management, Vol (9), No (2), Nigeria, 2015, p 60.

[3]- زاهية توام، **المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد (5)، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 221.

وإمكانية وقوع أحداث أو ظروف مستقبلية (مقصودة أو غير مقصودة) وتأثيرها على الأهداف المتفق عليها"[1].

أما معهد إدارة المخاطر **(IRM)** عرفها بأنها " الجزء الأساسي في الإدارة الإستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها " **تتمثل في الإجراءات المتبعة من قبل القائمين في البنك، والتي تهدف إلى تجنب حدوث الخطر (إجراءات وقائية)، أو إلى التخفيف من حدته في حال حدوثه (إجراءات علاجية)**".

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر

تتمثل أهمية إدارة المخاطر فيما يلي[3]:

- المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة، يتم بناء عليها تحديد خطة وسياسة عمل؛
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية البنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية؛
- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في إتخاذ قرارات التسعير؛
- تطوير إدارة محفظة الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر

تتمثل مباديء إدارة المخاطر فيما يلي[1]:

---

[1]- Salinah Hj Togok, Che Ruhana Isa & Suria Zainuddin, **Enterprise Risk Management Adoption in Malaysia: A Disclosure Approach,** Asian Journal of Business and Accounting, Vol (9), No (1), Malaysia, 2016, pp 87,88.

[2]– إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد (16)، جامعة البليدة 2، 2017، ص 78.

[3]– عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 370.

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (**لجنة إدارة المخاطر**) تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
- تعيين (**مسؤول المخاطر**) لكل نوع من المخاطر الرئيسية، بحيث يجب أن تكون لديه الخبرة الكافية في المجال البنكي؛
- وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق، لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءته الرأسمالية، وتحديد الأسقف الإحترازية للإئتمان والسيولة والسوق؛
- تقييم أصول كل بنك وخاصة الإستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- إستخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ضرورة وجود وحدة للتدقيق الداخلي مستقلة بالبنك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة، وتقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي المساهمين المسؤولين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفؤ؛
- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر وتشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول وأخذ المخاطر بعقلانية في إطار هذه السياسات، والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها
- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛
- وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل الأزمة.

[1] – نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **إستعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (7)، العدد (21)، جامعة بغداد، العراق، 2012، ص ص 179،180.

المطلب الثاني: المتطلبات الرئيسية لإدارة المخاطر وتصنيفاتها

إن إجراءات إدارة المخاطر في البنوك تستلزم مجموعة من المتطلبات الرئيسية، التي تعتبر كأدوات تساهم في تفعيلها،أما تصنيفات إدارة الخطر فتختلف حسب درجة تأثير الخطر على المعاملات المالية للبنك ومردوديته.

أولا: العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر

تتمثل العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر فيما يلي[1]:

-1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا: تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة إعتماد أهداف، وإستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر، كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها.

أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها.

-2- كفاية السياسات والحدود: على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، كذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها، ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لإتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك.

-3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على

[1] – إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أبوظبي، الإمارات، 2010، ص ص 44- 46.

تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية وأدائه، ويجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته.

-4- كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وإدارة المخاطر على وجه الخصوص، بحيث الإنشاء والإستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، بحيث تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حال عدم وجود فصل فإن مصير ومستقبل البنك مهدد بالمخاطر، وعليه فإن التطبيق الجيد لأنظمة الرقابة والضبط يسمح بتوفير تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية، وكذلك يساعد على التقيد والإلتزام بالأنظمة والقوانين مما يساهم في حماية أصول البنك.

ثانيا: تصنيفات إدارة المخاطر

تصنف إدارة المخاطر إلى مجموعة من التصنيفات والمتمثلة فيما يلي[1]:

-1- تصنيف 1 قوي: تصنيف **"1"** يعكس فعالية الإدارة وقدرتها على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وبأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب.

-2- تصنيف 2 مرضي: يدل تصنيف **"2"** على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه، وعموما فإن رقابة مجلس الإدارة وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن إعتبارها مرضية وفاعلة في ضمان متانة وسلامة البنك، وبشكل عام فإن المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي إجراء رقابي من الأجهزة الرقابة في حدود الإجراءات العادية.

-3- تصنيف 3 عادل: إن هذا التصنيف يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي تستدعي إهتمام أكثر من العادي من قبل أجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر إدارة المخاطر (كفاية أنظمة الضبط، كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الإرة والإدارة

[1]- عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 271-273 .

العليا) وهذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر، وعليه فإن مناطق الضعف يمكن أن تشمل عدم الإلتزام بالسياسات والإجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك.

-4- تصنيف 4 حدي (هامشي): يدل هذا التصنيف على أن إدارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد ومراقبة وقياس وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فإن هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الإدارة، حيث يكون أحد عناصر إدارة المخاطر حدية وهي في حاجة إلى إصلاح فوري من طرف مجلس الإدارة.

-5- تصنيف 5 غير مرضي: يدل هذا التصنيف على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيف وعدم قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون أنظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الإهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في إدارة المخاطر بالبنوك

توجد مجموعة من الأطراف في البنوك تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض، بحيث يعتبر عمل كل طرف مكمل بالنسبة للطرف الآخر من أجل تحسين عمليات إدارة المخاطر.

أولا: دائرة إدارة المخاطر

تتمثل مهام دائرة إدارة المخاطر فيما يلي[1]:

- ترفع دائرة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون إرتباطها مع المدير العام؛
- تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي:

✓ تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الإئتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات؛

✓ تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر؛

[1] – خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص 566،567.

- ✓ التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الإستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر؛
- ✓ تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر في البنك؛
- ✓ توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لإستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر لدى الجمهور.

- يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن دائرة إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت فيها.

ثانيا: مجلس الإدارة

يتمثل دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر بالبنوك من خلال قيامه بالأدوار التالية[1]:

- رسم السياسات وإقرار النظم والتأكد من سلامة تنفيذها؛
- المحافظة على حقوق المودعين وأملاك البنك، وبالتالي هو المسؤول الأول أمام السلطات الرقابية عن أداء البنك ونتائجه؛
- المصادقة على إستراتيجية البنك في تقديم خدماته البنكية؛
- الموافقة على سياسة الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر.

ثالثا: الإدارة التنفيذية العليا

يتمثل دور الإدارة التنفيذية العليا في إدارة المخاطر بالبنوك من خلال قيامها بما يلي[2]:

- نقل وتبليغ كافة التوجيهات والإستراتيجية الموضوعة من قبل مجلس الإدارة في شكل سياسات وإجراءات إلى جميع الموظفين والعاملين بالبنك وبصورة واضحة؛
- يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية تحديد الإتجاه الإستراتيجي للبنك، وخلق بيئة وهياكل من أجل إدارة المخاطر لتعمل بصورة فعالة؛

[1] – باكر محمد عبد الله، **إدارة المخاطر المصرفية..في ضوء التعقيدات والتحديات الإقتصادية المستمرة**، مجلة المال والإقتصاد، العدد (77)، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان، أغسطس 2015، ص 25.

[2] – **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

- يجب كحد أدنى أن تأخذ الإدارة التنفيذية العليا في الحسبان عند تقييم نظام الرقابة الداخلية ما يلي:
  - ✓ طبيعة ومدى حجم المخاطر المقبولة التي يستطيع البنك تحملها ضمن نشاطه الخاص
  - ✓ إحتمالية تلك المخاطر؛
  - ✓ قدرة البنك على تخفيض إحتمال تحقيق المخاطر وتأثيره على النشاط؛
  - ✓ فاعلية عمليات إدارة المخاطر؛
  - ✓ الآثار الضمنية لقرارات الإدارة العليا على المخاطر؛
  - ✓ متابعة تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر المجازة من قبل مجلس الإدارة؛
  - ✓ وضع هيكل ملائم لإدارة المخاطر يؤكد على إستقلالية الأنشطة الخاصة بإدارة المخاطر عن الأقسام والإدارات الأخرى بالبنك والتي تنشئ المخاطر؛
  - ✓ تحديد المسؤوليات وتفصيل المهام والواجبات بصورة واضحة على جميع العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة بالبنك من أجل إدارة سليمة للمخاطر؛
  - ✓ مساعدة مجلس الإدارة في تطوير السياسات والنظم والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بعملية إدارة المخاطر.

رابعا: لجنة المخاطر

تتمثل وظيفة لجنة المخاطر في القيام بالمهام التالية:

- تعمل على مراقبة أنشطة الإدارة العليا فيما يتعلق بإدارة مخاطر التمويل، السوق، السيولة، التشغيل والمخاطر القانونية بالإضافة إلى إدارة مخاطر البنك الأخرى[1]، ويتطلب ذلك الدور أن تتلقى اللجنة بصفة دورية معلومات من الإدارة العليا عن أنشطة إدارة المخاطر[2]؛
- الإشراف على النشاط وتقديم الإستشارة لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالمخاطر الحالية والمحتملة في المستقبل وإستراتيجيات إدارة المخاطر[3]؛

[1]- عبد المنعم محمد الطيب، **آليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد (1)، جامعة ورقلة، 2014، ص 4.

[2]- أيمن عبد الله محمد أبوبكر، **الإتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء "دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي الإماراتي"**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016، ص 55.

[3]-Governance Institute of Australia, **Risk management for directors: A handbook,** Australia, April 2016, p 10.

- ينبغي أن تنظر إلى سياسة وخطة المخاطر، وضمان بأن إجراءات تقييم المخاطر تتم بصورة منتظمة[1].

خامسا: المدقق الخارجي

يسعى المدقق الخارجي إلى فهم إجراءات الرقابة الداخلية ليتمكن من الوصول إلى تقييم أولي حول نوعية هذه الإجراءات ومدى ملائمتها مع نوعية المخاطر التي تواجهها، لذا فإن فحص الرقابة الداخلية من قبل المدقق الخارجي يحدد مدى قناعته بمخاطر الرقابة ومستواها[2].

سادسا: المدقق الداخلي

حتى تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها الفعال في إدارة المخاطر البنكية، يجب على المدقق الداخلي أن يركز على ما يلي:

-1- معرفة دور ونطاق وظيفة التدقيق الداخلي بخصوص إدارة المخاطر: وضع معهد المدققين الداخليين **(IIA) "مروحة إدارة المخاطر"** المحددة لدور ونطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي بخصوص إدارتها للمخاطر، الشكل **(3- 1)** يوضح **"مروحة إدارة المخاطر"** والمتمثلة فيما يلي:

[1]-Deloitte & Touche, **Board committees**, Johannesburg, 2014, p 3.

[2]- شاكر البلداوي وآخرون، **إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي دراسة ميدانية في البنك العربي الأردني**، مجلة المنصور، العدد (18)، كلية المنصور الأهلية، العراق، 2012، ص 11.

الشكل (3-2) مروحة إدارة المخاطر

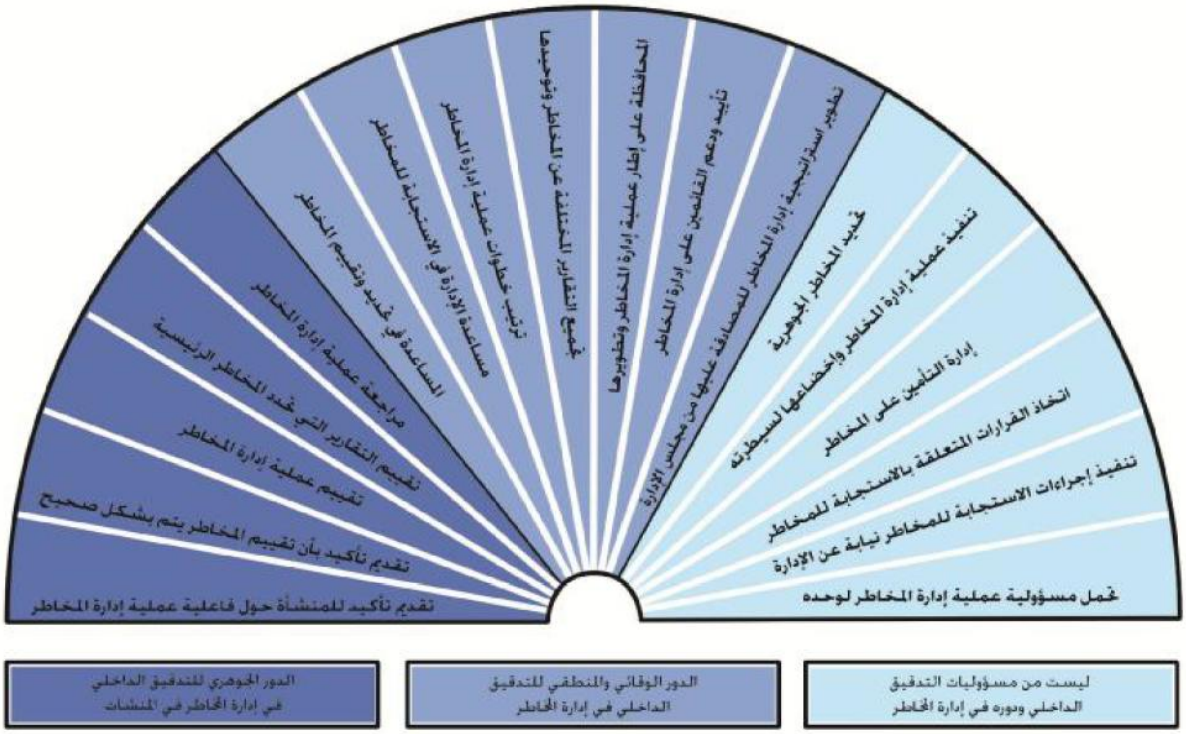

المصدر: شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)**، رسالة مقدمة لنيل شهاد الماجستر في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011، ص 85.

من خلال الشكل **(3-2)** يتضح بأن دور ونطاق وظيفة التدقيق الداخلي بخصوص إدارة المخاطر يتمثل فيما يلي[1]:

-1-1- الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم تأكيد للبنك حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛
- تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية؛
- تدقيق عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

[1]- شادي صالح البجيرمي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 84،85.

-1-2- الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر؛
- تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الإستجابة للمخاطر؛
- ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها؛
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره؛
- تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر؛
- تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

-1-3- الدور المرفوض للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

- تحديد المخاطر الجوهرية؛
- تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته؛
- إدارة التأمين على المخاطر؛
- إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستجابة للمخاطر؛
- تنفيذ إجراءات الإستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة؛
- تحمل مسؤولية عملية إدارة المخاطر.

-2- تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: عرفه **"معهد المدققين الداخليين البريطانيين"** بأنه "منهج يربط التدقيق الداخلي مع منهجية إدارة المخاطر. التدقيق المبني على المخاطر يسمح للتدقيق الداخلي بتقديم تأكيدات إلى مجلس الإدارة بأن عمليات إدارة المخاطر تدار بشكل فعال نسبة إلى المخاطر المقبولة"[1]، وتتمثل مزايا تطبيق "**التدقيق الداخلي المبني على المخاطر**" في البنوك فيما يلي[2]:

[1]- عبد الله عطية، **التدقيق الشرعي المبني على المخاطر**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، البحرين، 20-21 أبريل 2015، ص 30.

[2]- Vahit Ferhan Benli & Duygu Celayir, **RISK BASED INTERNAL AUDITING AND RISK ASSESSMENT PROCESS**, European Journal of Accounting Auditing and Fianance Research, Vol (2),No (7), United Kingdom, September 2014, p 6.

-2-1- منافع إستراتيجية: تتمثل فيما يلي:

- يساعد على تسهيل التكيف مع الظروف المتغيرة من خلال وضع نهج متسق وشامل لإدارة المخاطر؛
- توفير فهم وإدارة أفضل للمخاطر.

-2-2- ملائمة الموارد: يوفر القدرة على إستخدام الموارد الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى خلق فرص للتخلص من التكاليف غير الضرورية.

-2-3- إدارة الأحداث غير المتوقعة: يوفر القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة على المطالب والتحديات غير المتوقعة من أجل مواجهة الإنحرافات عن الأهداف.

ويختلف التدقيق الداخلي المبني على المخاطر عن التدقيق التقليدي في النقاط التالية[1]:

- تقييم المخاطر يعتبر عملية مستمرة في إطار منهجية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، بينما تتم ممارستها بشكل دوري ضمن المنهجيات التقليدية؛
- في إطار منهجيات التدقيق التقليدية، يتم البحث وتحديد المخاطر ومن ثم تتم عملية التعامل معها، بينما في إطار منهجية التدقيق المبني على المخاطر، يتم التعامل مع المخاطر بشكل دائم ضمن عملية منظمة ومستمرة ويتم إتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في حينها؛
- في إطار مناهج التدقيق التقليدية، فإن الأشخاص غير الفاعلين هم المصدر الأساس للمخاطر، بينما في إطار منهجية التدقيق الداخلي المبني على المخاطر فإن العمليات غير الفعالة هي المصدر الأساسي لهذه المخاطر؛
- يقوم منهج التدقيق الداخلي المبني على المخاطر إلى ربط مخاطر الأعمال مع نظام التدقيق، وذلك لأن التدقيق وجد من أجل التقليل من هذه المخاطر، أو الإحتفاظ بالمخاطر في الحدود المقبولة.

-3- الإلتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي (الحديثة 2017): يجب على المدقق الداخلي الإلتزام بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي والتي تتضمن معيار خاص بإدارة المخاطر، ويتمثل أهم ما جاء به هذا المعيار فيما يلي[1]:

[1] – إيهاب نظمي إبراهيم، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص ص 34،33.

-3-1- المعيار 2120 (إدارة المخاطر): يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.

-3- 2- تفسير المعيار: تحديد ما إذا كانت عمليات إدارة المخاطر فعالة هو حكم ناتج عن تقييم المدقق الداخلي بأن:

- أهداف المؤسسة تساند وتتفق مع مهمة المؤسسة؛
- يتم إختيار الإستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في إنسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر؛
- يتم إلتقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة، لتمكين الموظفين والإدارة ومجلس الإدارة من القيام بمسؤولياتهم.

ولدعم هذا التقييم يمكن لنشاط التدقيق الداخلي أن يجمع المعلومات أثناء مهام التدقيق المتعددة، وتوفر نتائج هذه المهام فهما لعمليات إدارة المخاطر في المؤسسة ومدى فعاليتها.

[1] - https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf Accessed December 14, 2017.

المبحث الثالث: نماذج إدارة المخاطر

نظرا لأهمية إدارة المخاطر وإنعكاساتها الإيجابية على المؤسسات الإقتصادية والمالية (مثل البنوك)، قامت العديد من المنظمات الدولية بوضع نماذج تساهم في تفعيل إدارة المخاطر.

المطلب الأول: نموذج COSO

تعتبر لجنة **COSO** السباقة في إعداد نموذج خاص لإدارة المخاطر، والذي تضمن مجموعة من المكونات التي تعتبر رئيسية لتفعيل إدارة المخاطر.

أولا: النموذج القديم (COSO 2004)

في سنة **2004** قامت لجنة **"COSO"** بإصدار "**الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية**"[1]، بحيث يشبه هذا الإطار الإصدار الذي أصدرته سنة **1992** "**الإطار المتكامل للرقابة الداخلية**" ولكن يختلف معه من حيث المنهج[2]، من خلال إضافة ثلاث مكونات جديدة لـ "**الإطار المتكامل للرقابة الداخلية**" والمتمثلة في (**ضبط الهدف، تحديد الحدث والإستجابة للخطر**)[3]، ولتوضيح شكل النموذج القديم **(COSO 2004)** لدينا الشكل **(3-3)** يوضح ما يلي:

الشكل **(3-3) – الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية –**

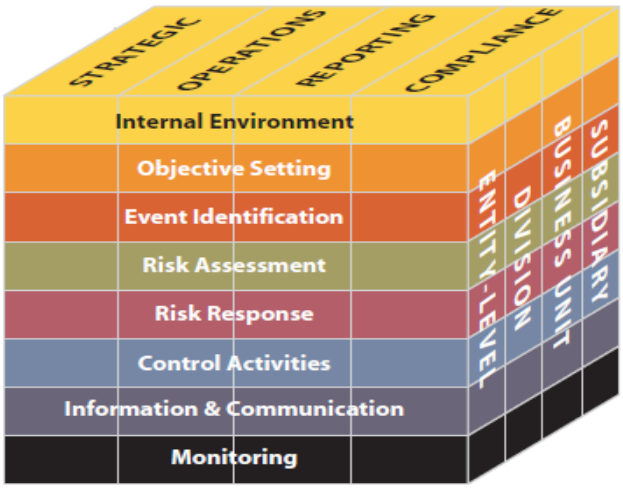

Source: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Enterprise Risk Management- Integrated Framework – Executive Summary**, USA, September 2004, p 5.

[1]- John Hall, **Internal Auditing and ERM: Fitting in and Adding Value,** The IIA Research Foundation, USA, 2007, p 2.

[2]- Robert R. Moeller, **Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL**, Op,cit, p p 242, 243.(بتصرف)

[3]- Margaret Woods, Peter Kajüter & Philip Linsley, **International Risk Management (Systems, Internal Control and Corporate Governance)**, CIMA Publishing & Elsevier, 1st edition, Great Britain, 2008, p 40.

من خلال الشكل **(3-3)** سنقوم بشرح المكونات الجديدة دون التطرق للمكونات الأخرى التي تم شرحها في الفصل السابق (**الفصل الثاني**)، ويتمثل مضمون هذه المكونات فيما يلي:

-1- ضبط الهدف (Objective Setting): يتمثل في تحديد الشروط الهامة لمساعدة الإدارة على إنشاء عملية فعالة لإدارة المخاطر المؤسسية بالإضافة إلى بيئة داخلية فعالة، كما يجب على المؤسسة أن تضع سلسلة من الأهداف الإستراتيجية التي تتماشى مع مهمتها وتغطي العمليات، التقارير وأنشطة الإمتثال[1].

-2- تحديد الحدث (Event Identification): يتمثل في تحديد الأحداث الذي قد يؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث يمكن لهذه الأحداث أن يكون لها تأثير سلبي، أو يكون لها تأثير إيجابي، أي هناك فرص يجب على الإدارة أن تدركها وتقوم بدمجها في إستراتيجياتها، هذه الأحداث يمكن أن تكون من طبيعة مختلفة (إقتصادية، بيئية، سياسية، إجتماعية، تكنولوجية...إلخ)[2].

-3- الإستجابة للخطر(Risk Response): تعتبر الإستجابة للخطر بمثابة عملية توجيهية في عملية صنع القرار والحد من الإعتراضات، وزيادة التعاون بين أصحاب المصلحة في المؤسسة، وتهيئة الظروف الأساسية لتحديد المخاطر وتقييمها على النحو الأفضل[3]، بحيث تتضمن الإستجابة للخطر ما يلي[4]:

-3-1- التجنب: يتمثل في التخلي عن الأنشطة التي تؤدي إلى الخطر.

-3-2- التخفيض: من خلال تنفيذ أنشطة الرقابة وإتخاذ الإجراءات للحد من إحتمالية المخاطر، أو تأثير المخاطر، أو كليهما.

-3-3- المشاركة: تتمثل في الحد من إحتمالات المخاطر أو تأثير المخاطر عن طريق نقل جزء من المخاطر أو تقاسمه مثل (التأمين).

-3-4- القبول: تتمثل في عدم إتخاذ أي إجراء للتأثير على إحتمال أو تأثير المخاطر.

---

[1]- Robert R. Moeller, **Brink's modern internal auditing**, Op,cit, p 129.

[2]- Pierre SCHICK, Jacques VERA et Olivier BOURROUILH-PARÈGE**, Audit interne et référentiels de risques (Vers la maîtrise des risques et la performance de l'audit),** Dunod, 2ème édition, Paris, 2014, pp 15,16.

[3]- Omayma Hashim Motaleb & Mohammed Kishk, **Assessing risk response maturity, A framework for construction projects success in the United Arab Emirates**, International Journal of Managing Projects in Business, Vol (7) No (2), United Kingdom, 2014, p 248.

[4]- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Enterprise Risk Management for Cloud Computing**, USA, June 2012, p 11.

ثانيا: النموذج الحديث (COSO 2017)

في **21** أكتوبر **2014** أعلنت لجنة **(COSO)** عن إطلاق مشروع لتحديث " **الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية"**، وفي **5** نوفمبر **2014** قامت بنشر الدراسة الإستطلاعية للمشروع التي تم إعدادها من طرف مكتب التدقيق العالمي **" PricewaterhouseCoopers"** على موقعها الإلكتروني الرسمي، وفي **14** جوان **2016** تم عرض النموذج المقترح من أجل التعليق عليه بين الفترة الممتدة من **15** جوان إلى غاية **30** سبتمبر **2016**، وفي **6** سبتمبر **2017** قامت لجنة **(COSO)** بعرض إطارها الجديد المسمى بـ " **إدارة المخاطر المؤسسية– التكامل مع الإستراتيجية والأداء"**[1]، وتتمثل أهمية هذا الإطار الحديث فيما يلي[2]:

- يوفر نظرة أكبر لقيمة إدارة المخاطر المؤسسية عند وضع وتنفيذ الإستراتيجية؛
- يعزز التوافق بين أداء الأعمال وإدارة المخاطر المؤسسية، وفهم تأثير المخاطر على الأداء؛
- يدرك عولمة الأسواق والعمليات، والحاجة إلى تطبيق نهج متسق ومصمم حسب المناطق الجغرافية؛
- يقدم طرقا جديدة للإستفادة من معلومات المخاطر، من أجل ضبط الأهداف ومتابعة التطورات في ظل التعقيدات الكبيرة للأعمال؛
- يشجع التكنولوجيات المتطورة وإستخدام البيانات والتحليلات في دعم عملية صنع القرار؛
- يحدد التعاريف والمكونات والمبادئ الأساسية لجميع مستويات الإدارة المعنية بتصميم وتنفيذ وإجراء ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية.

ولتوضيح شكل النموذج الحديث " **إدارة المخاطر المؤسسية– التكامل مع الإستراتيجية والأداء"**، لدينا الشكلين **(3-4)** و**(3-5)** اللذين يوضحان ما يلي:

[1]- https://www.coso.org/Pages/default.aspx Accessed December 20, 2017.
[2]- Ernst & Young (**EY**), **Next-generation enterprise risk management (Advancing strategy and performance in light of the COSO 2017 refresh),** United Kingdom, November 2017, p 1.

الشكل (3-4) مكونات إدارة المخاطر المؤسسية حسب COSO2017

Source: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), Enterprise Risk Management, Integrating with Strategy and Performance, (Executive Summary)**,** USA, June 2017, p 6.

الشكل (3-5) مبادئ إدارة المخاطر المؤسسية حسب COSO2017

Source: The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), Enterprise Risk Management, Integrating with Strategy and Performance, (Executive Summary)**,** USA, June 2017, p 7.

من خلال الشكلين **(3-4)** و**(3-5)** يتضح لنا ما يلي[1]:

يتكون النموذج الحديث " **إدارة المخاطر المؤسسية– التكامل مع الإستراتيجية والأداء**"، من خمس مكونات وكل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ، بحيث تتمثل هذه المكونات والمبادئ فيما يلي:

-1- مكونات النموذج الحديث: تتمثل فيما يلي:

-1-1- الحوكمة والثقافة (Governance and Culture): تشدد الحوكمة على أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة وتحديد مسؤوليات الإشراف عليها، أما الثقافة تتمثل في توافقها مع القيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة وفهم المخاطر في المؤسسة.

-1-2- الإستراتيجية وضبط الأهداف (Strategy and Objective-Setting): تساهم إدارة المخاطر المؤسسية والإستراتيجية في ضبط الأهداف أثناء عملية التخطيط الإستراتيجي بصورة مشتركة.

-1-3- الأداء (Performance): يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الإستراتيجية والأهداف التشغيلية، بحيث تعطى الأولوية للمخاطر وفقا لأهميتها في سياق قدرة المؤسسة على تحملها، من خلال إختيار المؤسسة لطرق معالجة المخاطر وتحليلها، كما يجب إبلاغ نتائج هذه العملية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين المتأثرين بالمخاطر.

-1-4- الفحص والتعديل (Review and Revision): عند فحص أداء الكيان، يجب على المؤسسة أن تنظر في كيفية عمل مكونات إدارة المخاطر مع مرور الوقت.

-1-5- المعلومات، الإتصالات والتقارير (Information, Communication, and Reporting): تتطلب إدارة المخاطر المؤسسية عملية مستمرة للحصول على المعلومات الضرورية من المصادر الداخلية والخارجية، والتي تنتقل بطريقة من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة.

-2- مبادئ مكونات النموذج الحديث: تتمثل المبادئ فيما يلي:

-2-1- المبادئ الخاصة بالمكون الأول (الحوكمة والثقافة): يتضمن المكون الأول من خمس مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

[1]- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Le management des risques de l'entreprise, Une démarche intégrée à la stratégie et à la performance, (Synthèse),** Traduit de l'anglais, USA, Juin 2017, pp 6, 10.

-2-1-1- إجراء الرقابة على المخاطر من قبل مجلس الإدارة: يشرف مجلس الإدارة على الإستراتيجية ويتحمل مسؤوليات الحوكمة لدعم الإدارة العليا في تحقيق الإستراتيجية والأهداف التشغيلية.

-2-1-2- ضبط الهياكل التنظيمية: تقوم المؤسسة بضبط الهياكل التنظيمية من أجل تحقيق الإستراتيجية والأهداف التشغيلية.

-2-1-3- ضبط الثقافة المطلوبة: يجب على المؤسسة ضبط السلوكيات المتوقعة التي تميز الثقافة التي تريدها.

-2-1-4- إثبات الإلتزام بالقيم الأساسية: يجب على المؤسسة أن تثبت إلتزامها بالقيم الأساسية.

-2-1-5- جذب، تدريب والإحتفاظ بالأشخاص المؤهلين: يجب على المؤسسة أن تلتزم بتطوير رأس المال البشري بما يتماشى مع الإستراتيجية والأهداف التشغيلية.

-2-2- المبادئ الخاصة بالمكون الثاني (الإستراتيجية وضبط الأهداف): يتضمن المكون الثاني من أربع مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-2-2-1- تحليل سياق المؤسسة: يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الإعتبار التأثير المحتمل لسياقها على ملف المخاطر.

-2-2-2- ضبط مدى الرغبة في المخاطر: تقوم المؤسسة بضبط مدى رغبتها في المخاطر في سياق الإنشاء، الحفاظ وتحقيق القيمة.

-2-2-3- تقييم الإستراتيجيات البديلة: تقوم المؤسسة بتقييم الإستراتيجيات البديلة وآثارها المحتملة على ملف المخاطر.

-2-3-4- ضبط الأهداف التشغيلية: يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الإعتبار المخاطر عند ضبطها لأهدافها التشغيلية في مختلف مستوياتها، حتى تتماشى مع الإستراتيجية ودعمها.

-2-3- المبائ الخاصة بالمكون الثالث (الأداء): يتضمن هذا المكون من خمس مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-2-3-1- تحديد المخاطر: تحدد المؤسسة المخاطر التي تؤثر على تحقيق الإستراتيجية والأهداف التشغيلية.

-2-3-2- تقييم مدى أهمية المخاطر: تقوم المؤسسة بتقييم مدى أهمية المخاطر.

-3-3-2- تحديد أولويات المخاطر: تعطي المؤسسة الأولوية للمخاطر من أجل إختيار طرق معالجتها.

-4-3-2- تنفيذ إجراءات معالجة المخاطر: تقوم المؤسسة بتحديد وإختيار طرق معالجة المخاطر.

-5-3-2- وضع رؤية شاملة لمحفظة المخاطر: تقوم المؤسسة بوضع رؤية شاملة لتقييم محفظة المخاطر.

-4-2- المبادئ الخاصة بالمكون الرابع (الفحص والتعديل): يتضمن هذا المكون من ثلاث مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-1-4-2- تقييم التغيرات الجوهرية: تقوم المؤسسة بتحديد وتقييم التغيرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على الإستراتيجية والأهداف التشغيلية.

-2-4-2- إعادة فحص المخاطر والأداء: تقوم المؤسسة بإعادة فحص أدائها مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر.

-3-4-2- الإستمرار في تحسين إدارة المخاطر المؤسسية: يجب على المؤسسة الإستمرار في تحسين إدارة المخاطر المؤسسية.

-5-2- المبادئ الخاصة بالمكون الخامس (المعلومات، الإتصالات والتقارير): يتضمن هذا المكون من ثلاث مبادئ والمتمثلة فيما يلي:

-1-5-2- الإستفادة من البيانات والتكنولوجيات: يجب أن تستخدم المؤسسة نظم المعلومات والتكنولوجيا لدعم إدارة المخاطر المؤسسية.

-2-5-2- الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر: يجب على المؤسسة أن تستخدم وسائل الإتصالات من أجل دعم إدارة المخاطر المؤسسية.

-3-5-2- الإبلاغ عن المخاطر، الثقافة والأداء: تبلغ المؤسسة عن المخاطر، الثقافة والأداء إلى جميع مستوياتها المختلفة.

المطلب الثاني: نموذج ISO31000:2009

تم وضع "**إطار إدارة المخاطر المؤسسية" " ISO31000:2009** " من طرف المنظمة الدولية للقياس (**ISO**) في سنة **2009**[1]، بحيث يتكون هذا النموذج من العناصر التالية:

-أولا- المبادئ: تتمثل المبادئ الخاصة بنموذج "**ISO31000:2009** " فيما يلي[2]:

- يجب أن تقوم إدارة المخاطر بخلق وحماية القيمة؛
- تعتبر إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من جميع العمليات التنظيمية؛
- تعتبر إدارة المخاطر جزء من عملية إتخاذ القرار؛
- تعالج إدارة المخاطر بشكل واضح حالات "عدم اليقين"؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر ذات منهج، منظمة وتتم في الوقت المناسب؛
- تستند إدارة المخاطر إلى أفضل المعلومات المتاحة؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر مصممة؛
- يجب أن تراعي إدارة المخاطر العوامل البشرية والثقافية؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر شفافة وشاملة؛
- يجب أن تتميز إدارة المخاطر بالديناميكية، التكرارية والإستجابة للتغييرات؛
- يجب أن تسهل إدارة المخاطر التحسين المستمر للمؤسسة.

-ثانيا- مكونات إدارة المخاطر: لتوضيح مكونات إدارة المخاطر وفقا لنموذج **"ISO31000:2009"**، لدينا الشكل **(3- 6)** يوضح ما يلي:

[1]- Bennie Seck-Yong Choo & Jenson Chong-Leng Goh, **Pragmatic adaptation of the ISO 31000:2009 enterprise risk management framework in a high-tech organization using Six Sigma,** International Journal of Accounting & Information Management, Vol (23), No (4), United Kingdom, 2015, p 366.

[2]- Arthur J. Gallagher & Co, **Gallagher ERM Practice Risk Management's Standard of Practice–An Overview of ISO 31000**, USA, JUNE 2015, p 3.

الشكل (3-6) مكونات إدارة المخاطر وفقا لنموذج **"ISO31000:2009"**

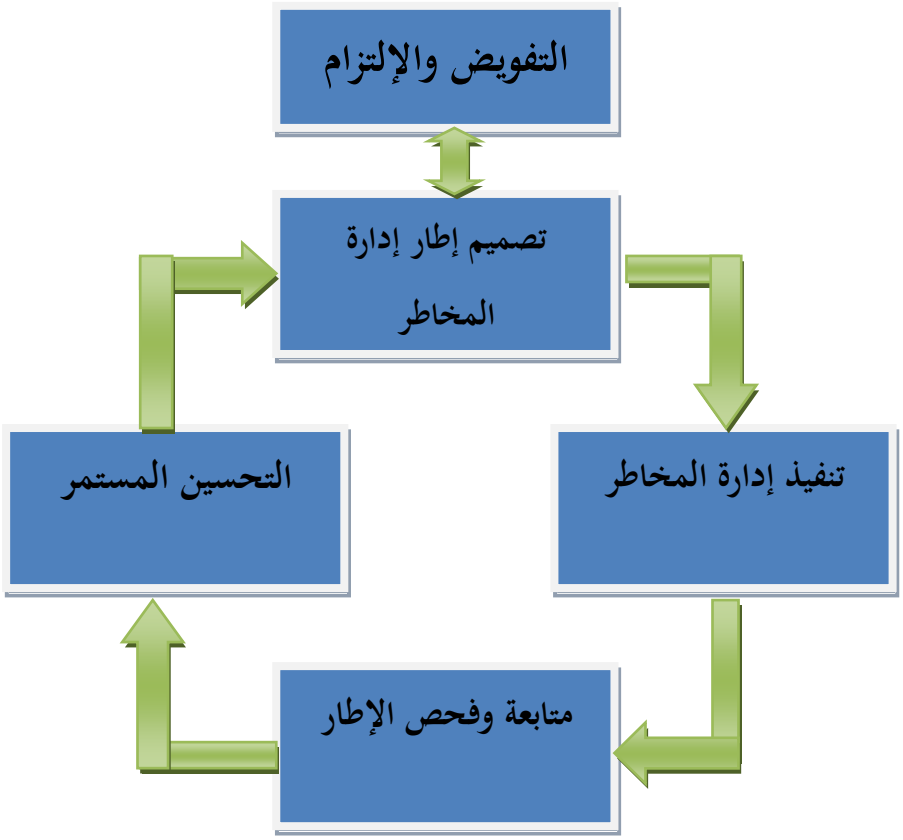

Source: InConsult Pty Ltd, **Risk Management Update (ISO 31000 Overview and Implications for Managers)**, Australia, 2009, p 3.

من خلال الشكل **(3- 6)**، يتبين لنا بأن مكونات إدارة المخاطر وفقا لنموذج **"ISO31000:2009"** تتمثل فيما يلي[1]:

-1- التفويض والإلتزام: تحتاج إدارة المؤسسة إلى إثبات إلتزامها القوي والمستدام لإدارة المخاطر من خلال تحديد سياسة إدارة المخاطر، الأهداف، ضمان الإمتثال القانوني والتنظيمي، ضمان تخصيص الموارد اللازمة لإدارة المخاطر وتوصيل منافع إدارة المخاطر إلى جميع أصحاب المصلحة.

[1]- Eric LACHAPELLE & Besnik HUNDOZI, **White paper (ISO 31000 RISK MANAGEMENT – PRINCIPLES AND GUIDELINES)**, PECB, Canada, 2015, p 6.

-2- تصميم إطار إدارة المخاطر: قبل التنفيذ يجب على المؤسسة تصميم إطار إدارة المخاطر الذي يتضمن ما يلي:

- فهم المؤسسة وسياقها؛
- وضع سياسة إدارة المخاطر؛
- ضمان المساءلة والكفاءة المناسبة لإدارة المخاطر؛
- دمج إدارة المخاطر في العمليات التنظيمية؛
- تخصيص الموارد المناسبة؛
- إنشاء آليات الإتصال والإبلاغ الداخلية والخارجية.

-3- تنفيذ إدارة المخاطر: يجب على المؤسسة تنفيذ إطار إدارة المخاطر.

-4- متابعة وفحص الإطار: لضمان فعالية إدارة المخاطر، يجب على المؤسسة قياس أداء إدارة المخاطر والتقدم المحقق، فحص ما إذا كان إطار إدارة المخاطر وسياستها وخطتها مازالوا مناسبين وفحص فعالية إطار إدارة المخاطر؛

-5- التحسين المستمر: إستنادا لنتائج المتابعة والفحص، يجب إتخاذ قرارات بشأن كيفية تحسين إطار إدارة المخاطر وسياساتها وخططها.

–ثالثا– إجراءات إدارة المخاطر: لتوضيح إجراءات إدارة المخاطر وفقا لنموذج **"ISO31000:2009"**، لدينا الشكل **(3-7)** الذي يوضح ما يلي:

الشكل **(3-7)** إجراءات إدارة المخاطر وفقا لنموذج **"ISO31000:2009"**

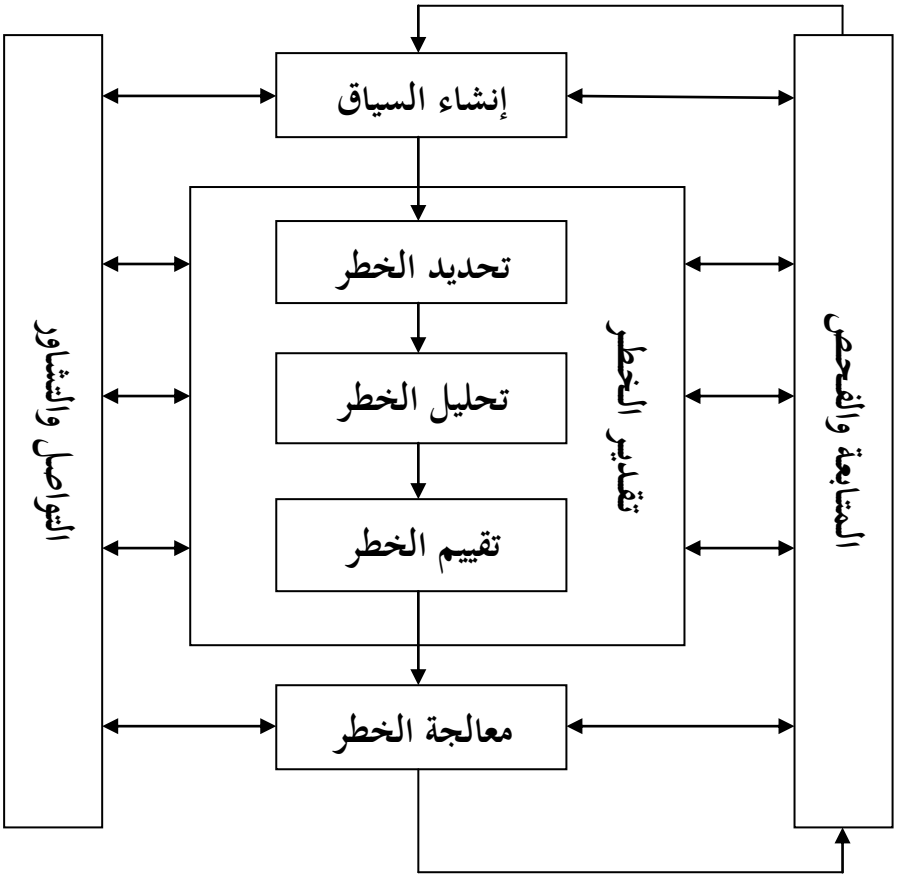

Source: Grant Purdy, **ISO 31000:2009—Setting a New Standard for Risk Management**, Risk Analysis, Vol (30), No (6), United Kingdom, 2010, p 883.

من خلال الشكل **(3-7)**، يتبين لنا بأن إجراءات إدارة المخاطر وفقا لنموذج **"ISO31000:2009"**، تتم وفقا لما يلي[1]:

-1- إنشاء السياق: يتمثل في تحديد المؤسسة لأهدافها، بالإضافة إلى تحديد العوامل المشتركة الداخلية والخارجية التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند إدارة المخاطر.

-2- تقدير الخطر: هو العملية الشاملة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، ويمكن تفسير (تحديد الخطر وتحليله وتقييمه) كما يلي:

[1]- Eric LACHAPELLE & Besnik HUNDOZI, Op,Cit, pp 6,7.

- **تحديد الخطر**: يجب على المؤسسة تحديد مصادر الخطر ومجالاته وأسبابه وأثاره وعواقبه المحتملة؛
- **تحليل الخطر**: يتمثل في فهم الخطر والنظر في أسبابه ومصادره، وتحديد الأساليب والإستراتيجيات المناسبة لعلاجه؛
- **تقييم الخطر**: الغرض من هذه الخطوة هو المساعدة في عملية صنع القرار، وتحديد الخطر الذي يتميز بالأولوية في علاجه.

-3- معالجة الخطر: ينبغي إختيار خيارات معالجة الخطر إستنادا لنتائج عملية تقدير الخطر والتكلفة المتوقعة لتنفيذ هذه الخيارات.

-4- التواصل والتشاور: يجب أن يتم التواصل والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر.

-5- المتابعة والفحص: تتم المتابعة والفحص بشكل دوري أو لغرض محدد، وينغي أن تكون جزءا من عملية إدارة المخاطر.

المطلب الثالث: نموذج لجنة بازل للرقابة البنكية

يعتبر نموذج لجنة بازل للرقابة البنكية من أهم النماذج التي يتم إعتمادها في البنوك على المستوى الدولي، بحيث شهد هذا النموذج العديد من التغييرات منذ تأسيس هذه اللجنة إلى يومنا هذا، بسبب المخاطر التي كانت ومازالت تواجه البنوك، لذا كان لزاما على لجنة بازل إحداث هذه التغييرات من أجل التخفيف من أثر المخاطر على النشاط البنكي، بحيث تتمثل هذه التغييرات في الإتفاقيات الثلاثة (**بازل1، 2 و3**).

أولا: إتفاقية بازل (1)

-1- تقديم إتفاقية بازل(1): قد قامت لجنة بازل إدراكا منها أن سلامة القطاع البنكي إنما تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بإصدار إتفاقية كفاية رأس المال في سنة **1988**، حيث حددت نسبة **8%** كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر البنوك الإئتمان في البنوك، وقد أخذت الدول الصناعية بشكل عام بالإنصياغ إلى هذه القواعد ولم يلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد والمعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية، وكانت هذه التوصيات مبنية على

مقترحات تقدم بها "**كوك COOKE**"، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة "**بال**" أو نسبة " **كوك COOKE**"[1]، وتعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو وإدارة البنك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية التقنية فإن كفاية رأس المال أو مثاليته تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه[2]، وعليه فإن نسبة " **كوك COOKE**" تكتب على الشكل التالي[3]:

$$\text{مجموع رأس المال/ مجموع الأصول الخطرة} \geq 8\%$$

-2- شرح مكونات نسبة كفاية رأس المال: تتكون هذه النسبة من عنصرين أساسيين وهما:

-2-1- مجموع رأس المال: يتكون مما يلي:

-2-1-1- الشريحة الأولى: وتسمى رأس المال الأساسي، ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة وفقا لتحفظات معينة بالإضافة إلى الإحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة[4].

-2-1-2- الشريحة الثانية: تسمى رأس المال المساند ويتكون من الإحتياطات غير المعلنة وإحتياطات إعادة التقييم والمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر محددة والقروض المساندة وأدوات رأسمالية أخرى مثل (الأسهم الممتازة والسندات)[5]، وعليه يمكن شرح مكونات الشريحة الثانية على النحو التالي:

---

[1]- سارة بركات، **تطبيق الحوكمة وإتفاقية بازل3 كأحد الحلول لتفادي الأزمات العالمية**، مجلة الحقيقة، العدد (35)، جامعة أدرار، 2015، ص 189.

[2]- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد (36)، العراق، 2013، ص 308.

[3]- صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد (31)، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 143.

[4]- وهيبة رجراج، **دور البنك المركزي في إرساء المعايير الدولية للرقابة المصرفية في ظل التطورات المالية والمصرفية العالمية–حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016/2015، ص 110.

[5]- إبراهيم تومي، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية – دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 158.

- **الإحتياطات غير المعلنة:** وهي الإحتياطات التي تتم من خلال حساب الأرباح والخسائر دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح عن بياناته من خلال النشر في الصحف، وذلك بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية[1]؛
- **إحتياطات إعادة تقييم الأصول والأوراق المالية طويلة الأجل:** تسمح بعض الدول للبنوك بإعادة تقييم أصولها الثابتة، وذلك بين حين وآخر طبقا لسعر السوق[2]؛
- **مخصصات عامة أو إحتياطات عامة تخص الديون المشكوك فيها:** وهي تلك المخصصة لمواجهة خسائر مستقبلية محتملة[3]؛
- **الأدوات المالية الهجينة الخاصة بالديون ورأس المال:** تشتمل هذه الفئة على مختلف الأدوات الجامعة بين خصائص رأس المال وأخرى بين أدوات الدين[4]؛
- **القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل:** وهي تأخذ شكل سندات بأجل محدد، ومن خصائصها أن ترتيب سدادها في حالة إفلاس البنك، يأتي في مرتبة تالية لحقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين[5].

-2-2- مجموع الأصول الخطرة: هي عناصر الأصول والإلتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطرها[6]، ولتوضيح أوزان المخاطر لدينا الجدول التالي:

---

[1]- وهيبة رجراج، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[2]- بختة يوسفي، **متطلبات تطبيق القواعد الإحترازية لإتفاقية بازل – 3– وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، 2016/2015، ص 69.

[3]- مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الإئتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2018/2017، ص 143.

[4]- المرجع السابق، نفس الصفحة.

[5]- وهيبة رجراج، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[6]- صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

الجدول (3-1) أوزان المخاطر حسب أنواع الأصول

درجة المخاطرة	الموجودات
%0	النقدية، المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي مقومة بالعملة الوطنية، المطلوبات من حكومات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وبنوكها المركزية، المطلوبات بضمانات نقدية أو أوراق مالية لحكومات منظمة**OECD** أو مضمونة من قبلها
%10	المطلوبات من قبل مؤسسات القطاع العام المحلي بإستثناء الحكومة، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات
%20	المطلوبات من بنوك التنمية عابرة القارات مثل البنك الدولي، المطلوبات من البنوك المسجلة في دول **OECD** والقروض المضمونة من قبلها، المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول **OECD** والقروض الممنوحة من قبلها
%50	القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة من قبل المقترض
%100	المطلوبات من القطاع الخاص، المطلوبات من البنوك المسجلة خارج دول **OECD**، المباني والآلات والعقارات وأدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى

المصدر: ليلى بن ذهيب، **تعزيز حوكمة البنوك في إطار إتفاقية بازل**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (13)، جامعة البليدة 2، 2018، ص 101.

-3- تعديل إتفاقية بازل(1): في سنة **1993** تم إقتراح إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق (**سعر الفائدة، سعر الصرف، تقلبات أسعار عقود المشتقات**)، بالإضافة إلى تغطية المخاطر الإئتمانية ومخاطر الدول، وإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق فقط[1]، وبالتالي أصبحت نسبة كفاية رأس المال تكتب على الشكل التالي[2]:

$$\%8 \leq \frac{\text{رأس المال} \left(\text{الشريحة } \mathbf{1} + \text{الشريحة } \mathbf{2} + \text{الشريحة } \mathbf{3} \right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + \text{مقياس المخاطر السوقية } \mathbf{12.5x}}$$

[1]- ليلى بن ذهيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

[2]- كلثوم حميدي، **محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016، ص 85.

ثانيا: إتفاقية بازل(2)

-1- تقديم إتفاقية بازل(2): في عام **1999** قدمت لجنة بازل وثيقة تهدف إلى مراجعة إتفاقية رأس المال لعام **1988** وأطلقت جولة إستشارية مع الصناعة البنكية والجهات المشرفة عليها، ولأجل الوصول إلى تصنيف أفضل للمخاطر الإئتمانية إقترحت اللجنة أن يتم أخذ التصنيفات الخارجية للبنوك بعين الإعتبار وطلبت إقتراحات بخصوص تطوير مناهج داخلية لقياس المخاطر تقوم على أساس تصنيف داخلي خاص بالبنك، فتم نشر الوثيقة الإستشارية الثانية في **جانفي 2001** والتي قدمت المزيد من التفاصيل الخاصة بالمناهج المتقدمة المختلفة في إطار كفاية رأس المال، ومع حلول **جويلية 2001** تلقت اللجنة أكثر من **250** تعليقا على مقترحات الوثيقة الثانية، وبعد دراستها أخذت بالعديد منها لتعديل إتفاقية بازل الأولى، وقدمت اللجنة إطارا جديدا لإكمال وتطبيق الإتفاقية الجديدة إذ أطلقت في بداية **2002** جولة ثالثة إضافية تم بموجبها الإنتهاء من صياغة الإتفاقية الجديدة على أن يبدأ العمل بها مع مطلع **2005**[1].

-2- العناصر الأساسية لإتفاقية بازل(2): تتمثل العناصر الأساسية لإتفاقية بازل(**2**) فيما يلي:

-2-1- متطلبات الحد الأدنى لرأس المال: أبقت إتفاقية بازل(**2**) على ذات مفهوم الأموال الخاصة (**الأساسية والمساندة**) وعلى ذات معدل الملاءة **(8%)** الذي جاءت به بازل(**1**)، ولكنها عدلت جذريا نظام الأوزان، فلم تعد الأوزان تعطى حسب هوية المقترض (**الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى**) بل أصبحت مرتبطة بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية وحسب معايير محددة فصلتها لجنة بازل[2].

-2-2- المراجعة الإشرافية أو الرقابية: يقصد من عملية المراجعة الرقابية في إتفاقية بازل(**2**)، ليس فقط ضمان كفاية رأس المال لدى البنوك لمواجهة المخاطر ولكنه يهدف أيضا إلى تشجيع البنوك على إستخدام أفضل أساليب تسيير المخاطر، وتهدف لجنة بازل بجعلها المراجعة الإشرافية في موضع الدعامة الثانية في إتفاق كفاءة رأس المال البنك، إلى ضمان عدم تجاهل البعد النوعي من الرقابة البنكية والتأكيد على أن

[1] – عبد القادر بريش، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II وIII ومتطلبات تحقيق الإستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (29)، جامعة بسكرة، 2013، ص ص 33،34.

[2] – زبير عياش، **إتفاقية بازل3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد (31/30)، 2013، ص 448.

الأمر ليس مجرد مسألة الإلتزام بعدة معدلات كمية بسيطة ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول أمور مثل كفاءة إدارة البنك وقوة أنظمته ورقابته وسلامة إستراتيجيته العملية وعائداته المحتملة...[1].

-2-3- إنضباط السوق: يهدف إنضباط السوق إلى إلزام البنوك بنشر البيانات الخاصة بأساليب تقدير المخاطر وفقا لظروف الأسواق، بالإضافة إلى تشجيع سلامة البنوك وكفاءتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية وكذلك إتاحة مزيد من المعلومات للمشاركين في السوق تسهم في إمكانية تقييمهم لمدى كفاية رأس مال البنك، مما قد يؤكد دور السوق في تقدير المخاطر، وبالتالي فلجنة بازل تسعى من خلال إنضباط السوق إلى تعزيز درجة الشفافية وعملية الإفصاح[2].

ثالثا: إتفاقية بازل (3)

-1- تقديم إتفاقية بازل (3): بعد أن أدت الأزمة المالية العالمية لسنة **2008** إلى ما أدت إليه من خسائر مالية ضخمة وإنهيارات إقتصادية طالت عددا من أكبر المؤسسات المالية العالمية، وإمتد أثرها ليشمل عددا كبيرا من الإقتصادات المتقدمة في أوروبا وأمريكا وآسيا، وبالتوازي مع جهود إدارة الأزمة ومعالجة آثارها بدأت مراكز صنع القرار والسياسات في المؤسسات الدولية والمنظمات المرتبطة بها في البحث عن مواطن الضعف في أنظمة التحكم والرقابة والإشراف والتي بسببها لم يتم إحتواء الأزمة في بدايتها، وبالتالي لم يكن من الممكن تفادي حدوث الأزمة وقد كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى الهيئة المسؤولة عن صياغة معايير الضبط والرقابة والإشراف ألا وهي لجنة الرقابة والإشراف على البنوك والمعروفة بلجنة بازل والتي نالت النصيب الأوفر من الإنتقادات بسبب عجز المعايير التي وضعتها وفرضت كنظام شامل وحاكم للنظام المالي العالمي عن توفير الحماية اللازمة للمؤسسات المالية البنكية من تداعيات الإنهيار و التعرض للخسائر والإفلاس[3]، وصدرت إتفاقية بازل **(3)** عقب إجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء **27** للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل

[1]- زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 449.

[2]- حمدي محمد حمدي مصبح، **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لإتفاقيات بازل وتطوراتها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2018، ص 42.

[3]- مريم زايدي، **إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 166.

السويسرية في **12 سبتمبر 2010**، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في إجتماعهم في "**سيوول**" العاصمة الكورية الجنوبية في **12 نوفمبر 2010**[1].

-2- محاور إتفاقية بازل (3): تتمثل المحاور التي تم وضعها في إتفاقية بازل **(3)** فيما يلي:

-2-1- المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي (**الشريحة الأولى**) مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ إستحقاق، أي الأدوات القادرة على إستيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند (**الشريحة الثانية**) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات (**إلتزامات**) للغير على البنك[2].

-2-2- المحور الثاني: تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية[3].

-2-3- المحور الثالث: قامت لجنة بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي[4]، وتم صياغة هذه النسبة على الشكل التالي[5]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}(Tier1)}{\text{إجمالي الأصول داخل و خارج الميزانية}} \geq 3\%$$

[1]- مخطار بودالي، **أثر مقررات بازل 3 في عملية إتخاذ قرار ضبط المعايير الإحترازية لبنك الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، جامعة بشار، 2017، ص 34.

[2]- وهيبة رحراج، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.

[3]- إبراهيم تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

[4]- وهيبة رحراج، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[5]- عبد الحميد بوشرمة، **مقررات إتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقاتها في الأنظمة المصرفية للدول العربية –دراسة حالة الجزائر والأردن–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (13)، جامعة البليدة 2، جوان 2018، ص 111.

-2-4- المحور الرابع: يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون إتباع البنوك لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الإقتصادية في مرحلة النمو والإزدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الإقتصادي وتطيل مداه[1].

-2-5- المحور الخامس: يخص مسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، فإقترحت لجنة بازل إعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة **(LCR)** والتي تتطلب من البنوك الإحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى **30** يوما، أما النسبة الثانية **(NSFR)** فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها[2]، وتم صياغة النسبتين الأولى والثانية على الشكل التالي[3]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR(Liquidity Coverage Ratio)} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}}$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر NSFR (Net Stable Funding Ratio)} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}$$

[1]- إبراهيم تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

[2]- وهيبة رحراح، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[3]- موسى رحماني ومريم زايدي، **إتفاقية بازل3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد (7)، العدد (1)، جامعة الجلفة، 2016، ص ص 34،35.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق توصلنا إلى ما يلي:

- الخطر هو حدث يؤثر على مردودية البنك وقد يؤدي به إلى الإفلاس، وذلك بسبب عوامل داخلية تعود لضعف القائمين على البنك في تقديرهم للأحداث المستقبلية، أو لعوامل خارجية خارجة عن نطاق القائمين على البنك؛
- يوجد العديد من المخاطر التي يواجهها البنك، بحيث تختلف بإختلاف العمليات التي يجريها البنك والظروف المحيطة به، بالإضافة إلى طبيعة البنك (**تقليدي أو إسلامي**)؛
- تتمثل إدارة المخاطر في الإجراءات المتبعة من قبل القائمين في البنك، والتي تهدف إلى تجنب حدوث الخطر (**إجراءات وقائية**)، أو إلى التخفيف من حدته في حال حدوثه (**إجراءات علاجية**)".
- توجد مجموعة من الأطراف الفاعلة في عملية إدارة المخاطر بالبنوك والمتمثلة في (**مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية العليا، دائرة إدارة المخاطر، لجنة المخاطر، المدقق الخارجي والمدقق الداخلي**)؛
- قيام معهد المدققين الداخليين **(IIA)** بإصدار "**مروحة إدارة المخاطر**" التي تبين طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛
- يوجد العديد النماذج الخاصة بإدارة المخاطر من بينها (**COSO، ISO 31000 وبازل**)؛
- قامت لجنة **COSO** بإصدار نموذجها الجديد في **2017** الخاص بإدارة المخاطر ليحل مكانة نموذج **2004** الذي أصبح غير قادر على إدارة المخاطر بكل فعالية؛
- قامت لجنة بازل بإصدار ثلاث إتفاقيات (**بازل1، 2** و**3**)، بحيث كل إتفاقية جاءت معدلة لسابقتها من أجل إدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وعليه بعد تطرقنا للمتغيرات الثلاثة (**تدقيق داخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية**)، سنقوم في الفصل الموالي بدراسة ميدانية على مستوى المديريات العامة للبنوك المعتمدة في الجزائر، للتأكد من إنعكاسات آلية تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

الفصل الرابع:

دور آلية تقييم التدقيق الداخلي لنظام الرقابة الداخلية وإنعكاساتها على إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصول السابقة للمتغيرات الرئيسية لدراستنا (**التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية**)، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تناولناه من مفاهيم نظرية خاصة بالمتغيرات السابقة على الواقع التطبيقي في الجزائر.

ولتحقيق ماسبق، سنتطرق إلى الإطار العام للنظام البنكي في الجزائر وجعله كمدخل يشرح البيئة التي ستتم فيها دراستنا التطبيقية وذلك بالتطرق للإصلاحات التي مر عليها النظام البنكي في الجزائر والهيئة المشرفة عليه، بالإضافة إلى تحديد البنوك المعتمدة في الجزائر وذلك وفقا لآخر تحديث **(2018)**، كما سنتطرق إلى المنهجية المتبعة في دراستنا التطبيقية من خلال شرح حيثيات توزيع الإستبانات ومختلف الأساليب الإحصائية التي سنستخدمها لتفسير نتائج دراستنا، وفي الأخير سنقوم بعرض نتائج دراستنا وتحليلها.

ولتوضيح ما سبق سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار العام للنظام البنكي الجزائري**
- **المبحث الثاني: منهجية الدراسة**
- **المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها**

المبحث الأول: الإطار العام للنظام البنكي الجزائري

سنحاول في هذا المبحث التطرق للإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري منذ تأسيسه والجهة المشرفة عليه ، بالإضافة إلى تقديم البنوك المعتمدة في الجزائر إلى غاية يومنا هذا.

المطلب الأول: إصلاحات النظام البنكي الجزائري

لقد شهد النظام البنكي الجزائري العديد من الإصلاحات وذلك من أجل مواكبة مختلف التطورات التي شهدها الإقتصاد الدولي، وتتمثل أهم هذه الإصلاحات فيما يلي:

-أولا- إصلاحات سنة 1971: تتمثل أهم الإصلاحات فيما يلي[1]:

- إرساء التوطين البنكي الذي يجبر المؤسسات العمومية والمنشآت العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري على تركيز حساباتها وعملياتها البنكية على مستوى بنك واحد، بهدف دعم مراقبة البنوك للمؤسسات العمومية، وإجبارها على دفع أو تسديد نفقاتها من خلال التحويلات البنكية أو الشيكات البنكية من أجل رفع مستوى سيولة وملاءة البنوك؛
- التمويل الإجباري من طرف البنوك التجارية للإستثمارات المخططة المتوسطة الأجل للمؤسسات العمومية، أما البنك الجزائري للتنمية الذي تأسس في **30** جوان **1971**، والذي عوض الصندوق الجزائري للتنمية فكلف بمنح القروض الطويلة الأجل معتمدا على مصادر الخزينة؛
- أما فيما يخص قروض الإستغلال المقدمة للقطاع العمومي، فإنه يتم تقديمها من طرف البنوك التجارية وذلك بعد أن تقدم المؤسسات الوطنية مخططا ماليا وإستغلاليا، يوضح إحتياجاتها في شكل قروض إستغلال لها علاقة ببرامجها الإنتاجية السنوية.

لكن في بداية **1978** تم التراجع عن إصلاحات **1971**، بحيث تم إلغاء تمويل المؤسسات عن طريق القروض البنكية متوسطة الأجل، حيث حلت الخزينة محل البنوك في تمويل الإستثمارت المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل[2].

---

[1]- محمد طرشي، **متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي – دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2013/2012، ص ص 232،233.

[2]- هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك –دراسة حالة البنوك الجزائرية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة والتدقيق، جامعة عنابة، 2017/2016، ص 77.

–ثانيا– الإصلاحات البنكية سنة 1986: نتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الإقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينيات بسبب إنخفاض أسعار النفط وإنهيار سعر صرف الدولار ظهرت إصلاحات **1986** بموجب القانون رقم **86 -12** الصادر في **19** أوت **1986** المتعلق بنظام البنوك والقرض[1]، بحيث تتمثل أهم الإصلاحات فيما يلي[2]:

- بموجب هذا القانون، إستعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة؛
- أصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها ومدتها، وأصبح أيضا بإمكانها منح القروض دون تحديد لمدتها أو الأشكال التي تأخذها، كما إستعادت حق متابعة إستخدام القرض ورده؛
- تقليل دور الخزينة في نظام التمويل؛
- إنشاء هيئات رقابة على النظام البنكي وهيئات إستشارية أخرى؛
- إنشاء مجلس أعلى للقروض مهمته متابعة وضبط التطور في مجال النقد والقرض وذلك بهدف التحكم في الإئتمان من جهة، والتقليل من مخاطر عدم إسترجاع القروض من جهة ثانية.

–ثالثا– إصلاحات سنة 1988: لقد جاءت هذه الإصلاحات كدعم للإصلاحات التي تمت سنة **1986**، فهي كانت تهدف إلى إعطاء إستقلالية أكبر للبنوك العمومية الجزائرية وذلك من خلال القانونيين **88-01** و**88- 06**، حيث شهد النظام البنكي الجزائري بداية ظهور بوادر المنافسة بين البنوك من خلال تراجع الدولة عن إلزامية توطين حسابات المؤسسات العمومية لدى بنك واحد، وأيضا تحول البنوك العمومية إلى مؤسسات عمومية إقتصادية مما جعلها تؤدي نشاطها على أساس المردودية والربح، غير أن تلك الإستقلالية لم تكن مطلقة وإنما تخضع لبعض الإجراءات والقوانين مما حد من تطور نشاطها وكذا إلى معاناة البنوك من نقص السيولة التي دفعها إلى اللجوء إلى البنك المركزي من أجل الحصول على السيولة[3].

---

[1]– لامية شهبون، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 115.

[2]– آدم حديدي، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة ميدانية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 246.

[3]– زهرة لعروسي قرين، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في إتخاذ القرارات الإئتمانية لدى البنوك الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص 103.

-رابعا- قانون النقد والقرض 1990: جاء إصدار قانون النقد والقرض **90-10** تزامنا مع صدور الإتفاقية الأولى للجنة بازل سنة **1988**، لذلك فإن صدور هذا القانون كان من شأنه تدشين مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام البنكي الجزائري تخلت فيها السلطة بشكل أكثر جرأة عن أسلوب التسيير الإداري للقرض، وتم هذا التخلي عن طريق الإقرار بمبدأ الفصل بين الجهاز التنفيذي وهيئات القرض والنقد عبر منح الإستقلالية لها[1]، وعليه فإن أهم ماجاء في هذا القانون يتمثل فيما يلي[2]:

- **الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** المقصود من وراء هذا المبدأ هو أن القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطات النقدية بحيث لم تعد كالسابق تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط؛
- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:** حيث لم تعد الخزينة حرة نفسها في اللجوء إلى عملية القرض، كما أن البنك لم يعد يمول عجزها بتلك التلقائية السابقة؛
- **الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:** إنتزعت من الخزينة صلاحية منح القروض للإقتصاد وبالمقابل أوكلت هذه المهمة للبنك؛
- **إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:** وذلك من خلال إنشاء هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض؛
- **وضع نظام بنكي على مستويين:** من خلال هذا القانون أصبح النظام يتكون من مستويين، بنك مركزي يمثل سلطة نقدية تتابع وتراقب نشاط البنوك، وبنوك تجارية مهمتها تجميع المدخرات وتوزيع القروض.

-خامسا- قانون النقد والقرض 2003: شهدت سنة **2003** تعديل قانون النقد والقرض **90 – 10** بموجب الأمر رقم **03- 11** المؤرخ في **26** أوت **2003**، بعدما لاحظت السلطات ضعف الجهاز البنكي مقارنة بالتحولات الإقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، حيث

[1]- سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية "دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة عنابة، 2017/2016، ص 59.

[2]- نوال بن خالدي ومحمد بن بوزيان، **النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نماذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية**، Les cahiers du MECAS، العدد (12)، جامعة تلمسان، 2016، ص 342.

إتضح ضعف آليات الرقابة التي يستعملها بنك الجزائر، مما سمح للسلطات العمومية بإعادة النظر في قانون النقد والقرض وإجراء بعض التعديلات عليه[1]، بحيث تتمثل أهم التعديلات التي حدثت فيما يلي[2]:

- السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:
  - ✓ الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر؛
  - ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.
- توفير أحسن حماية للبنوك لإدخار الجمهور عن طريق:
  - ✓ تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص إعتماد البنوك ومسيريها وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي؛
  - ✓ إنشاء صندوق التأمين على الودائع الذي يلزم البنوك بالتأمين على جميع الودائع؛
- تقوية الإتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة من خلال:
  - ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الموجودات والدين الخارجي؛
  - ✓ التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المالي والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

-سادسا- الأمر 10- 04 المتعلق بالنقد والقرض: إن أهم ماجاء في هذا الأمر يتمثل فيما يلي[3]:

- تتم الموافقة على إنشاء شراكة بنكية إذا كانت نسبة المساهمة الوطنية سواء كانت شريكا واحدا أو عدة شركاء لا تقل عن **51%** من رأسمال؛
- ضرورة تبني البنوك والمؤسسات المالية لنظام رقابة داخلي ونظام مراقبة مطابقة للتشريعات والقوانين والإجراءات.

[1]- نشيدة دنان، **أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 121.

[2]- عائشة سعدون، **ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 108.

[3]- سامي هباش، **مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017/2016، ص ص 154، 155.

المطلب الثاني: الهيئة المشرفة على القطاع البنكي في الجزائر

من أجل تنظيم العمل البنكي لابد من وجود هيئة عليا تشرف على سير مختلف العمليات الجارية في البنوك، ومدى إحترام القائمين على البنوك للقوانين المحلية والمعايير الدولية المنظمة للعمل البنكي، بحيث تتمثل الهيئة المخول لها القيام بهذه المهام في "**البنك المركزي**" أو ما يسمى في الجزائر "**بنك الجزائر**" الذي له إطار تنظيمي ينظم عمله وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: التطور التاريخي للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر)

لقد شهد التطور التاريخي للبنك المركزي الجزائري (**بنك الجزائر**) مرحلتين أساسيتين والمتمثلتين فيما يلي[1]:

-1- الحقبة الإستعمارية: لقد ظهرت أول مؤسسة بنكية في الجزائر بتاريخ **19 جويلية 1843** لتكون بمثابة فرع لبنك فرنسا، والتي أصدرت النقود مع نهاية سنة **1843** ولكن سرعان ما توقفت، ليتم إنشاء بنك الجزائر كبنك إصدار وإئتمان في آن واحد برأسمال يقدر بـ**3** ملايين فرنك مقسمة إلى **6** آلاف سهم تابع للقطاع الخاص، وقد إهتمت به السلطات الفرنسية ومنحته قرضا بنصف رأسماله المدفوع أي **1.5** مليون فرنك، وربطته بقيود تخص مقدار الإحتياطي وحق تعيين المدير ومدة إصدار الأوراق النقدية، وفي الفترة الممتدة من **(1880- 1900)** تعرض البنك لأزمة شديدة نتجت بسبب إسرافه في منح القروض الزراعية والعقارية بضغط من المعمرين، مما دفع السلطة الفرنسية سنة **1900** إلى إتخاذ إجراءات جذرية بشأنه تمثلت في نقل مقره إلى باريس وتغيير إسمه إلى بنك الجزائر وتونس، مع تغيير أسس الإصدار والتغطية وتخصيص **3** ملايين فرنك تكرس للتمويل الزراعي، وتعيين محافظ ونائبه مع **15** عضو يعينون من فرنسا، الجزائر وتونس، وفي **19 سبتمبر 1958** فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد إستقلالها وعاد إسمه مجددا بنك الجزائر.

-2- عهد الإستقلال: بعد حصول الجزائر على الإستقلال سنة **1962**، عملت على إسترداد سيادتها في جميع المجالات وفي أسرع وقت وخاصة في المجال النقدي، والذي تحقق في **13 ديسمبر 1962** بإنشاء البنك المركزي الجزائري والمسمى بنك الجزائر الذي ورث كل فعاليات بنك الجزائر السابق في عهد الإستعمار، وهذا

[1] – الويزة أوصغير، **دراسات إتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2018/2017، ص ص 193-195.

بموجب القانون **144/62** المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، كما تم تأسيس الخزينة الجزائرية في نفس السنة، وفي سنة **1964** تم إصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري على أساس غطاء ذهبي يعادل **0.18** غرام من الذهب للدينار، ولبنك الجزائر **48** فرع مهمته تمثيله في كل ولاية من ولايات الوطن والقيام بالمتابعة الفعالة لسير النشاط البنكي عبر الوطن، مرتبط بثلاث مديريات جهوية متواجدة في كل من مدينة الجزائر، وهران وعنابة.

ثانيا: المهام الموكلة لبنك الجزائر

تتمثل أهم المهام الموكلة لبنك الجزائر في النقاط التالية[1]:

-1- بنك الجزائر بنك الإصدار: يصدر بنك الجزائر العملة النقدية الوطنية سواء الورقية منها أو المعدنية ضمن شروط التغطية التي تتضمن السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية، سندات الخزينة، وسندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

-2- بنك الجزائر بنك الدولة: من خلال قيامه بالعمليات التالية:

- توظيف القروض التي تصدرها أو تضمنها الدولة لدى الجمهور؛
- تسيير إحتياطات الصرف والمديونية الخارجية؛
- الوكيل والمستشار المالي والنقدي للحكومة، وممثلها في المحافل الدولية والهيئات المالية والنقدية الدولية؛
- السهر على حسن سير التعهدات المالية مع الخارج، إلى جانب تقديم إقتراحات للحكومة بشأن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار والوضعية المالية العامة.

-3- بنك الجزائر بنك البنوك: من خلال قيامه بالعمليات التالية:

- إنشاء غرف المقاصة والإشراف على السير الحسن لنظم الدفع وأمنها وسلامتها، مما يسهل عملية المقاصة والتسوية بين البنوك؛
- تنظيم عمليات البنوك والمؤسسات المالية مع زبائنها؛

[1] – نوفل سمايلي، **دور البنك المركزي في مواجهة الأزمات المصرفية، دراسة حالة: بنك الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2015/2014، ص ص 142-144.

- تحديد النظم المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية خاصة تلك المتعلقة بالسيولة وعلى القدرة على الوفاء وكفاية رأسمال مما يعزز السلامة البنكية؛
- الترخيص بإعتماد البنوك والمؤسسات المالية وفق القانون الجزائري والشروط الموضوعة من قبل بنك الجزائر؛
- تطبيق العقوبات والجزاءات المختلفة على البنوك والمؤسسات المالية المخالفة للتشريعات والأنظمة البنكية السارية.

-4- بنك الجزائر منظم الإئتمان: من خلال قيامه بالعمليات التالية:

- يقوم بنك الجزائر بتحديد السياسات النقدية والإشراف عليها ومتابعتها وتقييمها؛
- يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية مشتريا وبائعا للسندات العمومية والخاصة المقبولة لإعادة الخصم أو لمنح تسبيقات؛
- يضع مقاييس وشروط السياسة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية وينفذها لتحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- الشروط التقنية لممارسة النشاط البنكي ووظيفتي الإستشارة والوساطة في المجالين البنكي والمالي.

ثالثا: تشكيلة بنك الجزائر

يتكون بنك الجزائر من تشكيلة مكملة لبعضها البعض وتساهم في تأدية مهامه، بحيث تتمثل هذه التشكيلة فيما يلي:

-1- المحافظ[1]: يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، ولايتم إنهاء مهامهم إلا بمرسوم رئاسي أيضا، ويتولى المحافظ المهام التالية:

- إدارة شؤون البنك عن طريق القيام بجميع الأعمال وإتخاذ جميع تدابير التنفيذ؛
- التوقيع بإسم بنك الجزائر على جميع الإتفاقيات والمحاضر المتعلقة بالسنوات المالية وحساب النتائج؛
- تمثيل بنك الجزائر لدى السلطات العمومية في الجزائر ولدى البنوك المركزية الأجنبية، وأيضا لدى الهيئات المالية الدولية ولدى الغير بشكل عام؛

[1] – الويزة أوصغير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

- تمثيل بنك الجزائر لدى الجهات القضائية وتولي جميع الإجراءات المتعلقة بذلك وتنظيم مصالح بنك الجزائر وتحديد مهامها وله في ذلك سلطة تعيين أعوان بنك الجزائر وترقيتهم.

-2- إدارة بنك الجزائر[1]: يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يتكون من المحافظ رئيسا، ونوابه الثلاثة إلى جانب ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الإقتصادي والمالي، ويخول لمجلس الإدارة السلطات التالية:

- ضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر؛
- يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر؛
- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة؛
- يحدد الشروط والشكل اللذين يضبط بموجبهما بنك الجزائر حساباته.

-3- مجلس النقد والقرض: نشأ هذا المجلس ليتولى مهمة إدارة السياسة النقدية في إطار القانون **90-10** وذلك بدلا من المجلس الوطني للقروض الذي تم إنشاؤه بموجب القانون السابق للبنوك الصادر سنة **1986**، وقد حددت لمجلس النقد والقرض مهام متعددة، فهو من يقوم بصياغة سياسات الإئتمان والنقد الأجنبي والإشراف على متابعة الدين الخارجي ووضع السياسات النقدية ومعاييرها، وله صلاحيات إتخاذ كل الإجراءات والقرارات اللازمة لسير الجهاز البنكي[2].

-4- اللجنة المصرفية: تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال البنكي والمالي والمحاسبي، قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا ويختاره رئيسها الأول وينتدب الثاني من مجلس الدولة ويختاره رئيس المجلس بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء، ممثل عن مجلس المحاسبة يختاره رئيس هذا المجلس من بين المستشارين الأولين، وممثل عن الوزير المكلف بالمالية، حيث يعينهم رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، وتتمثل مهمتهم في مراقبة مدى إحترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها، المعاقبة على الإختلالات التي يتم معاينتها، فحص شروط إستغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية والسهر على إحترام قواعد حسن سير المهنة[3].

[1]- نوفل سمايلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 145.
[2]- محمد طرشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 268.
[3]- الويزة أوصغير ، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

-5- المديريات العامة: يتكون بنك الجزائر من **11** مديرية عامة تتفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها **34** مديرية مركزية لتندرج بعدها الدوائر وتحتها المصالح، وتتمثل هذه المديريات في (المديرية العامة للتفتيش العام، المديرية العامة للصندوق العام، المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية، المديرية العامة للدراسات، المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي، المديرية العامة للصرف، المديرية العامة للشبكة وأنظمة الدفع، المديرية العامة لدار النقود، المديرية العامة للموارد البشرية، المديرية العامة للوسائل والإدارة والمديرية العامة للمدرسة العليا للبنوك)[1].

المطلب الثالث: البنوك المعتمدة في الجزائر

وفقا للمقرر رقم **18-01** الصادر عن "**بنك الجزائر**" والمؤرخ في **2** جانفي **2018**،المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، فإن عدد البنوك المعتمدة يقدر بـ**20** بنك[2]، بحيث تتمثل قائمة هذه البنوك فيما يلي:

-أولا- البنك الوطني الجزائري: يعتبر أول بنك تجاري وطني، تم إنشائه بتاريخ **13** جوان **1966**، وفي سنة **1982** تم إعادة هيكلته، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "**بنك الفلاحة والتنمية الريفية**" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي، وفي جوان **2009** تم رفع رأسماله من **14600** مليار دينار جزائري إلى **41600** مليار دينار جزائري، ويحوز البنك على أكثر من **2.5** مليون من الخواص والمؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام، كما يضع تحت تصرف زبائنه **211** وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها **17** مديرية جهوية للإستغلال[3].

-ثانيا- بنك الفلاحة والتنمية الريفية: يعتبر مؤسسة مالية عمومية تم إنشائها في **13** مارس **1982**، تتمثل مهمته الرئيسية في تطوير القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية، يقدر رأسماله بـ**54** مليار دينار جزائري، كما تقدر شبكته الحالية بـ **300** وكالة و**39** مديرية جهوية، كما يضم أكثر من **7000** موظف وإطار على مستوى الهياكل المركزية، الجهوية و المحلية[4].

[1] - المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، الصادرة في 28 /01/ 2018، ص 27.

[3] -http://www.bna.dz/index.php/ar/عن-البنك-الوطني-الجزائري/التعريف-بالبنك.html Accessed May 25, 2018.

[4] -https://www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr Accessed May, 25, 2018.

–ثالثا– بنك الجزائر الخارجي: تم إنشائه **1** أكتوبر **1967** وفقا للأمر رقم **67-204** على شكل مؤسسة وطنية[1].

–رابعا– القرض الشعبي الجزائري:هو عبارة عن مؤسسة بنكية تابعة للقطاع العمومي، تأسس في **14** ماي **1966** بموجب القانون **366/66**، برأسمال يقدر بـ **15** مليون دج، وهو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر[2].

–خامسا– بنك التنمية المحلية: تأسس بنك التنمية المحلية سنة **1982** إثر عملية إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، وهو بنك عمومي يعرف ببنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى كونه بنك التجارة بمفهومها الواسع وبنك المهن الحرة، الأفراد والعائلات، كما يقوم البنك بجميع العمليات التي تسند للبنوك التجارية كتلقي الأموال من الجمهور، عمليات القرض وتقديم وسائل الدفع للزبائن وإدارة هذه الوسائل[3].

–سادسا– الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (بنك): تأسس الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط فعليا في **10** أوت **1964** على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات والبلديات الجزائرية، وتمثلت مهامه الأساسية في جمع أموال التوفير، وفي سنة **1997** عدل الصندوق نظامه الأساسي بحصوله على ترخيص كبنك، إذ أصبح بإمكانه القيام بكل العمليات البنكية بإستثناء عمليات التجارة الخارجية[4].

–سابعا– بنك البركة الجزائري: يعتبر أول بنك برأسمال مختلط (**عام وخاص**)، تم إنشائه في **20** ماي **1991** وبدأ مزاولة نشاطة بصفة رسمية في شهر سبتمبر **1991**، برأسمال يقدر بـ **500** مليون دينار جزائري وذلك بمساهمة كل من "**بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري**" و "**مجموعة البركة المصرفية البحرينية**"[5].

---

[1] - https://www.bea.dz Accessed May 25, 2018.

[2]– نبوية عيسي ونصيرة أوبختي، **المهارات القيادية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة المصرفية "دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية تلمسان"**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد (1)، العدد (4)، المركز الجامعي ميلة، 2017، ص 233.

[3]– خديجة إمان عماروش، **بطاقات الإئتمان في الجزائر –دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية (BDL)**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد (12)، العدد (24)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2017، ص 65.

[4] - https://ar.wikipedia.org/wiki/الصندوق_الوطني_للتوفير_والاحتياط Accessed May 26, 2018.

[5]- http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28 Accessed May 25, 2018.

-ثامنا- مصرف السلام الجزائر: تم إعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر **2008**، بحيث يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته[1].

-تاسعا- المؤسسة العربية المصرفية: يعد أول بنك دولي خاص مرخص بموجب القانون بالجزائر في **28** سبتمبر **1998**، وذلك بمساهمة كل من " المؤسسة العربية المصرفية **87.62%**"، "الشركة العربية للإستثمار السعودية **4.18%**"، "الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين الجزائرية **2.09%**"، "المؤسسة الدولية المالية واشنطن **1.85%**" و"شركات جزائرية خاصة أخرى **4.26%**"[2].

-عاشرا- البنك العربي الجزائر: تم تأسيسه وفقا للمقرر رقم **02-01** الصادر عن بنك الجزائر والمؤرخ في **15 أكتوبر 2001** والمتضمن إعتماد فرع بنك، بحيث أهم ماجاء في مادته الأولى "يتم إعتماد "**البنك العربي الجزائر**"، بصفته فرعا للبنك الأجنبي، البنك العربي الذي يقع مقره بـ"**عمان**" الأردن، كما يخصص "**البنك العربي عمان**" رأسمال لهذا الفرع مبلغا قدره **500** مليون دج"[3].

-حادي عشر- بنك الخليج الجزائر: بنك تجاري يخضع للقانون الجزائري، وهو شركة تابعة لمجموعة بنك **"Burgan"**، بدأ نشاطه في الجزائر في مارس **2004** برأسمال يقر **10** مليار دج، تتمثل مهمته الرئيسية في المساهمة في التنمية الإقتصادية والمالية للجزائر من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية للمؤسسات والمهنيين والخواص، كما يقدم أيضا منتجات بنكية مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية[4].

-ثاني عشر- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر: تم تأسيسه في أكتوبر **2003** برأسمال بلغ **10** مليار دج،، وكانت حصة بنك الإسكان للتجارة والتمويل تبلغ **61.2%**، ولاحقا تم رفع حصته إلى أن أصبحت **85%** في سنة **2014**، يقدم البنك مجموعة كبيرة من الخدمات البنكية في السوق الجزائري لعملائه في قطاعي الأفراد والشركات والذي يعمل على خدمتهم من خلال **7** فروع موجودة حاليا[5].

-ثالث عشر- Trust Bank Algeria (TBA): هو بنك تابع لمجموعة " **NEST INVESTMENTS HOLDING, LTD"**، والتي يوجد مقرها بـ **"قبرص"** والتي تمتلك عائلة **"أبو نهل"**

[1]- http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3 Accessed May 25, 2018.
[2]- https://www.bank-abc.com/Ar/ABCWorld/Africa/Algeria/Pages/default.aspx Accessed May 25, 2018.
[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادرة في 25/11/ 2001، ص 24.
[4] - https://www.agb.dz/article-view-1.html Accessed May 26, 2018.
[5]-https://www.hbtf.com/ar/network-the-housing-bank-for-trade-and-finance-algeria Accessed May 26, 2018.

غالبية رأسمالها، بدأ نشاطه في الجزائر سنة **2003** برأسمال يقدر بـ **750** مليون دج وهو يخضع لأحكام القانون الجزائري[1].

– رابع عشر– Natixis Algérie: هو مؤسسة تابعة لمجموعة **(BPCE)** تم إنشائه في الجزائر سنة **1999**، يوظف حوالي **800** موظف ولديه **28** وكالة على مستوى القطر الجزائري، يقدم خدمات ومنتجات مالية للمؤسسات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة وكذلك للمهنيين والخواص الجزائريين[2].

–خامس عشر– BNP Paribas El Djazaïr: هو شركة ذات أسهم برأسمال يقدر بـ **10** مليار دج ممول **100%** من طرف مجموعة **"BNP Paribas"**، تم تأسيسه سنة **2002**، يملك **71** وكالة موجودة على مستوى **19** ولاية[3].

–سادس عشر– FRANSABANK El Djazaïr: شركة ذات أسهم برأسمال مختلط أغلبيته **"لبناني"** ، بدأ نشاطه في الجزائر في **1** أكتوبر **2006**، يعرض على عملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة منتجات وخدمات بنك تجاري دولي، البنك متواجد حاليا بولايات (الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة، سطيف وبجاية)[4].

–سابع عشر–Société Générale Algérie: هو بنك مملوك **100%** لمجموعة **" Société Générale"**، ويعتبر من أوائل البنوك الخاصة التي تأسست في الجزائر منذ عام **2000**، لديه شبكة تنمو بإستمرار تقدر بـ **87** وكالة تجارية، يقدم البنك مجموعة متنوعة ومبتكرة من الخدمات البنكية لأكثر من **370** ألف زبون من الأفراد والمهنيين والمؤسسات[5].

–ثامن عشر– H.S.B.C Algeria: في سنة **2008** قام بنك **"HSBC France"** بإنشاء **" H.S.B.C Algeria "**، وفي سنة **2009** سمح مجلس النقد والقرض بتحويل وصاية **"H.S.B.C Algeria"** التابع لـ**"HSBC France"** إلى **"بنك HSBC الشرق الأوسط المحدود"**، يقدم البنك خدمات بنكية للمؤسسات والأفراد[6].

---

[1]- http://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation Accessed May 26, 2018.
[2]- https://www.natixis.dz/nous-connaitre/ Accessed May 26, 2018.
[3] - http://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/bnp-paribas-el-djazair/histoire/ Accessed May26, 2018.
[4]- https://www.fransabank.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=3&Itemid=161 Accessed May26, 2018.
[5] - https://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html Accessed May 26, 2018.
[6] - http://www.about.algeria.hsbc.com/fr-fr/hsbc-in-algeria Accessed May26, 2018.

-تاسع عشر- Crédit Agricole- Corporate & Investment Bank Algérie: هذا البنك متواجد في الجزائر منذ سنة **1998**، بحيث قام بالعديد من الروابط القوية مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية ، خاصة في قطاعات (**الإتصالات، الطاقة، البنية التحتية، الزراعة الغذائية والنقل**)[1].

-عشرون- Citibank N.A. Algeria: تأسس البنك سنة **1991** وهو مؤسسة تابعة لـ**"Citibank"**، ومن بين الخدمات التي يقدمها البنك تمويل عمليات الإستيراد والتصدير[2].

من خلال ما سبق يمكن تلخيص البنوك المعتمدة في الجزائر في الشكل التالي:

[1] - https://www.ca-cib.fr/notre-reseau/middle-east-and-north-africa-mena/algerie Accessed May 26, 2018.
[2] - https://www.bloomberg.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapId=78726008 Accessed May26, 2018.

الشكل (4-1): البنوك المعتمدة في الجزائر حسب التحديث الجديد 2018

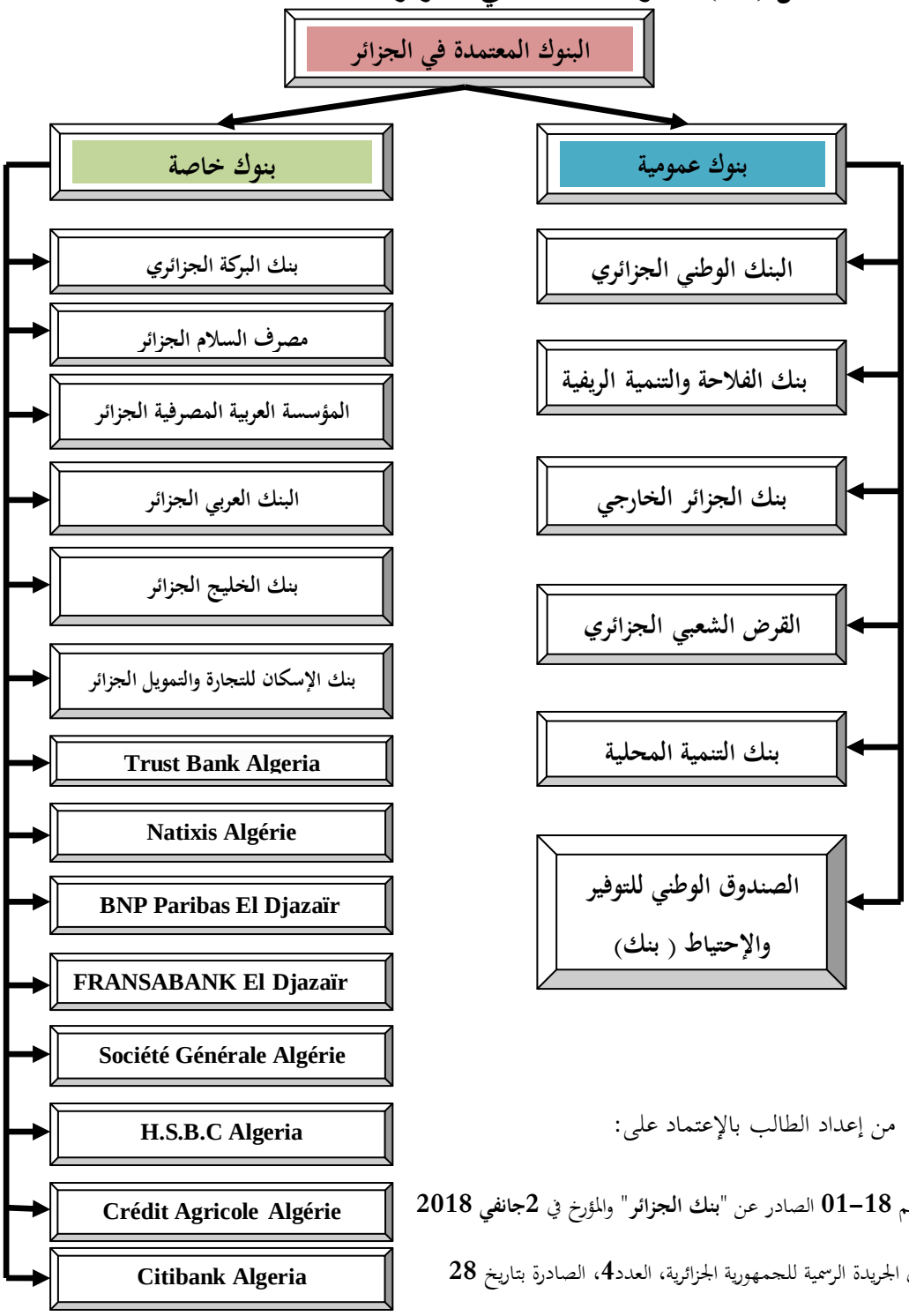

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على:

- المقرر رقم **18-01** الصادر عن "**بنك الجزائر**" والمؤرخ في **2جانفي 2018** والصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد**4**، الصادرة بتاريخ **28 جانفي 2018**، ص**27**.
- المواقع الرسمية للبنوك.
- **http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf Accessed June20, 2018.**

المبحث الثاني: منهجية الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة وخصائصها، ومن ثم إلى مصادر جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة بالإضافة إلى أداة القياس ومدى صدقها، وفي الأخير التطرق إلى أساليب المعالجة الإحصائية.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة

سنوضح في هذا المطلب المجتمع الذي أسقطنا عليه دراستنا وخصائصه، وذلك من خلال تحديد الجهة المعنية وظروف توزيع الإستبانات عليها، بالإضافة إلى تحديد نتائج توزيع الإستبانات المتحصل عليها بعد عملية فرز الصالحة منها للتحليل وغير الصالحة.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع بحثنا والموسوم بـ " **التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية**"، فإن مجتمع دراستنا يتمثل في **البنوك العاملة في الجزائر** والبالغ عددها **20** بنك، والتي تتكون من **6** بنوك عمومية و**14** بنكا خاص، بحيث قمنا بإتباع أسلوب الحصر الشامل، من خلال توزيع الإستبانات على جميع المديريات العامة لهذه البنوك والمتواجدة بـ "**الجزائر العاصمة**"، والتي تضم المديريات الخاصة بـ (**التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، المحاسبة والمالية، لجنة التدقيق ولجنة المخاطر**) وهذا ما يتناسب مع طبيعة موضوعنا، بالإضافة إلى توزيع بعض الإستبانات في المديرية الفرعية للمؤسسات المصرفية والمالية بوزارة المالية، ويعود سبب ذلك لوجود لجان التدقيق الخاصة بالبنوك العمومية بوزارة المالية، ولتوضيح مجريات عملية توزيع الإستبانات، لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-1): عدد الإستبانات الموزعة والمسترجعة

الرقم	إسم البنك أو الهيئة	عدد الإستبانات الموزعة	عدد الإستبانات المسترجعة
01	البنك الوطني الجزائري Banque Nationale d'Algérie ***(BNA)***	14	7
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque de l'Agriculture et du Développement Rural ***(BADR)***	12	12
03	القرض الشعبي الجزائري Crédit Populaire d'Algérie ***(CPA)***	13	10
04	بنك الجزائري الخارجي Banque Extérieure d'Algérie ***(BEA)***	7	6
05	بنك التنمية المحلية Banque de Développement Local ***(BDL)***	16	16
06	مصرف السلام الجزائر ALSALAM BANK Algeria	2	1
07	بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر– The Housing Bank for Trade & Finance – Algeria-	6	6
08	البنك العربي الجزائر Arab Bank Algeria	3	3
09	بنك البركة الجزائري Banque Elbaraka d'Algérie	13	12
10	الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط (بنك) Caisse Nationale d'Épargne et de Prévoyance - Banque- ***(CNEP- Banque)***	7	5
11	**Société Générale Algérie**	14	0
12	**Trust Bank Algeria**	10	9
13	**Natixis Algérie**	14	0
14	المؤسسة العربية المصرفية – الجزائر– Arab Banking Corporation – Algeria-***(ABC Bank)***	رفض إستلام الإستبيان	
15	بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria ***(AGB)***	رفض إستلام الإستبيان	
16	**Citibank Algeria**	رفض إستلام الإستبيان	

17	BNP Paribas El Djazaïr	رفض إستلام الإستبيان	
18	Crédit Agricole- Corporate & Investment Bank Algérie	رفض إستلام الإستبيان	
19	H.S.B.C Algeria	رفض إستلام الإستبيان	
20	FRANSABANK El Djazaïr	رفض إستلام الإستبيان	
21	وزارة المالية	3	1
المجموع		134	88

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول **(4-1)** يتضح لنا بأن عدد البنوك التي إستلمت الإستبانات تقدر بـ **13** بنكا من مجموع **20** بنكا، تتمثل في **6** بنوك عمومية و**7** بنوك خاصة، أما البنوك **7** المتبقية التي رفضت إستلام الإستبانات بحجة "**السر المهني**" كلها بنوك خاصة، أما إجمالي الإستبانات الموزعة على البنوك يقدر بـ **134**، تم إسترجاع منها **88** إستبانة، أي **46** إستبانة لم يتم إسترجاعها بسبب الإنشغالات اليومية للإطارات المتواجدة بالبنوك (**إجتماعات، دورات تدريبية، ملتقيات...إلخ**)، بالإضافة إلى التقصير من بعض الإطارات من خلال عدم إعطاء الإهتمام الكامل للبحوث العلمية.

أما الإستبانات الصالحة للتحليل تم قبول **66** إستبانة من مجموع **88** المسترجعة، أي **22** إستبانة غير صالحة للتحليل بسبب عدم إتمام الإجابات الخاصة بكل محاور الدراسة، أو إعطاء أكثر من إجابة على عبارة واحدة، ولتوضيح نتائج عملية توزيع الإستبانات لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-2): نتائج عملية توزيع الإستبانات

عدد الإستبانات الموزعة	**134**
عدد الإستبانات المسترجعة	**88**
عدد الإستبانات غير المسترجعة	**46**
عدد الإستبانات غير صالحة للتحليل	**22**
عدد الإستبانات الصالحة للتحليل	**66**

المصدر: من إعداد الطالب.

ثانيا: خصائص عينة الدراسة

يتسم أفراد العينة بعدة صفات وخصائص يمكن توضيحها فيما يلي:

-1- توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي: لتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
شهادة مهنية	2	%3
ليسانس	33	%50
ماستر	27	%40.9
ماجستر	3	%4.5
دكتوراه	1	%1.5
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

الشكل (4-2): دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

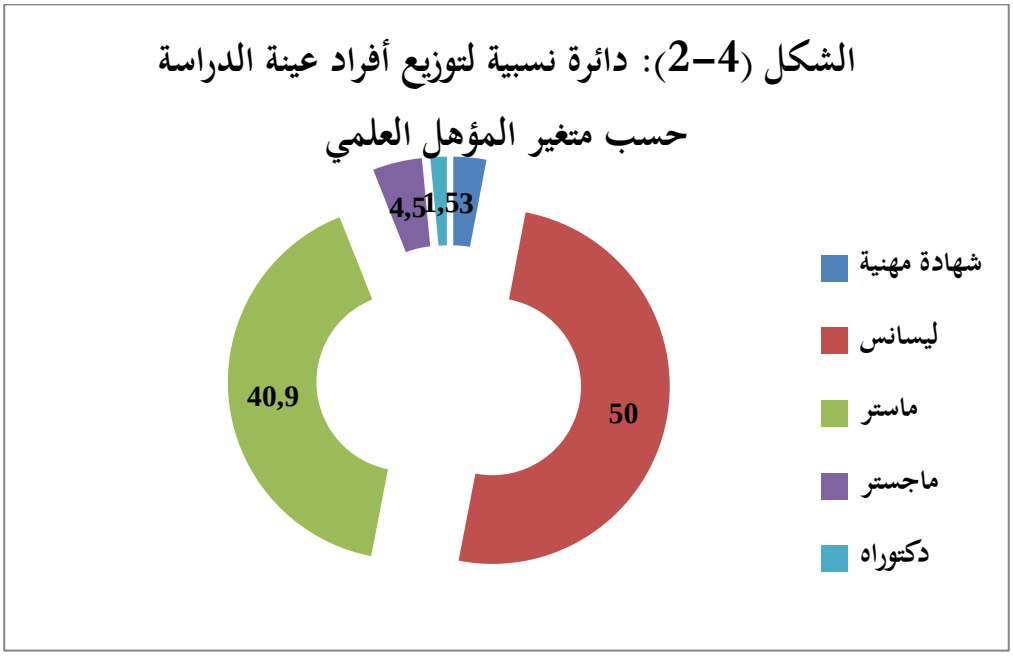

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الجدول **(4-3).**

من خلال نتائج الجدول **(4-3)**، يتبين لنا بأن معظم أفراد عينة الدراسة يمتلكون شهادات جامعية بإستثناء فردين يمتلكون شهادة مهنية بنسبة **3%** من المجموع الكلي لأفراد العينة، بحيث تتقدم الشهادات الجامعية شهادة ليسانس بنسبة **50%**، ثم شهادة الماستر بنسبة **40.9%**، ثم شهادة الماجستر بنسبة **4.5%**، وأخيرا شهادة الدكتوراه بنسبة **1.5%** ، وهذا مؤشر إيجابي يسمح بتحسين مردودية البنوك من خلال تقديم خدمات بنكية عصرية تتماشى مع مختلف التحولات التي يشهدها الإقتصاد العالمي.

-2- توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص العلمي: لتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة %
محاسبة	4	%6.1
محاسبة وتدقيق	9	%13.6
محاسبة وجباية	0	0
محاسبة ومالية	14	%21.2
مالية وبنوك	18	%27.3
مالية وتأمينات	1	%1.5
إدارة أعمال	2	%3
تسويق وتجارة دولية	1	%1.5
أخرى	17	%25.8
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

الشكل (4-3):دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي

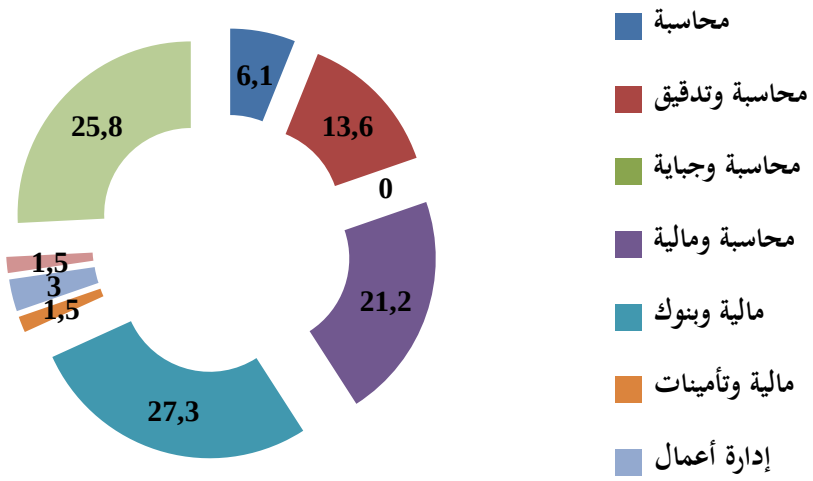

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الجدول **(4-4)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-4)**، يتبين لنا بأن تخصص "**مالية وبنوك**" يمثل أكبر نسبة تقدر بـ **27.3%** وذلك نظرا لطبيعة القطاع الذي يعملون فيه (**قطاع البنوك**)، ثم يليه التخصص العلمي المسمى "**أخرى**" والذي يضم تخصصات لم يتم ذكرها في الجدول **(4-4)** بنسبة تقدر بـ **25.8%**، ثم يليه في المرتبة الثالثة تخصص "**محاسبة ومالية**" بنسبة تقدر بـ **21.2%**، ثم يليه في المرتبة الرابعة تخصص "**محاسبة وتدقيق**" بنسبة **13.6%**، ثم يليه في المرتبة الخامسة تخصص "**محاسبة**" بنسبة **6.1%**، ثم يليه في المرتبة السادسة تخصص "**إدارة أعمال**" بنسبة **3%**، ثم يليه في المرتبة السادسة تخصص "**تسويق وتجارة دولية**" بنسبة **1.5%**، وأخيرا تخصص "**محاسبة وجباية**" بنسبة **0%**.

وعلى العموم فإن معظم تخصصات أفراد عينة الدراسة تتلائم مع المديريات واللجان التي يشرفون عليها، بإستثناء بعض التخصصات التي تضمنها التخصص العلمي المسمى "**أخرى**" مثل تخصص إعلام آلي، بحيث صادفنا مدقق داخلي لإحدى البنوك الخاصة يمتلك شهادة جامعية في الإعلام الآلي ولا يمتلك أي شهادة جامعية أخرى في تخصصات (البنوك، المالية، المحاسبة والتدقيق) وغيرها من التخصصات التي تتوافق مع العمليات والإجراءات الجارية بالبنوك، مما سيؤثر على فعالية إجراءات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بالبنوك.

-3- توزيع أفراد العينة حسب متغير الجهة الموزع إليها: لتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجهة الموزع إليها لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-5): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجهة الموزع إليها

الجهة الموزع إليها	التكرار	النسبة %
قسم التدقيق الداخلي	25	%37.8
قسم إدارة المخاطر	29	%43.9
قسم المالية والمحاسبة	11	%16.7
لجنة التدقيق	1	%1.5
لجنة المخاطر	0	0
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

الشكل (4-4): دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجهة الموزع إليها

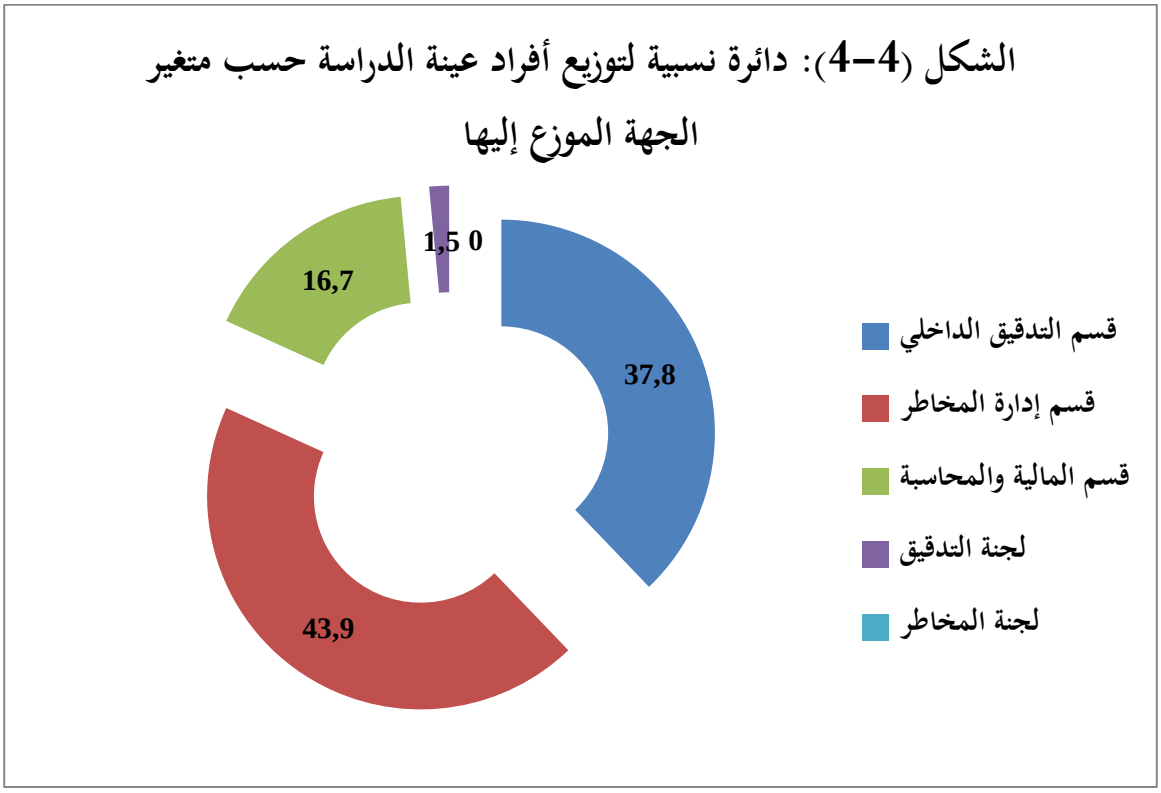

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الجدول **(4-5)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-5)**، يتبين لنا بأن الجهة الأكثر إستلاما للإستبانات هي "**قسم إدارة المخاطر**" بنسبة **43.9%**، ثم تليها في المرتبة الثانية"**قسم التدقيق الداخلي**" بنسبة **37.8%**، ثم تليها في المرتبة الثالثة "**قسم المحاسبة والمالية**" بنسبة **16.7%**، ثم تليها في المرتبة الرابعة "**لجنة التدقيق**" بنسبة **1.5%** وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب السابقة، ويعود سبب ذلك لصعوبة الإتصال بأعضاء لجان التدقيق الخاصة بالبنوك العمومية والتي تتواجد بوزارة المالية، بالإضافة إلى عدم تواجد أعضاء لجان التدقيق الخاصة بالبنوك الخاصة بالجزائر، أما المرتبة الأخيرة عادت لـ "**لجنة المخاطر**" بنسبة **0%**، ويعود سبب ذلك لغياب لجان المخاطر على مستوى البنوك العمومية بسبب عدم وجود إطار قانوني يلزم البنوك العمومية بتشكيل لجنة المخاطر، أما فيما يخص البنوك الخاصة فمعظمها لديها لجنة المخاطر لكن غير متواجدة بالجزائر.

-4- توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية: لتوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-6): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	10	**%15.2**
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	28	**%42.4**
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	8	**%12.1**
من 15 سنة فما فوق	20	**%30.3**
المجموع	**66**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

الشكل (4-5): دائرة نسبية لتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

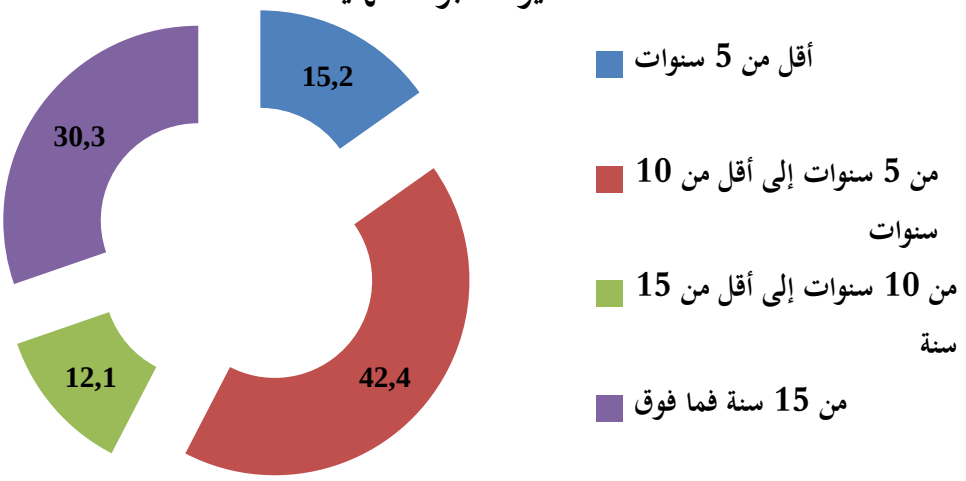

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج الجدول **(4-6)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-6)**، يتبين لنا بأن الفئة التي لديها خبرة مهنية تتراوح ما بين "**5سنوات إلى أقل من 10 سنوات**" تمثل أكبر نسبة والمقدرة بـ **42.4%**، ثم تليها في المرتبة الثانية الفئة التي لديها خبرة مهنية "**أكثر من 15 سنة**" بنسبة تقدر بـ**30.3 %**، وهذا يعني أن تقريبا ثلث أفراد عينة الدراسة لديهم كفاءة مهنية ستنعكس بالإيجاب على الأداء العام للبنوك، ثم تليها في المرتبة الثالثة الفئة التي لديها خبرة مهنية "**أقل من 5 سنوات**" بنسبة تقدر بـ **15.2%**، وفي الأخير الفئة التي لديها خبرة مهنية تتراوح ما بين "**10 سنوات إلى أقل من 15 سنة**" بنسبة تقدر بـ **12.1%**.

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات وأداة القياس

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق لمصادر جمع البيانات، بالإضافة إلى أداة القياس وإجراءات التأكد من مدى صدقها، من خلال الصدق الظاهري والصدق البنائي.

أولا: مصادر جمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات فيما يلي:

-1- مصادر جمع البيانات الأولية: من أجل إعداد أداة القياس المستخدمة في دراستنا والمتمثلة في "**الإستبانة**"، قمنا بجمع البيانات الأولية إنطلاقا مما تطرقنا إليه في الجانب النظري من أجل تغطية كل جوانب موضوعنا والتأكد من مدى تطبيق المفاهيم والمعايير والنماذج الخاصة بدراستنا في المجال العملي.

-2- مصادر جمع البيانات الثانوية: إعتمدنا على مجموعة من الكتب الورقية والإلكترونية، المجلات العلمية سواء كانت جزائرية أو أجنبية وباللغتين العربية والإنجليزية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، بالإضافة إلى المواقع الرسمية للهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة في مجالات (**التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر**).

ثانيا: أداة القياس

بعد جمعنا للبيانات اللازمة لدراستنا، ومن أجل تغطية كل متغيراتها والإجابة على مختلف الأسئلة والفرضيات، قمنا بإعداد إستبانة تتضمن أربعة محاور باللغتين العربية والفرنسية (**أنظر الملحق رقم 1**)، حتى يتسنى لجميع الإطارات والأفراد العاملين في البنوك من فهمها وتقديم إجابات موضوعية، وتتمثل هذه المحاور فيما يلي:

-1- المحور الأول: يتضمن أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية (**المتغيرات الوسيطية الديموغرافية**) لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في (**المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الجهة الموزع إليها والخبرة المهنية**).

-2- المحور الثاني: يتضمن أسئلة تتعلق بالمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**) والتي يبلغ عددها الإجمالي **23** سؤال موزعة على ثلاثة أبعاد على النحو التالي:

- البعد الأول (**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي**) **7** أسئلة؛

- البعد الثاني (**قواعد السلوك المهني**) **8** أسئلة؛
- البعد الثالث (**أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**) **8** أسئلة.

-3- المحور الثالث: يتضمن أسئلة متعلقة بالمتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**) والتي يبلغ عددها **8** أسئلة.

-4- المحور الرابع: يتضمن أسئلة متعلقة بالمتغير التابع (**إدارة المخاطر**) والتي يبلغ عددها الإجمالي **8** أسئلة.

ثالثا: صدق أداة القياس

من أجل التأكد من مدى صدق أداة القياس المستعملة في دراستنا، قمنا بالإجراءات التالية:

-1- الصدق الظاهري: بعد إعدادنا للإستبانة قمنا بتوزيعها على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في مجال المحاسبة والتدقيق من أجل تحكيمها والبالغ عددهم **5** أساتذة (**أنظر الملحق رقم 2**)، بحيث ساهمت نصائحهم وتوجيهاتهم في تحسين الشكل العام للإستبانة، من خلال حذف بعض العبارات المتكررة أو إضافة عبارات أخرى من أجل تغطية كل جوانب دراستنا، بالإضافة إلى إعادة ترتيب بعض العبارات التي كانت مرتبة ترتيبا غير منطقي.

-2- الصدق البنائي: إستخدمنا إختبار " **Cronbach Alpha** " لقياس درجة الإتساق الداخلي للعبارات، بحيث نتائج هذا الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4-7): إختبار " Cronbach Alpha " لمتغيرات الدراسة

المتغير	الأبعاد	عدد العبارات	Cronbach Alpha
التدقيق الداخلي (**المتغير مستقل**)	**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي**	**7**	**0.736**
	قواعد السلوك المهني	**8**	
	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	**8**	
نظام الرقابة الداخلية (**المتغير الوسيطي الوظيفي**)		**8**	**0.726**
إدارة المخاطر البنكية (**المتغير التابع**)		**8**	**0.857**
Cronbach Alpha الإجمالي		**39**	**0.858**

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

من خلال الجدول **(4-7)**، نلاحظ أن قيمة **"Cronbach Alpha"** الإجمالية لأداة القياس بلغت **0.858**، أي **85.8%** وهي نسبة مقبولة لتحقيق أهداف دراستنا التطبيقية.

-3- المقياس المستخدم: إستخدمنا مقياس **"Likert الخماسي"** من أجل قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الإستبانات المقدمة إليهم، ولتوضيح ترتيب الإجابات لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-8): مقياس "Likert الخماسي"

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
العلامة	1	2	3	4	5

المصدر:"محمد خير" سليم أبوزيد، **التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برمجية SPSS،(15-16) Version**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ودار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، **2010**، ص **27**. (بتصرف)

المطلب الثالث: أساليب المعالجة الإحصائية

من أجل القيام بالمعالجة الإحصائية لدراستنا، إستخدمنا مجموعة من الأساليب والمتمثلة فيما يلي:

-1- مقاييس النزعة المركزية: تعرف بأنها الرقم الذي تتمركز حوله البيانات[1]، ومن بين مقاييس النزعة المركزية التي قمنا باستخدامها، إستخدمنا **"المتوسط الحسابي"** الذي يعرف على أنه "حاصل مجموع القيم على عددها"[2].

-2- مقاييس التشتت (التباين): هي تلك المقاييس التي توضح كميا مدى تشتت البيانات عن بعضها البعض، أو مدى تباعد وتقارب البيانات عن نقطة التمركز (**المتوسط**)[3]، ومن بين مقاييس التشتت إستخدمنا **"الإنحراف المعياري"** الذي يعرف على أنه " هو الجذر التربيعي الموجب للتباين، ويقيس تشتت البيانات عن المتوسط الحسابي"[4].

-3- الإنحدار الخطي البسيط: يستخدم الإنحدار الخطي البسيط عند دراسة العلاقة السببية بين متغيرين فقط، أحدهما متغير مستقل والآخر متغير تابع[5].

[1]- طارق عطية عبد الرحمن، **دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الإجتماعية، منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2013، ص 165.

[2]- سعد بن سعيد القحطاني، **الإحصاء التطبيقي، المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر إستخداما في الدراسات والبحوث الإجتماعية والإنسانية بإستخدام SPSS**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 119.

[3]- **المرجع السابق**، ص120.

[4]- طارق عطية عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

[5]- **المرجع السابق**، ص211.

-4- معامل الإرتباط بيرسون: معامل الإرتباط بيرسون هو مقياس للعلاقة الثنائية الخطية بين متغيرين[1]، ويرمز لمعامل الإرتباط بيرسون بالرمز **(r)**، وهو مؤشر وصفي كمي تتراوح قيمته بين **(-1) و (+1)**، أي أن **(1+ ≥ r ≥1-)** حيث الإشارة الموجبة تدل على أن المتغيرين مرتبطان طرديا والإشارة السالبة تعني الإرتباط العكسي بين المتغيرين[2].

-5- تحليل التباين الأحادي: يستخدم أسلوب تحليل التباين الأحادي (**One Way ANOVA**)، عندما يكون المتغير المستقل **(X_i)** من النوع المصنف ويمثل عدد المجتمعات (المجموعات)، أما المتغير التابع **(Y_{ij})** فإنه يمثل المشاهدات[3].

-6- المتوسط الحسابي ودرجته: لتحديد قيم المتوسط الحسابي، كونها في أي فئة فيتم ذلك من خلال إيجاد طول المدى **(5-4 =1)**، ثم قسمة المدى على عدد الفئات **(4÷ 5=0.8)**، وبعد ذلك يضاف **(0.80)** إلى الحد الأدنى للمقياس[4]، ولتوضيح أكثر لدينا الجدول التالي:

الجدول (4- 9): درجات توزيع قيم المتوسط الحسابي

قيم المتوسط الحسابي	مقياس ليكرت الخماسي	درجة التقدير
[1.00، 1.80]	غير موافق بشدة	منخفض جدا
[1.81، 2.60]	غير موافق	منخفض
[2.61، 3.40]	محايد	متوسط
[3.41، 4.20]	موافق	مرتفع
[4.21، 5.00]	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: محمد فلاق، **مساهمة المسؤولية الإجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال " دراسة ميدانية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014/2013، ص 254.

[1]- حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية،الأردن، 2013، ص 137.

[2]- سعد بن سعيد القحطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 215.

[3]- حسن ياسين طعمة وإيمان حسين حنوش، **الإحصاء الإستدلالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2012، ص 223.

[4]- رضوان أنساعد، **التسويق الصحي كمدخل لتدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الصحية الخاصة – تجارب دولية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2015/2014، ص 205.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة وتحليلها

سنحاول من خلال هذا المبحث، تحليل بيانات الإستبانة بعد معالجتها إحصائيا بواسطة برنامج **SPSS24**، ومعرفة توجهات ومدى إستجابة أفراد العينة، بالإضافة إلى إختبار صحة الفرضيات من عدمها.

المطلب الأول: تحليل البيانات ومناقشة أسئلة الدراسة

سنقوم في هذا المطلب بتحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات (**المستقل، الوظيفي والتابع**)، والقيام بمناقشة نتائجها وترتيبها حسب الأهمية لإتجاهات إستجابات أفراد العينة.

أولا: النتائج الخاصة بالمتغير المستقل (التدقيق الداخلي)

إن النتائج الخاصة بالمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**) تتمثل في نتائج أبعاده الثلاثة والمتمثلة فيما يلي:

-1- نتائج البعد الأول (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي): لتوضيح نتائج هذا البعد لدينا الجدول التالي:

الجدول(4-10): نتائج البعد الأول (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)

العبارات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
يمارس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مهامه وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (**IIA**)	التكرار	3	8	6	34	15	3.75	1.08	مرتفع	5
	النسبة	4.5	12.1	9.1	51.5	22.7				
يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك بالمتابعة اليومية لأعضاء قسمه، لمعرفة مدى تطبيقهم للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي	التكرار	2	7	13	36	8	3.62	0.94	مرتفع	7
	النسبة	3	10.6	19.7	54.5	12.1				
تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخليين في مهامهم التوكيدية والإستشارية	التكرار	1	0	4	43	17	4.15	0.66	مرتفع	2
	النسبة	1.5	0	6.1	65.2	25.8				
تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تحسين (**عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر**) بالبنك	التكرار	0	0	4	35	26	4.93	4.91	مرتفع جدا	1
	النسبة	0	0	6.1	53	39.4				
تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز إستقلالية قسم التدقيق الداخلي بالبنك	التكرار	1	2	13	31	19	3.98	0.86	مرتفع	3
	النسبة	1.5	3	19.7	47	28.8				
يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي بالبنك للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي	التكرار	4	2	12	34	14	3.78	1.01	مرتفع	4
	النسبة	6.1	3	18.2	51.5	21.2				
يتابع أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك التحديثات الجديدة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية	التكرار	3	5	18	26	14	3.65	1.04	مرتفع	6
	النسبة	4.5	7.6	27.3	39.4	21.2				
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام							3.98	1.5	مرتفع	

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-10)**، والتي تتضمن ترتيب عبارات البعد الأول (**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي**) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الرابعة "**تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تحسين (عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر) بالبنك**" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره **"4.93"** وإنحراف معياري قدره **"4.91"**، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الثالثة "**تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخليين في مهامهم التوكيدية والإستشارية**" بمتوسط حسابي قدره **"4.15"** وإنحراف معياري قدره **"0.66"**، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الخامسة " **تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز إستقلالية قسم التدقيق الداخلي بالبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"3.98"** وإنحراف معياري قدره **"0.86"**، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السادسة "**يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي بالبنك للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي**" بمتوسط حسابي قدره **"3.78"** وإنحراف معياري قدره **"1.01"**، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الأولى " **يمارس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مهامه وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)**" بمتوسط حسابي قدره **"3.75"** وإنحراف معياري قدره **"1.08"**، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "**يتابع أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك التحديثات الجديدة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.65"** وإنحراف معياري قدره **"1.04"**، ثم تليها في المرتبة السابعة والأخيرة العبارة الثانية " **يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك بالمتابعة اليومية لأعضاء قسمه، لمعرفة مدى تطبيقهم للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي**" بمتوسط حسابي قدره **"3.62"** وإنحراف معياري قدره **"0.94"**.

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت بين "**مرتفعة**" و"**مرتفعة جدا**" ، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "**مرتفعة**" بمتوسط حسابي عام يقدر بـ **"3.98"** وإنحراف معياري عام يقدر بـ **"1.5"**، مما يدل على "**تطبيق البنوك التي كانت محل الدراسة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي**".

-2- نتائج البعد الثاني (قواعد السلوك المهني): لتوضيح نتائج هذا البعد لدينا الجدول التالي:

الجدول(4-11): نتائج البعد الثاني (قواعد السلوك المهني)

العبارات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك يمتلكون المعارف الكافية المتعلقة بقواعد السلوك المهني	التكرار	0	2	12	37	15	3.98	0.73	مرتفع	3
	النسبة	0	3	18.2	56.1	22.7				
تعتبر قواعد السلوك المهني (**الموضوعية، الكفاءة، السرية والنزاهة**) ضرورية لتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك	التكرار	0	0	3	33	30	4.40	0.58	مرتفع جدا	1
	النسبة	0	0	4.5	50	45.5				
يمارس المدققون الداخليون مهامهم بكل موضوعية	التكرار	0	4	12	33	17	3.95	0.83	مرتفع	6
	النسبة	0	6.1	18.2	50	25.8				
يمتلك المدققون الداخليون الكفاءة اللازمة لأداء مهامهم	التكرار	1	3	15	36	11	3.80	0.82	مرتفع	8
	النسبة	1.5	4.5	22.7	54.5	16.7				
يمارس المدققون الداخليون بالبنك مهامهم بكل سرية	التكرار	0	2	13	37	14	3.95	0.73	مرتفع	5
	النسبة	0	3	19.7	56.1	21.2				
تتميز المهام التي يقوم بها المدققون الداخليون بالبنك بالنزاهة التامة	التكرار	1	1	10	40	14	3.98	0.75	مرتفع	4
	النسبة	1.5	1.5	15.2	60.6	21.2				
يتابع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك، مدى تطبيق أعضاء قسمه لقواعد السلوك المهني	التكرار	1	2	14	38	11	3.84	0.78	مرتفع	7
	النسبة	1.5	3	21.2	57.6	16.7				
تطبيق قواعد السلوك المهني من طرف المدققين الداخليين يساهم في تعزيز إجراءات (**الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر**) بالبنك	التكرار	1	2	8	38	17	4.03	0.80	مرتفع جدا	2
	النسبة	1.5	3	12.1	57.6	25.8				
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام							3.99	0.75	مرتفع	

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-11)**، والتي تتضمن ترتيب عبارات البعد الثاني (**قواعد السلوك المهني**) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثانية "**تعتبر قواعد السلوك المهني (الموضوعية، الكفاءة، السرية والنزاهة) ضرورية لتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك**" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره **"4.40"** وإنحراف معياري قدره **"0.58"**، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الثامنة " **تطبيق قواعد السلوك المهني من طرف المدققين الداخليين يساهم في تعزيز إجراءات (الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر) بالبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"4.03"** وإنحراف معياري قدره **"0.80"**، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الأولى "**أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك يمتلكون المعارف الكافية المتعلقة بقواعد السلوك المهني**" بمتوسط حسابي قدره **"3.98"** وإنحراف معياري قدره **"0.73"**، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السادسة "**تتميز المهام التي يقوم بها المدققون الداخليون بالبنك بالنزاهة التامة**" بمتوسط حسابي قدره **"3.98"** وإنحراف معياري قدره **"0.75"**، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الخامسة " **يمارس المدققون الداخليون بالبنك مهامهم بكل سرية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.95"** وإنحراف معياري قدره **"0.73"**، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثالثة " **يمارس المدققون الداخليون مهامهم بكل موضوعية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.95"** وإنحراف معياري قدره **"0.83"**، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة السابعة " **يتابع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مدى تطبيق أعضاء قسمه لقواعد السلوك المهني**" بمتوسط حسابي قدره **"3.84"** وإنحراف معياري قدره **"0.78"**، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة الرابعة " **يمتلك المدققون الداخليون الكفاءة اللازمة لأداء مهامهم**" بمتوسط حسابي قدره **"3.80"** وإنحراف معياري قدره **" 0.82"**.

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت بين "**مرتفعة**" و"**مرتفعة جدا**" ، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "**مرتفعة**" بمتوسط حسابي عام يقدر بـ **"3.99"** وإنحراف معياري عام يقدر بـ **"0.75"**، مما يدل على "**تطبيق البنوك التي كانت محل الدراسة لقواعد السلوك المهني**".

-3- نتائج البعد الثالث (أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية): لتوضيح نتائج هذا البعد لدينا الجدول التالي:

الجدول(4-12): نتائج البعد الثالث (أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية)

العبارات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
يقوم قسم التدقيق الداخلي بإختيار أسلوب تقييم نظام الرقابة الداخلية حسب العمليات الجارية بالبنك	التكرار	0	4	8	41	12	3.93	0.74	مرتفع	4
	النسبة	0	6.1	12.1	62.1	18.2				
يقوم قسم التدقيق الداخلي بإستشارة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له، عند إختياره الأسلوب الأمثل لتقييم نظام الرقابة الداخلية	التكرار	2	7	22	29	6	3.45	0.91	مرتفع	5
	النسبة	3	10.6	33.3	43.9	9.1				
يقوم المدققون الداخليون بالبنك بإستخدام أسلوب **خرائط التدفق** فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية	التكرار	2	8	38	15	3	3.13	0.80	متوسط	6
	النسبة	3	12.1	57.6	22.7	4.5				
يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أسلوب **الإستقصاء** (الإستبيان) فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية	التكرار	4	15	24	19	4	3.06	1.00	متوسط	7
	النسبة	6.1	22.7	36.4	28.8	6.1				
يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أسلوب **المذكرة المكتوبة** فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية	التكرار	7	14	19	21	5	3.04	1.12	متوسط	8
	النسبة	10.6	21.2	28.8	31.8	7.6				
يستخدم المدققون الداخليون بالبنك **أكثر** من أسلوب عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية	التكرار	0	2	16	36	11	4.63	6.33	مرتفع جدا	1
	النسبة	0	3	24.2	54.5	16.7				
أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية تساعد على إكتشاف نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية	التكرار	1	0	6	38	21	4.18	0.72	مرتفع	3
	النسبة	1.5	0	9.1	57.6	31.8				
أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية تساهم في تعزيز عمليات (**الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر**) بالبنك	التكرار	1	0	8	30	27	4.24	0.78	مرتفع جدا	2
	النسبة	1.5	0	12.1	45.5	40.9				
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام							3.70	1.55	مرتفع	

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-12)**، والتي تتضمن ترتيب عبارات البعد الثالث (**أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة السادسة "**يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أكثر من أسلوب عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية** " أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره **"4.63"** وإنحراف معياري قدره **"6.33"**، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الثامنة "**أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية تساهم في تعزيز عمليات (الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر) بالبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"4.24"** وإنحراف معياري قدره **"0.78"**، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة السابعة" **أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية تساعد على إكتشاف نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"4.18"** وإنحراف معياري قدره **"0.72"**، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الأولى "**يقوم قسم التدقيق الداخلي بإختيار أسلوب تقييم نظام الرقابة الداخلية حسب العمليات الجارية بالبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"3.93"** وإنحراف معياري قدره **"0.74"**، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الثانية "**يقوم قسم التدقيق الداخلي بإستشارة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له، عند إختياره الأسلوب الأمثل لتقييم نظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.45"** وإنحراف معياري قدره **"0.91"**، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثالثة "**يقوم المدققون الداخليون بالبنك بإستخدام أسلوب خرائط التدفق فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.13"** وإنحراف معياري قدره **"0.80"**، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الرابعة "**يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أسلوب الإستقصاء (الإستبيان) فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.06"** وإنحراف معياري قدره **"1.00"**، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة الخامسة "**يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أسلوب المذكرة المكتوبة فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.04"** وإنحراف معياري قدره **" 1.12"**.

إن إتجاه معظم عبارات هذا البعد كان "**مرتفع**"، نتج عنه إتجاه عام "**مرتفع**" بمتوسط حسابي قدره **"3.70"** وإنحراف معياري قدره **"1.55"** ، بإستثناء العبارات المتعلقة بالأساليب الثلاثة لتقييم نظام الرقابة الداخلية (**خرائط التدفق، الإستقصاء والمذكرة المكتوبة**) كانت كل إتجاهاتها "**متوسط**"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "**محايد**"، وهذا يعني عدم إمتلاكهم المعلومات المتعلقة بأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية.

وكخلاصة حول نتائج أبعاد المتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**)، فإن نتائج البعدين الأول والثاني (**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني**) كانت إتجاهاتها محصورة بين (**مرتفع**) **و** (**مرتفع جدا**)، وهذا ما يؤكد أقوال القائمين على التدقيق الداخلي بالبنوك التي كانت محل الدراسة بأنهم يستفيدون من دورات تدريبية لتحسين مستواهم في مجال التدقيق الداخلي، وأهم المعاهد التي تقدم هذه الدورات التدريبية يتمثل في "**المعهد الجزائري للدراسات العليا المالية**"[1]. أما نتائج البعد الثالث (**أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**) كانت إتجاهات عباراته المتعلقة بأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية (**متوسط**)، مما يستوجب تعزيز معارف الأفراد القائمين على التدقيق الداخلي بالبنوك لهذه "**الأساليب**" من أجل زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية بها.

[1] – أنظر الموقع:

http://www.iahef.com/ Accessed May 23, 2018.

ثانيا: نتائج المتغير الوسيطي الوظيفي (نظام الرقابة الداخلية)

لتوضيح نتائج هذا المتغير، لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-13): نتائج المتغير الوسيطي الوظيفي (نظام الرقابة الداخلية)

العبارات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف الإدارة العليا للبنك	التكرار	1	3	9	35	18	4	0.85	مرتفع	2
	النسبة	1.5	4.5	13.6	53	27.3				
يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف مجلس إدارة البنك	التكرار	2	2	11	35	16	3.92	0.89	مرتفع	4
	النسبة	3	3	16.7	53	24.2				
تقوم الإدارة العليا وباقي الموظفين بالبنك بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية	التكرار	2	3	7	36	18	3.98	0.91	مرتفع	3
	النسبة	3	4.5	10.6	54.5	27.3				
يقوم مجلس إدارة البنك بمتابعة مدى تطبيق الإدارة العليا والموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	التكرار	3	0	14	40	9	3.78	0.85	مرتفع	5
	النسبة	4.5	0	21.2	60.6	13.6				
تعتمد الإدارة العليا على نموذج **COSO** عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية	التكرار	2	4	35	21	4	3.31	0.91	متوسط	7
	النسبة	3	6.1	53	31.8	6.1				
تعتمد الإدارة العليا على نموذج **Cobit** عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الإلكترونية	التكرار	2	5	41	15	3	3.18	0.76	متوسط	8
	النسبة	3	7.6	62.1	22.7	4.5				
تمتثل الإدارة العليا للبنك لمتطلبات **بازل 3** عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية	التكرار	3	7	26	21	9	3.39	1	مرتفع	6
	النسبة	4.5	10.6	39.4	31.8	13.6				
يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالبنك	التكرار	2	2	2	29	31	4.28	0.90	مرتفع جدا	1
	النسبة	3	3	3	43.9	47				
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام							3.73	0.88	مرتفع	

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-13)**، والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثامنة " **يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالبنك**" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره **"4.28"** وإنحراف معياري قدره **"0.90"**، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الأولى "**يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف الإدارة العليا للبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"4"** وإنحراف معياري قدره **"0.85"**، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الثالثة "**تقوم الإدارة العليا وباقي الموظفين بالبنك بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.98"** وإنحراف معياري قدره **"0.91"**، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الثانية "**يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف مجلس إدارة البنك**" بمتوسط حسابي قدره **"3.92"** وإنحراف معياري قدره **"0.89"**، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الرابعة "**يقوم مجلس إدارة البنك بمتابعة مدى تطبيق الإدارة العليا والموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.78"** وإنحراف معياري قدره **"0.85"**، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "**تمتثل الإدارة العليا للبنك لمتطلبات بازل 3 عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.89"** وإنحراف معياري قدره **"1"**، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الخامسة "**تعتمد الإدارة العليا على نموذج COSO عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.31"** وإنحراف معياري قدره **"0.91"**، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة السادسة "**تعتمد الإدارة العليا على نموذج Cobit عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الإلكترونية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.18"** وإنحراف معياري قدره **" 0.76"**.

إن إتجاه معظم عبارات هذا البعد كان "**مرتفع**"، نتج عنه إتجاه عام "**مرتفع**" بمتوسط حسابي قدره **"3.73"** وإنحراف معياري قدره **"0.88"**، بإستثناء العبارتين (**الخامسة والسادسة**) المتعلقتين بنماذج إعداد نظام الرقابة الداخلية (**COSO, Cobit**) كان إتجاههما "**متوسط**"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "**محايد**"، وهذا يعني عدم الإعتماد على هذين النموذجين في إعداد نظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنوك.

ثالثا: نتائج المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)

لتوضيح نتائج هذا المتغير، لدينا الجدول التالي:

الجدول (4-14): نتائج المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)

العبارات		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الإتجاه	الأهمية النسبية
يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية	التكرار	0	5	14	30	17	3.89	0.83	مرتفع	2
	النسبة	0	7.6	21.2	45.5	25.8				
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك	التكرار	4	1	17	27	17	3.78	1.04	مرتفع	3
	النسبة	6.1	1.5	25.8	40.9	25.8				
يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الإستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك	التكرار	2	3	18	37	6	3.63	0.83	مرتفع	5
	النسبة	3	4.5	27.3	56.1	9.1				
يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الوقت المناسب	التكرار	2	2	22	30	10	3.66	0.88	مرتفع	4
	النسبة	3	3	33.3	45.5	15.2				
يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج **COSO** الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر	التكرار	0	3	35	24	4	3.43	0.68	مرتفع	7
	النسبة	0	4.5	53	36.4	6.1				
يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج **ISO31000** في إدارته للمخاطر	التكرار	0	3	42	18	3	3.31	0.63	متوسط	8
	النسبة	0	4.5	63.6	27.3	4.5				
يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات **بازل 3** عند إدارته للمخاطر	التكرار	2	5	26	25	8	3.48	0.91	مرتفع	6
	النسبة	3	7.6	39.4	37.9	12.1				
يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية	التكرار	1	0	15	29	21	4.04	0.83	مرتفع	1
	النسبة	1.5	0	22.7	43.9	31.8				
المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام							3.65	0.82	مرتفع	

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

من خلال نتائج الجدول **(4-14)**، والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير التابع (**إدارة المخاطر البنكية**) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثامنة "**يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية**" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره **"4.04"** وإنحراف معياري قدره **"0.83"**، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الأولى "**يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية**" بمتوسط حسابي قدره **"3.89"** وإنحراف معياري قدره **"0.83"**، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الثانية " **تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"3.78"** وإنحراف معياري قدره **"1.04"**، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الرابعة " **يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الوقت المناسب**" بمتوسط حسابي قدره **"3.66"** وإنحراف معياري قدره **"0.88"**، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الثالثة "**يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الإستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك**" بمتوسط حسابي قدره **"3.63"** وإنحراف معياري قدره **"0.83"**، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "**يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات بازل 3 عند إدارته للمخاطر**" بمتوسط حسابي قدره **"3.48"** وإنحراف معياري قدره **"0.91"**، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الخامسة "**يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج COSO الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر**" بمتوسط حسابي قدره **"3.43"** وإنحراف معياري قدره **"0.68"**، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة السادسة "**يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج ISO31000 في إدارته للمخاطر**" بمتوسط حسابي قدره **"3.31"** وإنحراف معياري قدره **"0.68"**.

إن إتجاه معظم عبارات هذا البعد كان "**مرتفع**"، مما نتج عنه إتجاه عام "**مرتفع**" بمتوسط حسابي قدره **"3.65"** وإنحراف معياري قدره **"0.82"**، بإستثناء العبارة (**السادسة**) المتعلقة بإعداد نموذج إدارة المخاطر وفقا لـ **"ISO31000"** التي كان إتجاهها "**متوسط**"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "**محايد**"، وهذا يعني عدم الإعتماد على هذا النموذج لإدارة المخاطر في البنوك، والإعتماد على نموذج **"COSO"**

وهذا ما تفسره نتيجة العبارة الخاصة به العبارة (**الخامسة**) والتي كان إتجاهها "**مرتفع**"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "**موافق**".

المطلب الثاني: إختبار الفرضية الرئيسية الأولى

من أجل إختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية**"، يجب إختبار فرضياتها الفرعية التالية:

-1- إختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذ الفرضية الفرعية على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية**"؛ بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 15): نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F المجدولة	مستوى الدلالة (α)	معامل التحديد (R^2)	معامل الإرتباط (R)
الإنحدار	2.271	1	2.227	6.903	4	0.011	0.097	0.312
الخطأ	21.058	64	0.329					
المجموع	23.330	65						

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول **(4- 15)** إلى وجود أثر للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر البنكية، لأن مستوى الدلالة (**(α)** يقدر بـ **"0.011"** وهو أقل من **"0.05"**، و قيمة (**F المحسوبة =6.903**) أكبر من قيمة (**F المجدولة =4**)، **ومعامل الإرتباط (R=0.312)** يدل على وجود "**علاقة ضعيفة**" بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى

معامل التحديد **(R^2=0.097)** الذي يفسر أن ماقيمته **"9.7%"** من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر البنكية ناتج عن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، أما الباقي والذي يقدر بـ" **90.3%"** يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0,05$)، **بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية"**.

-2- إختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذ الفرضية الفرعية على **"وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية** ($\alpha \leq 0,05$)، **بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر البنكية"**؛ بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 16): نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر قواعد السلوك المهني على إدارة المخاطر البنكية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F المجدولة	مستوى الدلالة (α)	معامل التحديد (R^2)	معامل الإرتباط (R)
الإنحدار	4.768	1	4.768	16.439	4	0.000	0.204	0.452
الخطأ	18.562	64	0.290					
المجموع	23.330	65						

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24)**.

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول **(4- 16)** إلى وجود أثر لقواعد السلوك المهني على إدارة المخاطر البنكية، لأن مستوى الدلالة **(α)** يقدر بـ **"0.000"** وهو أقل من **"0.05"**، و قيمة **(F المحسوبة =16.439)** أكبر من قيمة **(F المجدولة =4)**، **ومعامل الإرتباط (R=0.452)** يدل على وجود "**علاقة ضعيفة**" بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى معامل التحديد **(R^2=0.204)** الذي يفسر أن ماقيمته **"20.4%"** من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر البنكية ناتج عن قواعد السلوك المهني، أما الباقي والذي يقدر بـ" **79.6%"** يعود لمتغيرات أخرى لم يتم

إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية والتي تنص على " **وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر البنكية**".

-3- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذ الفرضية الفرعية على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية**"؛ بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 17): نتائج تحليل الإنحدار لإختبار أثر أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F المجدولة	مستوى الدلالة (α)	معامل التحديد (R^2)	معامل الإرتباط (R)
الإنحدار	4.015	1	4.015	13.305	4	0.001	0.172	0.415
الخطأ	19.314	64	0.302					
المجموع	23.330	65						

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول **(4- 17)** إلى وجود أثر لأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر البنكية، لأن مستوى الدلالة **(α)** يقدر بـ **"0.001"** وهو أقل من **"0.05"**، و قيمة **(F المحسوبة =13.305)** أكبر من قيمة **(F المجدولة =4)**، **ومعامل الإرتباط (R=0.415)** يدل على وجود "**علاقة ضعيفة**" بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية، بالإضافة إلى معامل التحديد **(R^2=0.172)** الذي يفسر أن ماقيمته **"17.2%"** من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر البنكية ناتج عن أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية، أما الباقي والذي يقدر بـ**" 82.8%"** يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية

والتي تنص على **" وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤0,05)، بين أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر البنكية"**.

المطلب الثالث: إختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لإختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(α ≤0,05)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**) والمتغيرات الوسيطية الديمغرافية (**المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الجهة الموزع إليها والخبرة المهنية)**"، قمنا بإختبار فرضياتها الفرعية بإستخدام " **تحليل التباين الأحادي " (One Way Anova)**، وكانت النتائج كما يلي:

-1- إختبار الفرضية الفرعية الأولى: تنص هذ الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(α ≤0,05)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**)"، بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 18): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (نظام الرقابة الداخلية)

المتغيرات	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	بين المجموعات	14.021	16	0.876	1.145	0.344
		داخل المجموعات	13.501	49	0.765		
		المجموع	51.522	65			
	قواعد السلوك المهني	بين المجموعات	9.820	16	0.614	3.478	0.252
		داخل المجموعات	8.648	49	0.176		
		المجموع	18.468	65			
	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	78.900	16	4.931	27.743	0.366
		داخل المجموعات	8.710	49	0.178		
		المجموع	87.610	65			
المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)		بين المجموعات	13.957	16	0.872	4.561	0.221
		داخل المجموعات	9.372	49	0.191		
		المجموع	23.330	65			

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

من خلال نتائج الجدول **(4-18)**، كل قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية **(α ≤0,05)**، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الأولى.

-2- إختبار الفرضية الفرعية الثانية: تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (**α ≤0,05**) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**المستوى التعليمي**)"، بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 19): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (المستوى التعليمي)"

المتغيرات	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	بين المجموعات	2.147	4	0.537	0.663	0.620
		داخل المجموعات	49.375	61	0.809		
		المجموع	51.522	65			
	قواعد السلوك المهني	بين المجموعات	1.546	4	0.386	1.393	0.247
		داخل المجموعات	16.922	61	0.277		
		المجموع	18.468	65			
	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	1.223	4	0.306	0.216	0.929
		داخل المجموعات	86.387	61	1.416		
		المجموع	87.610	65			
المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)		بين المجموعات	0.878	4	0.220	0.597	0.666
		داخل المجموعات	22.451	61	0.368		
		المجموع	23.330	65			

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

من خلال نتائج الجدول **(4-19)**، كل قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية **(α ≤0,05)**، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثانية.

-3- إختبار الفرضية الفرعية الثالثة: تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(α ≤0,05)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**التخصص العلمي**)"، بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 20): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (التخصص العلمي)"

المتغيرات	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	بين المجموعات	2.220	7	0.317	0.373	0.914
		داخل المجموعات	49.302	58	0.850		
		المجموع	51.522	65			
	قواعد السلوك المهني	بين المجموعات	1.492	7	0.213	0.728	0.649
		داخل المجموعات	16.976	58	0.293		
		المجموع	18.468	65			
	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	4.619	7	0.660	0.461	0.858
		داخل المجموعات	82.990	58	1.431		
		المجموع	87.610	65			
المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)		بين المجموعات	2.138	7	0.305	0.836	0562
		داخل المجموعات	21.191	58	0.365		
		المجموع	23.330	65			

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

من خلال نتائج الجدول **(4-20)**، كل قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية **(α ≤0,05)**، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الثالثة.

-4- إختبار الفرضية الفرعية الرابعة: تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(α ≤0,05)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**الجهة الموزع إليها**)"، بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 21): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (الجهة الموزع إليها)"

المتغيرات	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	بين المجموعات	4.025	3	1.342	1.751	0.166
		داخل المجموعات	47.497	62	0.766		
		المجموع	51.522	65			
	قواعد السلوك المهني	بين المجموعات	1.886	3	0.629	2.350	0.081
		داخل المجموعات	16.582	62	0.267		
		المجموع	18.468	65			
	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	1.154	3	0.385	0.276	0.843
		داخل المجموعات	86.455	62	1.394		
		المجموع	87.610	65			
المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)		بين المجموعات	2.086	3	0.695	2.029	0.119
		داخل المجموعات	21.244	62	0.343		
		المجموع	23.330	65			

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

من خلال نتائج الجدول **(4-21)**، كل قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية **(α ≤0,05)**، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الرابعة.

-5- إختبار الفرضية الفرعية الخامسة: تنص هذه الفرضية الفرعية على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية **(α ≤0,05)** في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (**الخبرة المهنية**)"، بحيث نتائج الإختبار يوضحها الجدول التالي:

الجدول (4- 22): نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الديمغرافي (الخبرة المهنية)"

المتغيرات	الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المتغير المستقل (التدقيق الداخلي)	المعايير الدولية للتدقيق الداخلي	بين المجموعات	0.704	3	0.235	0.286	0.835
		داخل المجموعات	50.818	62	0.820		
		المجموع	51.522	65			
	قواعد السلوك المهني	بين المجموعات	0.397	3	0.132	0.454	0.716
		داخل المجموعات	18.071	62	0.291		
		المجموع	18.468	65			
	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	1.315	3	0.438	0.315	0.815
		داخل المجموعات	86.295	62	1.392		
		المجموع	87.610	65			
المتغير التابع (إدارة المخاطر البنكية)		بين المجموعات	0.519	3	0.173	0.470	0.704
		داخل المجموعات	22.811	62	0.368		
		المجموع	23.330	65			

المصدر:من إعداد الطالب بالإعتماد على نتائج **(SPSS V24).**

من خلال نتائج الجدول **(4-22)**، كل قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية **(α ≤0,05)**، وبالتالي نرفض الفرضية الفرعية الخامسة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، تتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- عرف النظام البنكي الجزائري العديد من الإصلاحات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وذلك تماشيا مع مختلف التطورات الإقتصادية التي عرفها العالم،
- تتمثل الهيئة المشرفة على النظام البنكي الجزائري في "**بنك الجزائر**"، وهو هيئة خاضعة لوصاية وزارة المالية ولديها العديد من المهام من بينها تعزيز آليات الرقابة على البنوك المعتمدة في الجزائر؛
- يبلغ عدد البنوك المعتمدة في الجزائر بـ**20** بنك، منها **6** بنوك عمومية و**14** بنك خاص، وذلك وفقا للتحديث الجديد (المقرر **18- 01**) الصادر عن بنك الجزائر؛
- من خلال نتائج تحليل البعد الأول (**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي**) للمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**)، فإن البنوك الجزائرية تطبق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، لأن الأهمية النسبية لهذا البعد كانت مرتفعة؛
- من خلال نتائج تحليل البعد الثاني (**قواعد السلوك المهني**) للمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**)، فإن البنوك الجزائرية تطبق قواعد السلوك المهني، لأن الأهمية النسبية لهذا البعد كانت مرتفعة؛
- من خلال نتائج تحليل البعد الثالث (**أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية**) للمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**)، سجلنا أهمية نسبية إجمالية مرتفعة، لكن العبارات الخاصة بتعريف الأساليب كانت أهميتها النسبية "**متوسطة**"، أي معظم إجابات أفراد العينة كانت "**محايد**" وهذا يدل على على عدم إمتلاك أفراد العينة للمعارف الكافية المتعلقة بأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية؛
- تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية**"؛
- تم رفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على "وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (**نظام الرقابة الداخلية**) والمتغيرات الوسيطية الديمغرافية (**المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الجهة الموزع إليها والخبرة المهنية**)".

خاتمة

بعدما تطرقنا للجانب النظري والتطبيقي لدراستنا، سنحاول تقديم حوصلة شاملة حول النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي، وكذلك نتائج إختبار الفرضيات، كما سنحاول تقديم بعض الإقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تحسين عمل وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر وتنظيم عمل نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك المعتمدة في الجزائر، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من المواضيع والتي ستكون بمثابة آفاق لدراستنا، بحيث سنقوم بمعالجتها مستقبلا في شكل مداخلات ومقالات علمية.

I- نتائج الدراسة النظرية: من خلال تطرقنا للدراسة النظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- تتمثل الهيئة المشرفة على التدقيق الداخلي في العالم في معهد المدققين الداخليين **(IIA)** الذي تأسس سنة **1941**، ويعتبر أول هيئة متخصصة في مجال التدقيق الداخلي تم إنشاؤها في العالم؛
- شهد مفهوم التدقيق الداخلي العديد من التغييرات منذ سنة **1941** إلى غاية آخر مفهوم سنة **1999**، بحيث أصبح التدقيق الداخلي يقدم خدمات إستشارية وتأكيدية، بالإضافة إلى تقديم قيمة مضافة، كما يسعى إلى تحسين عمليات (الرقابة، إدارة المخاطر والحوكمة)؛
- يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأنواع (تدقيق تشغيلي، تدقيق الإلتزام، تدقيق مالي، تدقيق الأداء، تدقيق بيئي وتدقيق نظم المعلومات)؛
- يوجد نوعين من المعايير التي تنظم عمل التدقيق الداخلي وهما (معايير الصفات ومعايير الأداء)، بحيث عرفت هذه المعايير العديد من التحديثات من أجل جعلها أكثر مواكبة للأحداث التي يعرفها الإقتصاد الدولي، وكان آخر تحديث لهذه المعايير في **أكتوبر 2016** وتم العمل بهذا التحديث إبتداء من **جانفي 2017**؛
- لتنظيم عمل المدقق الداخلي، أصدر معهد المدققين الداخليين **(IIA)** قواعد السلوك المهني (الموضوعية، النزاهة، الكفاءة والسرية)، وهي قواعد يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي أثناء قيامه بعمله؛
- تمر مهمة التدقيق الداخلي بمجموعة من المراحل والمتمثلة في (مرحلة تنظيم قسم التدقيق الداخلي، مرحلة الإعداد، مرحلة التطبيق ومرحلة إعداد التقرير ومتابعة نتائج التدقيق)، بحيث تتخلل كل مرحلة مجموعة من الإجراءات الواجب إتباعها من طرف المدققين الداخليين؛

- غياب نصوص تشريعية تنظم عمل التدقيق الداخلي في الجزائر، بإستثناء ما جاء في المادة **40** من القانون **88-01** والتي نصت على أنه **"** يتعين على المؤسسات العمومية والإقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسن بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها**"**؛
- نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن **"**مجموعة من الآليات والإجراءات والسياسات التي توضع من طرف الإدارة العليا وتتم الموافقة عليها من طرف مجلس الإدارة من أجل تنفيذها في مختلف المستويات الإدارية، بحيث تسمح هذه الآليات والإجراءات والسياسات بمتابعة مختلف العمليات الجارية في المؤسسات سواء إقتصادية أو مالية مثل البنوك، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة**"**؛
- يقوم نظام الرقابة الداخلية على ثلاث أنواع (رقابة محاسبية، رقابة إدارية والضبط الداخلي)؛
- تتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية في (الخطة التنظيمية، نظام محاسبي سليم، الفصل بين المسؤوليات، موظفين أكفاء، رقابة الأداء ووجود قسم للتدقيق الداخلي)؛
- توجد أطراف داخلية تتعامل مع نظام الرقابة الداخلية وتتمثل في (مجلس الإدارة، الإدارة العليا، موظفي المؤسسة والمدقق الداخلي)، أما الأطراف الخارجية فتتمثل في (المدقق الخارجي)؛
- من أجل زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية، تم إصدار العديد من القوانين والتقارير من طرف هيئات ومنظمات دولية، ومن بين هذه التقارير والقوانين (قانون ممارسات الفساد الخارجية في أمريكا، تقرير لجنة كوهين، تقرير عن مسؤوليات الإدارة، تقرير لجنة **Treadway** وقانون **SOX)**؛
- من أجل تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية، سعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية إلى إعداد نماذج خاصة به، من بينها **(COSO، CoCo، Turnbull، Cobit** و**بازل)**؛
- يعتبر نموذج **(COSO)** من بين النماذج الأكثر إستخداما في العالم، لأنه أول نموذج تم إعداده سنة **1992**؛
- في سنة **2013** تم تحديث نموذج **(COSO)**، بحيث تم الإبقاء على المكونات الخمسة لنظام الرقابة الداخلية، وأصبح كل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ وكل مبدأ يتضمن مجموعة من نقاط التركيز، بحيث يقدر العدد الإجمالي للمبادئ بـ **17** مبدأ و العدد الإجمالي لنقاط التركيز بـ**77** نقطة تركيز؛
- يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية وبيئة تكنولوجيا المعلومات من طرف المدقق الداخلي بإستخدام ثلاث أساليب (المذكرة المكتوبة، الإستقصاء وخرائط التدفق)؛

- تتمثل إجراءات تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية من طرف المدقق الداخلي في (الحصول على الفهم الكافي لنظام الرقابة الداخلية، فحص النظام، التقييم الأولي للرقابة الداخلية، إختبارات الإستمرارية والتقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية)؛
- يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات وفقا لمرحلتين أساسيتين (مرحلة الرقابة العامة ومرحلة الرقابة على التطبيقات)؛
- يعرف الخطر على أنه "حدث يؤثر على مردودية البنك وقد يؤدي به إلى الإفلاس، وهذا بسبب عوامل داخلية نتيجة ضعف الأفراد القائمين على البنك في تقديرهم للأحداث المستقبلية، أو بسبب عوامل خارجية خارجة عن نطاق ومسؤوليات القائمين على البنك"؛
- توجد مجموعة من المخاطر التي تواجه البنوك، منها مخاطر تواجه البنوك التقليدية والإسلامية معا، ومنها مخاطر تواجه البنوك التقليدية فقط، ومنها مخاطر تواجه البنوك الإسلامية فقط، وذلك حسب العمليات المعمول بها في كل بنك؛
- تعرف إدارة المخاطر بأنها "الإجراءات المتبعة من قبل القائمين على البنك، والتي تهدف إلى تجنب حدوث الخطر (إجراءات وقائية)، أو إلى التخفيف من حدته في حال حدوثه (إجراءات علاجية)"؛
- تصنف إدارة المخاطر إلى خمس تصنيفات (تصنيف **1**قوي، تصنيف **2** مرضي، تصنيف**3** عادل، تصنيف**4** حدي وتصنيف**5** غير مرضي)؛
- توجد مجموعة من الأطراف الفاعلة في إدارة المخاطر البنكية والمتمثلة في (دائرة إدارة المخاطر، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية العليا، لجنة المخاطر، المدقق الخارجي والمدقق الداخلي)؛
- قام معهد المدققين الداخليين بإعداد "مروحة إدارة المخاطر" التي تساهم في تنظيم العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر؛
- لإدارة المخاطر بكل فعالية قامت العديد من المنظمات بوضع نماذج خاصة بها، ومن بين هذه النماذج (**COSO**، **ISO31000:2009** و**نموذج بازل للرقابة البنكية**)؛
- شهد نموذج **COSO** لإدارة المخاطر **(COSO/ERM)** الصادر في سنة **2004** تحديث في **جوان 2017**، لأن النموذج القديم أصبح لا يتوافق مع التغييرات التي عرفتها البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الإقتصادية والمالية بما فيها البنوك؛

- قيام لجنة بازل للرقابة البنكية كل مرة بتحديث إتفاقياتها (بازل**1**، بازل**2** وبازل**3**)، وهي الآن تفكر في إعداد إتفاقية بازل**4** من أجل الحد أو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك.

-II- نتائج الدراسة التطبيقية: بعد إعدادنا للدراسة التطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة فيما يلي:

- شهد القطاع البنكي في الجزائر العديد من الإصلاحات منذ تأسيسه، وتتمثل هذه الإصلاحات في إصدار مجموعة من النصوص التشريعية التي ساهمت ولو بنسبة ضئيلة في تطوير النشاط البنكي في الجزائر؛
- يشرف على تنظيم العمل البنكي في الجزائر **"بنك الجزائر"**، الذي يسيره **"المحافظ"** الذي يتم تعيينه بمقتضى مرسوم رئاسي ويتمتع بمجموعة من الصلاحيات، كما يتشكل **"بنك الجزائر"**من مجموعة من الأقسام والإدارات التي تساهم في تسييره والمتمثلة في (إدارة بنك الجزائر، مجلس النقد والقرض، اللجنة المصرفية والمديريات العامة)؛
- يبلغ عدد البنوك المعتمدة في الجزائر وفقا لآخر تحديث صادر عن **"بنك الجزائر"** المنصوص عليه في المقرر **18-01** والمؤرخ في **2 جانفي 2018** بـ **20** بنك، منها **6** بنوك عمومية و**14** بنك خاص؛
- تتمتع البنوك الخاصة في الجزائر بإستقلالية أكبر مقارنة بالبنوك العمومية التي مازالت تتلقى توصيات وأوامر السلطات العليا في البلاد من أجل القيام بمشاريع إستثمارية كبرى؛
- تتمتع وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك العمومية بإستقلالية أقل من البنوك الخاصة، لأن هيكلها التنظيمي يجعلها دائما تحت وصاية الإدارة العليا، مقارنة بالبنوك الخاصة التي تعمل وفق هيكل تنظيمي يجعل من وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة تماما عن الإدارة العليا ومرتبطة مباشرة بإحدى اللجان التابعة لمجلس الإدارة والمتمثلة في **"لجنة التدقيق"**؛
- غياب **"لجنة المخاطر"** في جميع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة التي لديها **"لجان المخاطر"** على مستوى المقرات الرئيسية المتواجد ببلدانها الأصلية؛
- من خلال مقابلتنا لبعض المدراء المسؤولين عن التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة مازالت تطبق إتفاقية **(بازل2)**، في حين أن معظم دول العالم تطبق إتفاقية **(بازل 3)**، وتفكر في إعداد إتفاقية **(بازل 4)**.

-III- نتائج إختبار فرضيات الدراسة: تتمثل نتائج إختبار فرضيات الدراسة فيما يلي:

-1- نتائج إختبار فرضيات الدراسة النظرية: تتمثل نتائج إختيار فرضيات الدراسة النظرية فيما يلي:

- تم رفض الفرضية الأولى والتي تنص على أن "**التدقيق الداخلي هو مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها موظف يعمل بصورة دائمة في المؤسسة الإقتصادية أو البنك، بحيث تتمثل هذه الإجراءات في تدقيق الحسابات والتأكد من صحتها**"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا بأن مهمة التدقيق الداخلي توسعت وأصبحت تشمل تعزيز (نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر والحوكمة)، وذلك وفقا لآخر مفهوم خاص بالتدقيق الداخلي والصادر عن **(IIA)**، بالإضافة إلى إمكانية إسناد هذه المهمة إلى جهة خارجية من خلال التعاقد مع مكتب مكلف بالتدقيق، بشرط ألا يكون هذا المكتب مكلف في نفس الوقت بمهمة التدقيق الخارجي في المؤسسة الإقتصادية أو البنك الذي كلفه بمهمة التدقيق الداخلي، وهذا يعني عدم إلزامية أن يكون المدقق الداخلي موظف دائم في المؤسسة الإقتصادية أو البنك؛
- تم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أن "**نظام الرقابة الداخلية يتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على المؤسسات الإقتصادية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة**"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا بأن هذه الفرضية تتوافق مع كل المفاهيم الخاصة بنظام الرقابة الداخلية التي تم وضعها من قبل الهيئات التي لها علاقة بنظام الرقابة الداخلية؛
- تم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أن " **إدارة المخاطر البنكية تتمثل في الآليات المتبعة من قبل القائمين على البنك، من أجل التقليل من حدة المخاطر التي تواجه البنك، بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تواجه البنك**"، لأن من خلال دراستنا تبين لنا بأن هذه الفرضية تتوافق مع كل المفاهيم الخاصة بإدارة المخاطر البنكية التي تم وضعها من قبل الهيئات التي لها علاقة بإدارة المخاطر بصفة عامة والمخاطر البنكية بصفة خاصة.

-2- نتائج إختبار فرضيات الدراسة التطبيقية: تتمثل نتائج إختبار فرضيات الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية**"، لأن كل نتائج فرضياتها الفرعية أثبتت وجود أثر بين الأبعاد الثلاثة **(المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، قواعد السلوك**

المهني وأساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية) للمتغير المستقل **"التدقيق الداخلي"** والمتغير التابع **"إدارة المخاطر البنكية"**؛

- تم رفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على "**وجود فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$) في إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغير الوسيطي الوظيفي (نظام الرقابة الداخلية) والمتغيرات الوسيطية الديمغرافية (المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الجهة الموزع إليها والخبرة المهنية)**"، لأن كل نتائج فرضياتها الفرعية أثبتت عدم وجود فروقات.

-IV- الإقتراحات: نتيجة للنقائص التي صادفتنا أثناء دراستنا، سنحاول تقديم بعض الإقتراحات التي ستساهم في تحسين عمل (**التدقيق الداخلي، نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر**) في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بصفة عامة والبنوك المعتمدة في الجزائر بصفة خاصة والمتمثلة فيما يلي:

- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للبنوك العمومية من خلال الفصل بين ما يسمى **"مجلس الإدارة"** و**"الإدارة العليا"** مثل ماهو معمول به في البنوك الخاصة، وجعل وظيفة التدقيق الداخلي تابعة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، من أجل زيادة إستقلالية المدققين الداخليين أثناء قيامهم بعملهم؛
- إنشاء **"لجنة المخاطر"** على المستوى البنوك العمومية مثل ماهو معمول به في البنوك الخاصة، من أجل متابعة عمل قسم إدارة المخاطر والزيادة من فعاليته؛
- قيام الجهات الوصية بالإسراع في فتح الشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية مثل ماهو معمول به في بعض البنوك الخاصة، أو إنشاء بنك عمومي إسلامي، لأن المنتجات المالية الإسلامية ذات درجة مخاطر أقل من المنتجات التقليدية؛
- قيام البنوك العمومية بمواكبة التحديثات التي تجريها لجنة بازل كل مرة مثل ما هو معمول به لدى البنوك الخاصة التي تواكب كل تحديث تجريه لجنة بازل؛
- قيام السلطات العليا في الجزائر بإيجاد طرق أخرى لتمويل مشاريع الشباب العاطل عن العمل، عوض فرض أوامر فوقية على القائمين على البنوك العمومية بإلزامية تمويل هذه المشاريع، مما أدى إلى التسرع في دراسة ملفات هذه المشاريع، وبالتالي أصبحت البنوك العمومية مهددة بعدة مخاطر من بينها عدم قدرة أصحاب المشاريع على الوفاء بإلتزاماتهم إتجاه البنوك العمومية التي منحتهم الأموال؛

- إقامة هيئة رسمية تابعة لوزارة المالية متخصصة في مجال التدقيق الداخلي، أو إلزام المجلس الوطني للمحاسبة **(CNC)** إعطاء نفس الإهتمام لهذه الوظيفة مثل ما يبديه لوظيفة **"محافظة الحسابات"** بإعتباره الهيئة المكلفة بتنظيم عمل المحاسبة والتدقيق في الجزائر؛
- وضع قوانين تنظم عمل وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر، من خلال إلزام البنوك والمؤسسات الإقتصادية بتشكيل قسم للتدقيق الداخلي ومعاقبة كل من لا يحترم تطبيق هذا الإجراء؛
- الإسراع في إقامة معاهد وطنية أو جهوية مهمتها إجراء تكوين في مجال **(المحاسبة، التدقيق الداخلي ومحافظة الحسابات)**، لأن هذه العناصر الثلاث تعتبر مكملة لبعضها البعض، وتؤثر إما بالإيجاب أو بالسلب على البنوك والمؤسسات الإقتصادية، وذلك حسب تسييرها من طرف الإطارات القائمين عليها؛
- تعزيز التعاون بين وظيفتي التدقيق الداخلي ومحافظة الحسابات، من خلال إحترام القائمين على هاتين الوظيفتين لمعيار التدقيق الدولي **(ISA610)** ومعيار التدقيق الجزائري **(NAA610)**، اللذان ينصان على تبادل الأفكار والمعلومات بين المدقق الداخلي ومحافظ الحسابات **(المدقق الخارجي)**، من أجل تقديم قيمة مضافة لعملية التدقيق؛
- قيام المجلس الوطني للمحاسبة **(CNC)** أو الهيئة التي ستكون مكلفة بتنظيم التدقيق الداخلي في الجزائر، بإعداد معايير جزائرية للتدقيق الداخلي، وذلك بإشراك الخبراء المهنيين والأكاديميين؛
- قيام الجهة المكلفة بتنظيم التدقيق الداخلي، سواء إنشاء هيئة خاصة أو تكليف المجلس الوطني للمحاسبة **(CNC)** للقيام بهذه المهمة، بالإشتراك مع الهيئات الدولية المتخصصة في مجال التدقيق الداخلي وعلى رأسهم معهد المدققين الداخليين **(IIA)**، لأن معظم دول العالم مشتركة مع هذا المعهد من أجل تطوير هذه الوظيفة؛
- إعادة الإعتبار لنظام الرقابة الداخلية، من خلال تحديد النموذج الأمثل الذي يتم إتباعه، وذلك بإشراك جميع الأطراف التي لها علاقة بوضع إجراءات نظام الرقابة الداخلية؛
- إعادة النظر في المقاييس التي يتم تدريسها في تخصص **"محاسبة وتدقيق"** في طوري الليسانس والماستر، والتي تولي إهتمام بـ **"محافظة الحسابات"** وإهمال المقاييس المتعلقة بالتدقيق الداخلي.

-V- آفاق الدراسة: سنقدم مجموعة من المواضيع التي ستكون بمثابة آفاق لدراستنا والمتمثلة فيما يلي:

- أثر تطبيق نموذج **2017 COSO/ERM** على عمليات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية؛
- إجراءات إعداد المعايير الجزائرية للتدقيق الداخلي؛

- متطلبات إصلاح بيئة عمل التدقيق الداخلي في الجزائر حسب الإطار الدولي للممارسات المهنية الصادر عن معهد المدققين الداخليين **(IIA)**؛
- آليات تطبيق نموذج **2013 COSO** لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الجزائرية؛
- أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية **2017** على عمليات الحوكمة في البنوك الجزائرية؛
- متطلبات تبني النموذج الأمثل لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية والمالية الجزائرية.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

I-1- الكتب:

1-الإتحاد الدولي للمحاسبين، **دليل إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الجزء الأول، الإصدار الأول، الأردن، 2010.

2-أحمد حلمي جمعة، **دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد**، الكتاب الثالث، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

3-ألفين أرينز وجيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة محمد محمد عبد القادر الديسطي، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، مصر، 2009.

4-إلهام جهاد صالح، **بيع السَّلَم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.

5-إيهاب نظمي إبراهيم، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

6-إيهاب نظمي وهاني العزب، **تدقيق الحسابات الإطار النظري**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2012.

7-بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

8-حسن ياسين طعمة وإيمان حسين حنوش، **الإحصاء الإستدلالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2012.

9-حسين أحمد دحدوح وحسين يوسف قاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة، الإطار النظري والإجراءات العملية**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

10-حمزة محمد دودين، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية،الأردن، 2013.

11-خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

-12-خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، الأردن، 2007.

-13-خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

-14-خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

-15-رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات النظري**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

-16-رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات – مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية (الإطار النظري)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.

-17-زاهد محمد ديري، **الرقابة الإدارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

-18-زاهر عبد الرحيم عاطف، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، 2009.

-19-زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

-20-زياد عبد الحليم الذيبة وآخرون، **نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.

-21-سعد بن سعيد القحطاني، **الإحصاء التطبيقي، المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر إستخداما في الدراسات والبحوث الإجتماعية والإنسانية بإستخدام SPSS**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2015.

-22-سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك (منهج علمي وتطبيق عملي)**، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، مصر، 2008.

-23-سوزان سمير ذيب، شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور وعبد الله يوسف سعادة، **إدارة الإئتمان**، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

-24-السيد أحمد السقا، **قراءات وبحوث في المراجعة المتقدمة**، الطبعة الأولى، مطابع غباشي بطنطا، مصر، 2008.

-25-شوقي بورقبة وهاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية دراسة تحليلية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

-26-صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2015.

-27-طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

-28-طارق عطية عبد الرحمن، **دليل تصميم وتنفيذ البحوث في العلوم الإجتماعية، منهج تطبيقي لبناء المهارات البحثية**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، 2013.

-29-عادل عبد الفضيل عيد، **الإحتياط ضد مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011.

-30-عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

-31-عبد الرؤوف أحمد علي محمد، **إدارة المخاطر والأزمات**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، مصر، 2016.

-32-عبد السلام محمد خميس ومحمد عبد الوهاب العزاوي، **نظرية المؤامرة والإنهيار المصرفي بين كفاية مقررات لجنة بازل وتقليل المخاطر المصرفية (دراسة تحليلية إستطلاعية)**، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، العراق، 2014.

-33-عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.

-34-عبد الوهاب نصر علي، **موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية**، الجزء الرابع، الدار الجامعية، مصر، 2009.

-35-محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

-36-محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.

-37-محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

-38-محمد خير سليم أبوزيد، **التحليل الإحصائي للبيانات بإستخدام برمجية SPSS، Version (15-16)**، ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ودار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

-39-محمد سمير أحمد، **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2009.

-40-محمد صالحي ، **التدقيق الداخلي ودوره في الرفع من تنافسية المؤسسة**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

-41-محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

-42-محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

-43-محمد محمود المكاوي، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

-44-محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية، التأصيل العلمي والممارسة العملية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، 1999.

-45-محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وسهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

-46-مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.

-47-نضال محمود الرمحي وزياد عبد الحليم الذيبة، **نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.

-48-نواف محمد عباس الرماحي، **مراجعة المعاملات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

-49-نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية**، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

-50-نور الدين أحمد قايد، **التدقيق المحاسبي**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2017.

-51-نور الدين حامد ومريم عمارة، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسات الإقتصادية**،الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

-52-هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية العملية والنظرية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006.

-I-2- رسائل وأطروحات الدكتوراه:

-53-إبراهيم تومي، **تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية – دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016.

-54-الأخضر لقليطي، **معايير المراجعة الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الواقع المهني بالجزائر، دراسة تحليلية مقارنة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2015/2014.

-55-آدم حديدي، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية – دراسة ميدانية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

-56-إيمان لعماري، **دور التدقيق في ظل المعالجة الإلكترونية للبيانات المحاسبية في تفعيل الرقابة الداخلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف، 2017.

-57-حكيم براضية، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016/2015.

-58-حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق إتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، 2014/2013.

-59-رضوان أنساعد، **التسويق الصحي كمدخل لتدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الصحية الخاصة – تجارب دولية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2015/2014.

-60-زهرة لعروسي قرين، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في إتخاذ القرارات الإئتمانية لدى البنوك الجزائرية – دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2016.

-61-سامي هباش، **مساهمة في تحسين وظيفة مراقبة التسيير في البنوك الجزائرية بإستخدام بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2017/2016.

-62-سعاد شدري معمر، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على إتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، حالة تقرير المراجع حول سونلغاز**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014.

-63-سعاد صلاح، **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على إدارة المخاطر في البنوك التجارية "دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة عنابة، 2017/2016.

-64-سهام كردودي، **دور المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية التدقيق في ظل إستخدام تكنولوجيا المعلومات، دراسة حالة مركب تكرير الملح لوطاية بسكرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014.

-65-عمر شريقي ، **التنظيم المهني للمراجعة، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012/2011.

-66-كلثوم حميدي، **محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.

-67-لامية شهبون، **المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.

-68-محمد طرشي، **متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2013/2012.

-69-محمد فلاق، **مساهمة المسؤولية الإجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال " دراسة ميدانية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2014/2013.

-70-محمد لمين علون، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة " OPGI**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016/2015.

-71-مريم خوبيزي، **إدارة مخاطر الإئتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

-72-مريم زايدي، **إتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية، دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، 2017/2016.

-73-نوفل سمايلي، **دور البنك المركزي في مواجهة الأزمات المصرفية، دراسة حالة: بنك الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة عنابة، 2015/2014.

-74-هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك –دراسة حالة البنوك الجزائرية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة والتدقيق، جامعة عنابة، 2017/2016.

-75-وهيبة رجراج، **دور البنك المركزي في إرساء المعايير الدولية للرقابة المصرفية في ظل التطورات المالية والمصرفية العالمية–حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

-76-الويزة أوصغير، **دراسات إتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة المسيلة، 2018/2017.

-I-3- رسائل ومذكرات ماجستير:

-77-إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين، 2011.

-78-إياد سعيد محمود الصوص، **مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية في البنوك العاملة في فلسطين)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012.

-79-بختة يوسفي، **متطلبات تطبيق القواعد الإحترازية لإتفاقية بازل – 3– وأثرها على النظام المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة المدية، 2016/2015.

-80-برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية – دراسة عينة من المراجعين الداخليين–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2015/2014.

-81-بوبكر عميروش، **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ، جامعة سطيف، 2011/2010.

-82-حمدي محمد حمدي مصبح، **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لإتفاقيات بازل وتطوراتها**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2018.

-83-خالد وليد جبير، **دور مكاتب التدقيق الأردنية في تقديم الخدمات الإستشارية وأثرها في السلوك المهني للمدقق، دراسة ميدانية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

-84-رغدة إبراهيم المدهون، **العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي (دراسة تطبيقية)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2014.

-85-رندة محمد سعيد أبو شعبان، **دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016.

-86-ريم موسى أبو سلمى، **مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III – دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني**- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015.

-87-زينب بوقابة، **التدقيق الخارجي وتأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة "المعمل الجزائري الجديد للمصبرات"،"NCA Rouiba** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

-88-شادي سلامة الحولي، **إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق مقررات لجنة بازل –دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العامة في فلسطين–** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين، 2015.

-89-شادي صالح البجيرمي، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)**، رسالة مقدمة لنيل شهاد الماجستر في المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2010-2011.

-90-عائشة سعدون، **ممارسة إدارة الأعمال في البنوك العمومية الجزائرية والبنوك الخاصة الأجنبية دراسة مقارنة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.

-91-عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، **التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

-92-عدي نايف لطفي رضا الجراح، **أثر الرقابة الداخلية في مواجهة التهديدات التي تواجه نظام الرواتب والأجور الإلكتروني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.

-93-عصام صبحي قشطة، **علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية – قطاع غزة** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في إدارة الأعمال، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2013/2012.

-94-عمر زهير عز الدين عز الدين، **أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية على أداء المدقق الداخلي "دراسة ميدانية على الجامعات الأردنية الخاصة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.

-95-فضيلة بوطورة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي –بنك**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007/2006.

-96-كنزة براهمة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات "دراسة حالة مؤسسات المحركات EMO الخروب ولاية قسنطينة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، 2014/2013.

-97-لطفي شعباني ، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين المؤسسة مع دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع سوناطراك– الدورة" مبيعات– مقبوضات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

-98-محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

-99-محمد تيسير حسن سليمان، **أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار عمل اللجان الراعية للمنظمات في الحد من عمليات غسيل الأموال "دراسة ميدانية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

-100-محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي –دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات–مقبوضات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007.

-101-ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الإئتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل II "– دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007.

-102-ميلود عزوز، **دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل الكهربائية –بسكرة–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في الإقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة سكيكدة، 2007/2006.

-103-نشيدة دنان، **أثار تحرير الخدمات المصرفية على أداء البنوك الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

-104-هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO "دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016.

-I-4- المقالات العلمية:

-105-إبتسام أحمد فتاح ورجاء جاسم محمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات "دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (7)، العدد (20)، جامعة بغداد، العراق، 2012.

-106-إبراهيم العدي ورنا صقور، **مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (3)، سوريا، 2014.

-107-إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد (16)، جامعة البليدة 2، 2017.

-108-أحلام بوعبدلي وثريا سعيد، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية (دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية في الجزائر)**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد (3)، جامعة ورقلة، 2015.

-109-أحمد فيصل الحايك، **التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (40)، العدد (2)، الأردن، 2013.

-110-أحمد محمد العمري وفضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (2)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.

-111-أحمد نقاز ومسعود صديقي، **تشخيص وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، دراسة حالة شركة سونطراك مديرية الصيانة بالأغواط**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد14، 2014.

-112-آدم البشير المبارك إدريس ومصطفى نجم البشارى علي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء الإداري المالي في مؤسسات التعليم العالي "دراسة حالة بعض الجامعات السودانية2012"**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (16)، العدد (1)، السودان، 2015.

-113-أسعد مبارك حسين، الصادق محمد سالم وأمل عمار محمد ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بالجامعات الحكومية بولاية البحر الأحمر**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (17)، العدد (1)، 2016.

-114-إلياس خضير الحمدوني وعمار شهاب أحمد، **تقدير الأخطار التشغيلية باستخدام القياس الداخلي (تطبيق على عينة من المصارف السعودية)**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (35)، العدد (111)، جامعة الموصل، العراق، 2013.

-115-الإمام أحمد يوسف محمد، بدر الدين فاروق أحمد وفتح الرحمن الحسن منصور ، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الإستثمار (بالتطبيق على بنك الإستثمار المالي)**، مجلة العلوم الإقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد (16)، العدد (1)، 2015.

-116-أيمن إبراهيم قويدر، **نظام الرقابة الداخلية وأثره على فاعلية المراجعة الخارجية دراسة ميدانية على شركة خدمات الطرق السريعة**، المجلة الجامعة، العدد (19)، المجلد (1)، جامعة الزاوية، ليبيا، مارس 2017.

-117-أيمن عبد الله محمد أبوبكر، **الإتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء "دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي الإماراتي"**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

-118-باسم حجاز، **التغييرات المقترحة على المعايير الدولية، ماهي التغييرات المقترحة وماطبيعتها؟**، مجلة جمعية التدقيق الداخلي الأردنية، العدد2، الأردن، مارس 2016.

-119-باكر محمد عبد الله، **إدارة المخاطر المصرفية..في ضوء التعقيدات والتحديات الإقتصادية المستمرة**، مجلة المال والإقتصاد، العدد (77)، بنك فيصل الإسلامي السوداني، السودان، أغسطس 2015.

-120-بان هاني أيوب، **دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء البيئي**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 42، جامعة بغداد، العراق،2014.

-121-بتول محمد نوري، أحمد فيصل الحايك وعمر إقبال توفيق المشهداني ، **إنعكاسات عمليات التجارة الإلكترونية على هيكل الرقابة الداخلية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (8)، العدد (22)، جامعة بغداد، العراق، 2013.

-122-بشرى فاضل خضير الطائي، **أثر إستقلالية المدقق على ممارسة التحفظ المحاسبي، بحث تطبيقي في شركات القطاع المالي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد (22)، العدد (89)، 2016.

-123-بن علي بلعزوز، **إستراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، مجلة الباحث، العدد (7)، جامعة ورقلة، 2009- 2010.

-124-جليل إبراهيم صالح، **أثر إستخدام الحاسوب على نظام الرقابة الداخلية في المصارف العراقية "دراسة ميدانية في عدد من المصارف التجارية العراقية بمحافظة البصرة"**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، العراق، 2013.

-125-جليلة زوهري، **أثر الإصلاحات المحاسبية والمالية على مهنة التدقيق في الجزائر**، مجلة الباحث الإقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 4، 2015.

-126-جنة آدم إسحاق حران وهلال يوسف صالح، **دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الشفافية وحوكمة الشركات**، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد (13)، المجلد (2)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2012.

-127-حبيب بن باير، عبد القادر عبد الرحمان وحمزة سايح، **تطبيقات صيغ التمويل المصرفي الإسلامي القائمة على مبدأ الدين التجاري – بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية–**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد (1)، العدد (1)، جامعة الجلفة، 2010.

-128-حسين أحمد دحدوح ودرويش فيصل محمد، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد(36)، العدد(5)، سورية، 2014.

-129-حسين بورغدة وحنان درحمون، **التأصيل النظري لصيغة التمويل بالسَّلَم وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، مجلة كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (16)، جامعة المسيلة، 2016.

-130-حسين حمدان، **لجنة التدقيق التشكيل والمهام دراسة مقارنة**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 19، جامعة واسط، العراق، 2015.

-131-خديجة إمان عماروش، **بطاقات الإئتمان في الجزائر –دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية (BDL)**، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد (12)، العدد (24)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2017.

-132-خليل إبراهيم الدليمي وعطاء الله أحمد حسبان، **مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية المتعلقة بعمليات المرابحة الإسلامية في البنوك الإسلامية في الأردن**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (8)، جامعة البليدة 2، 2015.

-133-رشيد دريس ونور الدين صويلحي، **واقع تطبيق معايير بازل 03 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد (10)، المركز الجامعي تامنغست، 2016.

-134-روبرت هيرث، **إطار الرقابة الداخلية الصادر عن كوسو**، مجلة المدقق الداخلي –الشرق الأوسط-، جمعية المدققين الداخلين بالإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2015.

-135-زاهية توام، **المراجعة الداخلية كمقاربة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الإقتصادية، العدد (5)، جامعة الجزائر 3، 2014.

-136-زبير عياش وسميرة مناصرة، **التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد (3)، المركز الجامعي ميلة، 2016.

-137-زبير عياش، **إتفاقية بازل3 كإستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد (31/30)، 2013.

-138-زياد هاشم السقا، **متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولا عاما (GAAS)**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (7)، العراق، 2011.

-139-سارة بركات، **تطبيق الحوكمة وإتفاقية بازل3 كأحد الحلول لتفادي الأزمات العالمية**، مجلة الحقيقة، العدد (35)، جامعة أدرار، 2015.

-140-سامي بن حملة، **صيغ التمويل المصرفي لدى البنوك الإسلامية – عقد المرابحة نموذجا–**، مجلة الشريعة والإقتصاد، المجلد (2)، العدد (3)، جامعة الأمير عبد القادر الإسلامية، قسنطينة، 2013.

-141-سعد العنزي، صادق الشمري وحسين لازم الزيدي، **تأثير الخطأ البشري في المخاطر المصرفية – بحث تجريبي في عدد من المصارف العراقية الخاصة–** ، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، العدد (91)، المجلد (22)، جامعة بغداد، العراق، 2016.

-142-سعد علي حمود العنزي وعراك عبود عمير الدليمي، **تأثير إدارة المخاطر وفوائدها في المنظمات: مدخل نظري تحليلي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (7)، العدد (13)، العراق، 2015.

-143-سليم مسلم الحكيم، تيسير المصري ومحي الدين مراد، **إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة للمؤسسات العامة ذات الطابع الإقتصادي من قبل مفتشي الجهاز المركزي للرقابة المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد (1)، سوريا، 2010.

-144-سليمان سند السبوع، محمد إبراهيم النوايسة وعبد الحكيم مصطفى جودة، **جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقا لإطار COSO**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (32)، العدد (1)، سوريا، 2010.

-145-سمر حبيب، **تحسين فعالية إدارة المخاطر في ظل تطبيق المداخل الحديثة للرقابة المصرفية – دراسة تحليلية في المصرف العقاري السوري–** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (1)، سوريا، 2014.

-146-شاكر البلداوي، خليل الرفاعي ومحمود جلال، **إدارة المخاطر في ظل أركان التحكم المؤسسي دراسة ميدانية في البنك العربي الأردني**، مجلة المنصور، العدد (18)، كلية المنصور الأهلية، العراق، 2012.

-147-شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر، **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (5)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009.

-148-الصادق محمد آدم علي، **تطبيق معايير المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء في المصارف (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في السودان)**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد (27)، جامعة الجلفة، 2017.

-149-صالح ميلود خلاط وعبد الكريم محمد مصلي، **دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية**، المجلة الجامعة، العدد(16)، المجلد(1)، جامعة الزاوية، ليبيا، 2014.

-150-صباح سلمان مطشر السعداوي، **الرقابة الداخلية ودورها في إسناد نظام حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين "دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المختلطة العراقية الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 21، جامعة واسط، العراق، 2016.

-151-صبيحة برزان، **أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد(21)، العدد(84)، جامعة بغداد، العراق، 2015.

-152-صفوان قصي عبد الحليم وتيسير محمد جمعة، **تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (93)، جامعة بغداد، العراق، 2016.

-153-صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد (31)، جامعة الجزائر 3، 2015.

-154-عباس حميد التميمي وثورة صادق حمادي، **مصادر وآثار مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (20)، العدد (79)، جامعة بغداد، العراق، 2014.

-155-عبد الحميد بوشرمة، **مقررات إتفاقية بازل 3 ومدى تطبيقاتها في الأنظمة المصرفية للدول العربية –دراسة حالة الجزائر والأردن–**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (13)، جامعة البليدة 2، جوان 2018.

-156-عبد القادر بريش، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل II وIII ومتطلبات تحقيق الإستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (29)، جامعة بسكرة، 2013.

-157-عبد الله عناد نجم عبد الله، **الإجراءات المحاسبية لبيع السَّلَم والسَّلَم الموازي ومتطلبات تطبيقها في المصارف الإسلامية العراقية**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (115)، المجلد (36)، جامعة الموصل، العراق، 2014.

-158-عبد المنعم محمد الطيب، **آليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد (1)، جامعة ورقلة، 2014.

-159-عبد الناصر محمد سيد درويش، **دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية (دراسة ميدانية)**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد (1)، العدد (2)، جامعة بني سويف،مصر، ديسمبر 2013.

-160-عدنان محريق، **أساليب قياس مخاطر التشغيل وفقا لإتفاق بازل II**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد (8)، المجلد (3)، جامعة الوادي، 2015.

-161-عصام فهد العربيد ومحمد نادر العثمان، **دور قواعد الحوكمة في تحسين قدرة المراجع على إكتشاف الغش في القوائم المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية السورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد (36)، العدد (5)، سوريا، 2014.

-162-عقبة عبد اللاوي، سهام مسغوني وصافية بقاص، **تحليل العلاقة الإرتباطية بين معدلات الفائدة في السوق النقدي القطري وأرباح صيغ التمويل القائمة على المديونية في مصرف قطر الإسلامي للفترة 2006– 2014**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (17)، جامعة المسيلة، 2017.

-163-عقيل حمزة حبيب الحسناوي وإنعام محسن الموسوي، **دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تقليل مخاطر تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في ظل إطار عمل (COBIT) للرقابة الداخلية**، مجلة كلية الإدارة والإقتصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (9)، العدد (3)، جامعة بابل، العراق، 2017.

-164-علي حسن الدوغجي وإيمان مؤيد الخيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذجCOSO**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد (19)، العدد (70)، جامعة بغداد، العراق، 2013.

-165-علي ذنيبات، **مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (35)، العدد (2)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2008.

-166-علي فلاق ونذير بوسهوة، **صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية: تجارب وتحديات**، مجلة آفاق للدراسات الإقتصادية، العدد (1)، جامعة تبسة، 2016.

-167-علي محمد ثجيل المعموري ومحمد حسن عبد الكريم الحلي، **المعالجات المحاسبية لعقود التمويل بالمشاركة على وفق معيار المحاسبة الإسلامية (4) دراسة تطبيقية في مصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية**، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (21)، العراق، 2017.

-168-علي يوسفات وعبد القادر عبد الرحمان، **فعالية التمويل الإسلامي الأصغر في القضاء على الفقر –دراسة حالة السودان واليمن–**، مجلة الحقيقة، العدد (21)، جامعة أدرار، 2012.

-169-عمر إقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد2، جامعة ورقلة، 2013.

-170-عمر شريقي، **التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات في نظام الحوكمة ودوره في الرفع من جودة الأداء في المؤسسة**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، جامعة ورقلة،2015.

-171-عمر هاشم طه، **دور سياسات منح الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر وزيادة الأرباح (دراسة ميدانية في مصرف الشمال للتنمية والإستثمار)**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، العراق، 2013.

-172-فاطمة الزهراء سبع ومحمد قويدري، **صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على فقه البيوع ومدى شمولها على مقاصد الشريعة الإسلامية**، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد (5)، مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، الأغواط، 2017.

-173-فائزة لعراف، **المداخل الحديثة لقياس وإدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد (7)، جامعة المسيلة، 2012.

-174-فضيلة بوطورة والشريف بقة، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الجزائر**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد (5)، العدد (1)، جامعة المثنى، العراق، 2015.

-175-فيحاء عبد الله يعقوب وعلي حميد نعيم، **دليل مقترح لتدقيق النظام المحاسبي المؤتمت على وفق إطار (COBIT) (بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعة البتروكيمياوية)**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (9)، العدد (28)، جامعة بغداد، العراق، 2014.

-176-كمال أحمد يوسف محمد، **المراجعة الداخلية ودورها في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات بالمصارف التجارية بالسودان (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان)**، مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية، المجلد (24)، العدد (47)، نقابة المحاسبين والمدققين المركز العام، العراق، 2017.

-177-ليلى بن ذهيب، **تعزيز حوكمة البنوك في إطار إتفاقية بازل**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد (13)، جامعة البليدة 2، 2018.

-178-محمد براق وعمر ديلمي، **العوامل المؤثرة على إستقلال مراجع الحسابات**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية، العدد17، جامعة الشلف، 2017.

-179-محمد حسين علي الصواف، **أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية**، مجلة التقني، العدد (9)، المجلد (24)، العراق، 2011.

-180-محمد عبد الماجد بوركايب، **متطلبات تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على ضوء المعايير الدولية**، مجلةالإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلد (12)، العدد (1)، 2015.

-181-محمد موسى الكناني، **محددات مساهمة المدقق الداخلي في أعمال ديوان الرقابة المالية، منظور كلفة الصفقة، دراسة عينة من وحدات التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية لمدينة العمارة**، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، العدد 23، جامعة واسط، العراق، 2016.

-182-مختار بونقاب، **دور الهندسة المالية في إدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامي – دراسة حالة بنك البركة الجزائري –** ، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد (5)، جامعة ورقلة، 2016.

-183-مخطار بودالي، **أثر مقررات بازل 3 في عملية إتخاذ قرار ضبط المعايير الإحترازية لبنك الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد (3)، العدد (2)، جامعة بشار، 2017.

-184-مراد سكاك، **التدقيق الإستيراتيجي ودوره في الإدارة الإستيراتيجية للمؤسسات، دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الإقتصادية بولاية سطيف**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 15، 2015.

-185-مسعود صديقي ولخضر أوصيف، **المراجعة الداخلية كآلية لتطبيق الحوكمة في شركات المساهمة الجزائرية، دراسة حالة مجمع صيدال**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد6، جامعة المسيلة، 2011.

-186-مصطفى أحمد السيد محمد وأحمد علي أحمد، **دور إدارة المخاطر في تحقيق معايير التميز بالتطبيق على منشآت الأعمال في السودان (مجموعة جياد الصناعية للفترة 2009م– 2013م)**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد (17)، العدد (1)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2016.

-187-مهاوات لعبيدي، **المراجعة البيئية بين المفهوم وصعوبات التنفيذ من منظور المراجع الخارجي**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد(8)، المجلد(2)، جامعة الوادي، 2015.

-188-مهدي شرقي، **مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، حالة المؤسسات العمومية الإقتصادية في التشريع الجزائري**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة ورقلة، العدد 1، 2015.

-189-موسى رحماني ومريم زايدي، **إتفاقية بازل3 كمدخل علمي لتطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية**، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد (7)، العدد (1)، جامعة الجلفة، 2016.

-190-موفق عبد الحسين محمد وخولة جاسم محمد، **أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمتغيرات بازل II (إنضباط السوق) في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (8)، العدد (24)، جامعة بغداد، العراق، 2013.

-191-ميشيل سويدان وبلال أبو زريق، **مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (9)، العدد (3)، الجامعة الأردنية، الأردن، 2013.

-192-ناظم حسن رشيد، **دور الذكاء الأخلاقي للمدققين الداخليين في دعم أداء عملية التدقيق الداخلي، دراسة لأراء عينة من المدققين الداخليين في العراق**، مجلة العلوم الإقتصادة والإدارية، العدد (91)، المجلد (22)، جامعة بغداد، العراق، 2016.

-193-نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، **إستعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر (RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (7)، العدد (21)، جامعة بغداد، العراق، 2012.

-194-نبوية عيسي ونصيرة أوبختي، **المهارات القيادية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة المصرفية "دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لولاية تلمسان"**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد (1)، العدد (4)، المركز الجامعي ميلة، 2017.

-195-نجاة تونسي، **تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية**، مجلة المالية والأسواق، العدد (4)، المجلد (2)، جامعة مستغانم، 2016.

-196-نجاح ميدني وطاهر قانة، **توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للآمر بالشراء نموذجا)**، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد (11)، جامعة باتنة، 2016.

-197-نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد (36)، العراق، 2013.

-198-نوال بن خالدي ومحمد بن بوزيان، **النظام المصرفي الجزائري: بين معوقات تطبيق نماذج الصيرفة الشاملة ومحدودية الصيرفة التقليدية**، Les cahiers du MECAS، العدد (12)، جامعة تلمسان، 2016.

-199-نور الدين بربار ومحمد هشام قلمين، **تحديات إرساء مقررات لجنة بازل 03 في المصارف الجزائرية**، المجلة الجزائرية للإقتصاد والمالية، العدد الأول، جامعة المدية، 2014.

-200-نوفيل حديد وكمال مسوس، **مقاربات حماية أنظمة معلومات المؤسسة من الإعتداءات الإلكترونية**، مجلة المؤسسة، العدد 5، جامعة الجزائر 3، 2016.

-201-هلا محمد نذير المالح، **معايير التدقيق والمراجعة مقارنة بين المعايير الصادرة عن كل من AAOIFI و IFAC**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، العدد45، فيفري 2016.

-202-هيبة قواسمية، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد (7)، جامعة سكيكدة، 2017.

-203-يحي سعيدي ولخضر أوصيف، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد 5، جامعة الوادي، 2012.

-204-يزيد صالحي وعبدالله مايو، **واقع تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الشركات الجزائرية (دراسة ميدانية)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 9، جامعة ورقلة، 2016.

-205-يونس زين وعيسى زين، **مخاطر مهنة المراجعة على جودة المراجعة "دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين الخارجيين في الجزائر"**، مجلة رؤى إقتصادية، العدد (11)، جامعة الوادي، 2016.

-206-يونس عباس أكبر، **أثر كفاية وحجية أدلة الإثبات في مخاطر التدقيق "بحث إستطلاعي لأراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق"**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (10)، العدد (31)، جامعة بغداد، العراق، 2015.

-I-5- المؤتمرات العلمية:

-207-أحمد خليفة ومنال حسيني، **مكانة معايير المراجعة الدولية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13-14 ديسمبر 2011.

-208-إلهام بوروبة وعبد الصمد سعودي، **دور التدقيق في إعداد وتنفيذ إستيراتيجية المؤسسة الإقتصادية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14-15 نوفمبر 2016.

-209-بتول محمد نوري وعلي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة – جامعة البليدة- يومي 18- 19 ماي 2011.

-210-بوعلام ولهي وعائشة بن عثمان، **فعالية التدقيق المحاسبي للأغراض الضريبية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2015)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14-15 نوفمبر 2016.

-211-ثلجة نوال جغلوف، **التدقيق الضريبي: بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب الضريبي؟**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010.

-212-جمال سالمي، **التدقيق الإجتماعي في ظل إقتصاد المعرفة**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010.

-213-جمال عمورة، **ضرورة إصلاح مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وتكييفها مع المعايير الدولية للمراجعة (ISA)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13- 14 ديسمبر 2011.

-214-سارة بن تومي وسمية فوضيلي، **دور التدقق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية –جامعة المسيلة- يومي 05/04 ديسمبر 2012.

-215-سمية ناصري وفاطمة الزهراء بولعراس، **التدقيق الإجتماعي كأداة لتحقيق التنمية المستدامة – مؤسسة كوندور نموذجا-** ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14-15 نوفمبر 2016.

-216-شوقي جباري وفريد خميلي، **دور المراجعة الخارجية في إرساء دعائم حوكمة الشركات، دراسة الفضائح المالية للشركات(Arthur Anderson World com, Enron)**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010.

-217-عبد الكريم مقراني وعمر قمان، **أهمية الإصلاحات المتعلقة بمهنة التدقيق في الإشراف والمراقبة في تجسيد تطبيق النظام المحاسبي المالي**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13- 14 ديسمبر 2011.

-218-عبد الله عطية، **التدقيق الشرعي المبني على المخاطر**، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس، البحرين، 20-21 أبريل 2015.

-219-محمد روازقي وليلى بن كعكع ، **دور تدقيق إدارة الموارد البشرية في تحقيق الأهداف الإستيراتيجية لمنظمات الأعمال، أدبيات نظرية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي حول: التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة – جامعة المسيلة- يومي 14- 15 نوفمبر 2016.

-220-محمد سيد وأحمد شمس الدين بوعرار، **مدى توافق التدقيق في الجزائر مع المعايير الدولية للتدقيق في ظل القانون رقم 10-01، دراسة ميدانية**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي والمالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة – جامعة البليدة- يومي 13- 14 ديسمبر 2011.

-221-مراد سكاك، **التدقيق الإجتماعي بين رهانات الواقع وتحديات المستقبل**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر، الواقع والأفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة – جامعة سكيكدة- يومي 11 -12 أكتوبر 2010.

-222-مسعود دراوسي وضيف الله محمد الهادي، **فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة بسكرة يومي 07/06 ماي 2012.

-I-6- الجريدة الرسمية:

-223-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة في 2002/12/18.

-224-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، الصادرة في 25 /11/ 2001.

-225-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة في 1988/01/13.

-226-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 4، الصادر في 01/28/ 2018.

-I-7- التقارير:

-227-إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أبوظبي، الإمارات، 2010.

-228-معهد المدققين الداخليين (IIA)، **آراء ورؤى عالمية ماوراء الحسابات، دور التدقيق الداخلي في التقارير غير المالية**، ترجمة إلى العربية من قبل جمعية المدققين الداخلين دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 2، 2015.

-229-معهد المدققين الداخليين، **المعايير الدولية للممارسات المهنية للتدقيق الداخلي (المعايير)**، ترجمة إلى العربية "زياد بودريقة" رئيس الجمعية التونسية للمدققين داخل المؤسسات، تونس، 2013.

-230-وزارة المالية لدولة فلسطين"وحدة التنسيق المركزي للتدقيق الداخلي"، **معايير ومبادئ مهنة التدقيق الداخلي في الدوائر الحكومية الفلسطينية**، الطبعة الأولى، فلسطين، جانفي 2014.

- II-The references in foreign language:

- II-1-The books:

-231-Alvin A. Arens, Randal J. Elder & Mark S. Beasley, **Auditing and Assurance Services,** Pearson Education, Thirteenth Edition,USA, 2010.

-232-Bahram Soltani, **Auditing An International Approach**, Pearson Education Limited, United Kingdom, 2007.

-233-Brian Hock & Carl Burch, **Internal Audit Basics**, 4th edition, part 1, Hock international,USA, June 2015.

-234-Dan Swanson, **Swanson on Internal Auditing,** IT Governance Publishing, First published, United Kingdom, 2010.

-235-Dominique Moisand & Fabrice Garnier de Labareye, **Cobit pour une meilleure gouvernance des systèmes d'information**, ÉDITIONS EYROLLES, France, 2009.

-236-Élisabeth Bertin, **Audit interne**, Paris, France, Édition Eyrolles, 2007.

-237-Graham Lynford, **Internal controls : guidance for private, government, and nonprofit entities**, John Wiley & Sons, USA, 2008.

-238-Henri-Pierre MADERS et Jean-Luc MASSELIN, **Contrôle interne des risques**, Éditions d'Organisation, France, 2004.

-239-Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne (IFACI), **Les outils de l'audit interne - 40 fiches pour conduire une mission d'audit-**, Éditions Eyrolles, France, 2013.

-240-Jacques Renard**, Théorie et pratique de l'audit interne**, Septième édition, Éditions Eyrolles, France, 2010.

-241-James C.Paterson**, Lean auditing: Driving Added Value and Efficiency in Internal Audit,** John Wiley & Sons, United Kingdom, 2015.

-242-Jan Pfister, **Managing Organizational Culture for Effective Internal Control -From Practice to Theory**-, Physica-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2009.

-243-K.H. Spencer Pickett, **THE ESSENTIAL HANDBOOK OF INTERNAL AUDITING**, John Wiley & Sons, United Kingdom, 2005.

-244-K.H. Spencer Pickett, **THE INTERNAL AUDITING HANDBOOK**, John Wiley & Sons, Second edition, United Kingdom , 2003.

-245-Margaret Woods, Peter Kajüter & Philip Linsley, **International Risk Management (Systems, Internal Control and Corporate Governance)**, CIMA Publishing & Elsevier, 1st edition, Great Britain, 2008.

-246-Matthew Leitch, **Intelligent internal control and risk management : designing high-performance risk control systems**, Gower Publishing Limited, England, 2008.

-247-Michael Ramos, **How to comply with Sarbanes-Oxley Section 404 : assessing the effectiveness of internal control**, Third edition, John Wiley & Sons, USA, 2008.

-248-Olof Arwinge, **Internal Control: A Study of Concept and Themes**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Germany, 2013.

-249-Pierre SCHICK, Jacques VERA et Olivier BOURROUILH-PARÈGE**, Audit interne et référentiels de risques (Vers la maîtrise des risques et la performance de l'audit),** Dunod, 2ème édition, Paris, 2014.

-250-Pierre SCHICK, **Memento d'audit interne : Méthode de conduite d'une mission ,** Dunod Éditions, France, 2007.

-251-Rick Hayes, Roger Dassen, Arnold Schilder & Philips Wallage, **Principles of auditing, An introduction to international standards on auditing**, Pearson Education Limited, Second edition, United Kingdom, 2005.

-252-ROBERT R. MOELLER, **Sarbanes-Oxley internal controls : effective auditing with AS5, CobiT and ITIL**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, 2008.

-253-Robert R. Moeller, **Sarbanes-Oxley Internal Controls**, John Wiley & Sons, New Jersey, USA , 2008.

-254-Rose Hightower, **Internal Controls Policies and Procedures**, John Wiley & Sons, USA, 2009.

-255-S. Rao Vallabhaneni, **Internal Audit Activity's Role in Governance, Risk, and Control**, VOLUME 1, JOHN WILEY & SONS, USA, 2009.

-256-SALLY-ANNE PITT, **Internal Audit Quality- Developing a Quality Assurance and Improvement Program**, John Wiley & Sons, USA,2014.

-257-Susan Switzer, **Internal audit reports post Sarbanes-Oxley : a guide to process-driven reporting**, John Wiley & Sons, USA, 2007.

-258-Tobias Ackermann, **IT Security Risk Management: Perceived IT Security Risks in the Context of Cloud Computing**, Springer Gabler, Germany, 2013.

- II-2- The theses:

-259-ZIANI Abdelhak, **Le rôle de l'audit interne dans l'amélioration de la gouvernance d'entreprise: cas entreprises Algériennes**, THESE DE DOCTORAT EN SCIENCES ECONOMIQUES, Université de Tlemcen, 2013/2014.

- II-3-The scientific articles:

-260-Adzor Ibiamke, Clement Ojile & Mike Soomiyol, **The Effect of Performance Audit on the Implementation of Fadama II Project in Federal Capital Territory Abuja,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (7), No (23), USA, 2016.

-261-Ahmed Atef Oussii & Neila Boulila Taktak, **Internal audit function in Tunisian listed companies: An explanatory study**, Reseach journal of ginance and accounting, Vol(9), No (19), USA, 2015.

-262-Alao, A. Adeniyi, **Enhancing the Performance of Electricity Distribution Companies in Nigeria via Internal Control System,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No(22), USA, 2014.

-263-Anca Sabina Popa, **INTERNAL CONTROL- CORPORATE GOVERNANCE,** Journal of Doctoral Studies. Accounting, Vol (1), No (1-2), Romania, 2011.

-264-Aristanti Widyaningsih, **The Influence of Internal Control System on the Financial Accountability of Elementary Schools in Bandung, Indonesia,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (6), No (24), USA, 2015.

-265-Atansko Atanasovski, **The scope of the external audit and audit expectations, a survey study,** Research journal of finance and accounting, Vol6, No9, USA, 2015.

-266-Augustine O. Okolie, **Auditor tenure, independence and accrual- Based earnings management of quoted companies in Nigeria**, European journal of accounting auditing and finance research, Vol(2), No(2), United Kingdom, April 2014.

-267-Awa Felix N, **Auditor independence and the provision of non –audit services-investors' perspective in Nigeria,** European journal of accounting auditing and finance research, Vol(3), No(5), United Kingdom, May 2015.

-268-Barbara Arel, **The influence of litigation risk and internal audit source on reliance decisions**, Advances in Accounting incorporating Advances in International Accounting, Vol (26), USA, 2010.

-269-Bennie Seck-Yong Choo & Jenson Chong-Leng Goh, **Pragmatic adaptation of the ISO 31000:2009 enterprise risk management framework in a high-tech organization using Six Sigma,** International Journal of Accounting & Information Management, Vol (23), No (4), United Kingdom, 2015.

-270-Cornelius Kipkemboi Lagat, Caroline Ayuma Okelo & Edwin Terer, **Effect of internal control systems on financial management in Baringo county**

government, Kenya, Journal of Economics, Finance and Accounting, Vol (3), No (1), Turkey, 2016.

-271-David Aron Smith, **The Effects of Sarbanes-Oxley on Reporting Profits**, Journal of Accounting & Marketing**,** Volume 4 , Issue 1, USA, 2015.

-272-Droglas George, Karagiorges Theofanis & Arampotzis Konstantinos, **Factors associated with internal audit effectiveness: Evidence from Greece**, Journal of accounting and taxation, vol.7(7), USA, July 2015.

-273-Emma-Riikka Myllym*ä*ki, **The Persistence in the Association between Section 404 Material Weaknesses and Financial Reporting Quality**, Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol (33), No (1), USA, February 2014.

-274-Frank Ekow Arthur, **Internal Control Practices in National Health Insurance Scheme in the Tema Municipality,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (7), No (10), USA, 2016.

-275-Gehya .E. Filli & Ibitomi Opeyemi, **The Role of Internal Audit in Enhancing Accountability in Tertiary Institutions in Kogi State, Nigeria,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(7), No(14), USA, 2016.

-276-Grant Purdy, **ISO 31000:2009—Setting a New Standard for Risk Management**, Risk Analysis, Vol (30), No (6), United Kingdom, 2010.

-277-Hani Ali Aref Al-Rawashdeh, **The Role of Internal Control Components in the Maintenance of Public Funds: Applied Study on the Jordanian Ministry of Justice – North Province as Perceived by the Workers of Internal Control and Accounting Departments**, International Business Research, Vol(10), No(5), Canada, 2017.

-278-Hari Setiyawati & Mutiah Nengzih, **The Effect of the Implementation of Good Corporate Governance Principles and the Effectiveness of Internal Control System Disclosure of Environmental accounting and Its Implications On the Company Performance (Studies in State-Owned and Private Hospitals in Jakarta),** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No (24), USA, 2014.

-279-Hella Dellai & Mohamed Ali Brahim Omri, **Factors Affecting the Internal Audit Effectiveness in Tunisian Organizations,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (7), No(16), USA, 2016.

-280-Inaam M. Al-Zwyalif, **The Role of Internal Control in Enhancing Corporate Governance: Evidence from Jordan**, International Journal of Business and Management, Vol(10), No(7), Canada, 2015.

-281-Ingo Walter, **The value of reputational capital and risk in banking and finance,** International Journal of Banking, Accounting and Finance, Vol (5), No (1/2), Switzerland, 2013.

-282-Ismail Younes Yamin, **Risk Management in Islamic Banks,** European Journal of Business and Management, Vol (9), No (17), USA, 2017.

-283-John Uzoma Ihendiniku & Silvia Nwakaego Robert, **Role of audit education in minimizing audit expectation gap (AEG) in Nigeria**, International journal of business and management, Vol(9),No(2), Canada,2014.

-284-Kennedy Sakaya Barasa, **Statitical of role of internal audit in promoting good governance in public institutions in Kenya**, Journal of investment and management, Vol (4), No(1), USA, 2015.

-285-Kofi Abaidoo ,Abigail Padi & Many Smith Fiagbe, **An assessment of the challenges of internal audit unit at Sekondi Takoradi Metropolitan Assembly (S.I.M.A)**, Reseach journal of finance and accounting, Vol (6), No(24),USA, 2015.

-286-Martijn Verleun & Georgios Georgakopoulos, **The Sarbanes-Oxley Act and Accounting Quality: A Comprehensive Examination**, International Journal of Economics and Finance, Vol (3), No (5), Canada, October 2011.

-287-Million Gizaw, Matewos Kebede & Sujata Selvaraj, **The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia**, African Journal Of Business Management, Vol (9), No (2), Nigeria, 2015.

-288-Mohamed Maghnem & Badis Ben Aicha, **La qualité d'audit interne dans une entreprise privatisé**, Revue entreprise, Université d'Alger 3, No (5), 2016.

-289-Mohammad Abdel Mohsen Al-Afeef and Atallah Hassan Al-Ta'ani, The Effect of Risks on Banking Safety: Applied Study on Jordanian Traditional Banks (2005-2016), International Journal of Economics and Finance, Vol (9), No (9), Canada, 2017.

-290-Muhammad Ramzan and Muhammad Imran Zafar, **Liquidity Risk Management in Islamic Banks : A Study of Islamic Banks of Pakistan,** INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS, Vol (5), No (12), United Kingdom, APRIL 2014.

-291-Munadhil Abd Aljabar Alsalim & Othman Abdul Qader Hama- Amin, **Evaluation the efficiency of the internal control system in light of the introduction of computers**, Reseach journal of finance and accounting, Vol (7), No (16), USA, 2016.

-292-Musa Yosep, **EFFECT COMPETENCIES, INDEPENDENCE, OBJECTIVITY OF THE FUNCTION OF INTERNAL AUDIT (IMPLICATIONS FOR QUALITY FINANCIAL REPORTING)**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol (4), No (5), United Kingdom, May2016.

-293-Nadine Gatzert & Joan Schmit, **Supporting strategic success through enterprise-wide reputation risk management,** The Journal of Risk Finance, Vol (17), No (1), United Kingdom, 2016.

-294-Odoyo Fredrick S & Omwono Gedion A, **The Role of Internal Audit in Enhancing Corporate Governance for Companies Listed at the Nairobi Stock Exchange**, Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No (3), USA, 2014.

-295-Ofe Iwiyisi Inna & Emmanuel Umo Abianga, **The effect of internal audit outsourcing on auditor independence: The Nigerian experience**, Research journal of finance and accounting, Vol(6), No(10), USA, 2015.

-296-Ohiokha Friday Izien & Akhalumeh Paul Benign, **Auditing standards and auditors performance: the Nigerian experience**, European journal of accounting auditing and finance research, Vol (1), No (3), United Kingdom, September 2013.

-297-Omayma Hashim Motaleb & Mohammed Kishk, **Assessing risk response maturity, A framework for construction projects success in the United Arab Emirates**, International Journal of Managing Projects in Business, Vol (7) No (2), United Kingdom, 2014.

-298-Poppy Sofia Koeswayo, **EFFECT OF COMPETENCE, ON INTERNAL AUDIT PROFESSIONALS SKEPTICISM, IMPLICATIONS ON REGIONAL HEAD OF CORRUPTION PRACTICES (CASE STUDY DISTRICT / CITY IN WEST JAVA PROVINCE)**, European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research, Vol (4), No (5), May 2016.

-299-Rina Moestica Setianingrum & Sri Hastuti, **Auditor performance based on leadership style and organization commitment in gender perspective**, Research journal of finance and accounting, Vol(7), No(18), USA, 2016.

-300-Roberta Provasi & Patrizia Riva, **The Updated COSO Report 2013**, Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol(11), No(10), USA, October 2015.

-301-Saidj Faiz, **METHODOLOGIE ET CADRE DE REFERENCE DES PRATIQUES PROFESSIONNELLES DE L'AUDIT INTERNE**, REVUE NOUVELLE ECONOMIE, No (11), Vol (2), Université Khemis Miliana, 2014.

-302-Salinah Hj Togok, Che Ruhana Isa & Suria Zainuddin, **Enterprise Risk Management Adoption in Malaysia: A Disclosure Approach,** Asian Journal of Business and Accounting, Vol (9), No (1), Malaysia, 2016.

-303-Samantha PRINSLOO, Candice WALKER, Lise BOTHA, Juan-Pierré BRUWER & Yolandé SMIT, **The Influence of Combined Assurance Initiatives on the Efficiency of Risk Management in Retail Small and Very Small Enterprises in Bellville, South Africa**, Expert Journal of Business and Management**,** Volume 3, Issue 2, Romania, 2015.

-304-Samuel Ngigi Nyakarimi & Mary Karwirwa, **Internal Control System as Means of Fraud Control in Deposit Taking Financial Institutions in Imenti North Sub-County,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(6), No (16),USA, 2015.

-305-Samukri, **Influence Effectiveness of Internal Control System and Implementation of Financial Accounting Information System on the Quality of Accounting Information,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(6), No(11), USA, 2015.

-306-Simeyo Otieno, Michael Nyagol and Arvinlucy Onditi, **Relationship between Credit risk management and financial performance: empirical evidence from microfinance banks in Kenya,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol(7), No(6), USA, 2016.

-307-Tarekegn Tariku & Shimelis Shibru, **Assessment on implementation of audit findings reported by office of auditor general: Case study at Ethiopian public sectors**, Reseach journal of finance and accounting, Vol(7),No (19), USA, 2016.

-308-Vahit Ferhan Benli & Duygu Celayir, **RISK BASED INTERNAL AUDITING AND RISK ASSESSMENT PROCESS**, European Journal of Accounting Auditing and Fianance Research, Vol (2),No (7), United Kingdom, September 2014.

-309-Yong Zhang, **Do Internal Control and Market Power Impact the Trade Credit Financing? Evidence from China,** Research Journal of Finance and Accounting, Vol (5), No(24), USA, 2014.

- II-4-The reports:

-310-Arthur J. Gallagher & Co, **Gallagher ERM Practice Risk Management's Standard of Practice–An Overview of ISO 31000**, USA, JUNE 2015.

-311-Basel Committee on Banking Supervision, **The internal audit function in banks**, Switzerland, June 2012.

-312-Basle Committee on Banking Supervision, **FRAMEWORK FOR INTERNAL CONTROL SYSTEMS IN BANKING ORGANISATIONS**, Switzerland, September 1998.

-313-BDO, **UPDATED COSO INTEGRATED FRAMEWORK FAQs**, USA, JULY 2013.

-314-Deloitte & Touche, **Board committees**, Johannesburg, 2014.

-315-Deloitte, **2013 COSO Framework – Overview and Considerations**, USA, June 2014.

-316-Eric LACHAPELLE & Besnik HUNDOZI**, White paper (ISO 31000 RISK MANAGEMENT – PRINCIPLES AND GUIDELINES),** PECB, Canada, 2015.

-317-Ernst & Young (**EY**), **Next-generation enterprise risk management (Advancing strategy and performance in light of the COSO 2017 refresh),** United Kingdom, November 2017.

-318-Governance Institute of Australia, **Risk management for directors: A handbook,** Australia, April 2016.

-319-InConsult Pty Ltd, **Risk Management Update (ISO 31000 Overview and Implications for Managers)**, Australia, 2009.

-320-Institut Français de l'Audit et du Contrôle Interne (IFACI), **Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de l'Audit Interne**,France, 2013.

-321-John Hall, **Internal Auditing and ERM: Fitting in and Adding Value,** The IIA Research Foundation, USA, 2007.

-322-Larry E. Rittenberg, **Ethics and Pressure, Balancing the Internal Audit Profession**, The IIA Research Foundation (IIARF), Florida, USA, 2016.

-323-L'Organisation de Coopération et de Développement Économiques (OCDE), **Rapport "contrôle et audit internes: Assurer l'intégrité et la responsabilité du secteur public "**, France, 2011.

-324-Protiviti, **The Updated COSO Internal Control Framework Frequently Asked Questions**, Second Edition, USA, 2014.

-325-Protiviti, **The Updated COSO Internal Control Framework Frequently Asked Questions**, Second Edition, USA, 2014.

-326-RSM US LLP, **An overview of COSO's 2013 Internal Control-Integrated Framework**, USA, May 2013.

-327-The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Enterprise Risk Management for Cloud Computing, USA,** June 2012.

-328-The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), **COSO in the Cyber Age**, USA, January2015.

-329-The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), **The 2013 COSO Framework & SOX Compliance**, USA, June 2013.

-330-The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Enterprise Risk Management- Integrated Framework – Executive Summary**, USA, September 2004.

-331-The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Enterprise Risk Management, Integrating with Strategy and Performance**, (Executive Summary)**,** USA, June 2017.

-332-The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (**COSO**), **Le management des risques de l'entreprise, Une démarche intégrée à la stratégie et à la performance, (Synthèse),** Traduit de l'anglais, USA, Juin 2017.

-333-The Community College Internal Auditors (theccia), **INTERNAL CONTROL - INTEGRATED FRAMEWORK POST PUBLIC EXPOSURE VERSION,** USA**,** September 2012.

-334-The Institute of Intenal Auditors (IIA), **Document d'information pour comité d'audit, les normes de l'audit interne: les raisons de leur importance**, USA,2005.

-335-The Institute of Intenal Auditors (IIA), practice guide, **Internal audit and the second line of defense**, USA, January 2016.

-336-The Institute Of Internal Auditors (IIA), **Global Technology Audit Guide 3, Coordinating Continuous Auditing and Monitoring to Provide Continuous Assurance,** 2nd Edition,USA,March 2015.

-337-The Institute Of Internal Auditors (IIA), **IPPF- Practice Guide, Chief Audit Executives (Appointment,Performance, Evaluation and Termination)**,USA, May 2010.

-338-The Institute Of Internal Auditors (IIA), **IPPF- Practice Guide, Quality assurance and improvement program**, USA, March 2012.

-339-The Institute of Risk Management (**IRM**), **Risk management for charities getting started: supplementary guidance**, England, 2014.

-340-The IT Governance Institute (ITGI), **Cobit 4.1**, USA, 2007.

-341-World Intellectual Property Organization (WIPO), **Internal oversight division,Internal audit manual**, Updated version, Switzerland,March 2015.

- II-5-The websites:

-342-http://www.cnc.dz/reglement.asp.

-343-http://www.cnc.dz/fichier_regle/202.pdf.

-344-http://www.cnc.dz/fichier_regle/1211.pdf.

-345-http://www.cnc.dz/fichier_regle/1230.pdf.

-346-https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/IPPF-Standards-2017.pdf.

-347-https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf.

-348-https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Codes%20of%20Ethics.pdf.

-349-http://www.hsbc.com/~/media/hsbc-com/about-hsbc/structure-and-network/pdfs/intrnal-audit-charter-29-july-2014.

-350-http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2011arabe.pdf.

-351-http://www.sox-online.com/coso-cobit-center/the-original-coso-cube/.

-352-http://www.dallasiia.org/PDF/090513_Lunch.pdf .

-353-https://www.governance.co.uk/resources/item/259-the-turnbull-report.

-354-https://www.coso.org/Pages/default.aspx.

-355-http://www.bna.dz/index.php/ar/التعريف-بالبنك/الجزائري-الوطني-البنك-عن.html.

-356-https://www.badr-bank.dz/?id=presentation&lang=fr.

-357-https://www.bea.dz.

-358-https://ar.wikipedia.org/wiki/الصندوق_الوطني_للتوفير_والاحتياط.

-359-http://albaraka-bank.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28.

-360-http://www.alsalamalgeria.com/?path=catalogue.produits.famille.3.

-361-https://www.bank-abc.com/Ar/ABCWorld/Africa/Algeria/Pages/default.aspx.

-362-https://www.agb.dz/article-view-1.html.

-363-https://www.hbtf.com/ar/network-the-housing-bank-for-trade-and-finance-algeria.

-364-http://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/presentation.

-365-https://www.natixis.dz/nous-connaitre/ .

-366-http://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/bnp-paribas-el-djazair/histoire/.

-367-https://www.fransabank.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=3&Itemid=161.

-368-https://www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html.

-369-http://www.about.algeria.hsbc.com/fr-fr/hsbc-in-algeria.

-370-https://www.ca-cib.fr/notre-reseau/middle-east-and-north-africa-mena/algerie.

-371-https://www.bloomberg.com/research/stocks/private/snapshot.asp?privcapId=78726008.

-372-.http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/banquescommerciales.pdf.

-373-http://www.iahef.com.

الملاحق

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف–

Université de Hassiba Ben Bouali - Chlef-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences économiques et commerciales

et des sciences de gestion

قسم العلوم التجارية

Département des sciences commerciales

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

في إطار التحضير لأطروحة الدكتوراه تخصص "**محاسبة وتدقيق**" والموسومة بـ "**التدقيق الداخلي ودوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية كآلية لإدارة المخاطر في البنوك الجزائرية**"، نضع بين أيديكم هذا الإستبيان من أجل إعداد دراستنا التطبيقية، لذا نطلب منكم مساعدتنا من خلال الإجابة على هذا الإستبيان، مع العلم أن إجاباتكم ستساهم في إثراء دراستنا، كما أننا نلتزم بالمحافظة على سريتها.

Mesdames et messieurs, bonjour:

Dans le cadre de préparation de la thèse de doctorat dans le domaine de la "**Comptabilité et Audit**" intitulée "**L'audit interne et son rôle dans l'évaluation du système de contrôle interne en tant que mécanisme de gestion des risques dans les banques algériennes"**, nous mettons entre vos mains ce questionnaire pour préparer notre étude pratique, nous vous demandons de nous aider en répondant à ce questionnaire, sachant que vos réponses enrichiront notre étude, nous nous engageons à maintenir sa confidentialité.

طالب دكتوراه: أبوبكر الصديق قيداون

Doctorant: Abou Bakr Essedik KIDAOUENE

المحور الأول: البيانات الشخصية: (Le premier axe: données personnelles)

1- المؤهل العلمي: (Qualification scientifique)

المؤهل العلمي Qualification scientifique	ضع علامة (X) في الخانة المناسبة Cochez (x) dans la case appropriée
شهادة مهنية Certificat professionnel	
ليسانس Licence	
ماستر Master	
ماجستر Magister	
دكتوراه Doctorat	

2- التخصص العلمي: (Spécialité scientifique)

التخصص العلمي Spécialité scientifique	ضع علامة (X) في الخانة المناسبة Cochez (x) dans la case appropriée
محاسبة Comptabilité	
محاسبة وتدقيق Comptabilité et Audit	
محاسبة وجباية Comptabilité et Fiscalité	
محاسبة ومالية Comptabilité et Finance	
مالية وبنوك Finance et Banques	
مالية وتأمينات Finance et Assurance	
إدارة أعمال Management	
تسويق وتجارة دولية Marketing et commerce international	

أخرى (حدد التخصص)..... Autre (Spécifiez la spécialité).....	

3- الجهة الموزع إليها (L'autorité distribué à eux)

الجهة الموزع إليها	ضع علامة (X) في الخانة المناسبة Cochez (x) dans la case appropriée
قسم التدقيق الداخلي Département d'audit interne	
قسم إدارة المخاطر Département de gestion des risques	
قسم المالية والمحاسبة Département des finances et de la comptabilité	
لجنة التدقيق Comité d'audit	
لجنة المخاطر Comité des risques	

4- الخبرة المهنية:(L'expérience professionnelle)

الخبرة المهنية L'expérience professionnelle	ضع علامة (X) في الخانة المناسبة Cochez (x) dans la case appropriée
أقل من 5 سنوات Moins de 5 ans	
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات De 5 ans à moins de 10 ans	
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة De 10 ans à moins de 15 ans	
من 15 سنة وما فوق 15 ans et plus	

المحور الثاني: التدقيق الداخلي (Le deuxième axe: Audit interne)

1- المعايير الدولية للتدقيق الداخلي: ضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة

-1-Normes internationales d'audit interne: Cochez (x) dans la case appropriée

الرقم Le numéro	العبارات Les phrases	غير موافق بشدة Pas tout à fait d'accord	غير موافق Je ne suis pas d'accord	محايد Neutre	موافق Je suis d'accord	موافق بشدة Tout à fait d'accord
01	يمارس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مهامه وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (**IIA**) Le département de l'audit interne de la banque exerce ses fonctions conformément aux normes internationales d'audit interne publiées par l'institut des auditeurs internes **(IIA)**					
02	يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك بالمتابعة اليومية لأعضاء قسمه، لمعرفة مدى تطبيقهم للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي Le chef département de l'audit interne de la banque surveille les activités quotidiennes de ses membres pour déterminer leur conformité aux normes internationales d'audit interne					
03	تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخليين في مهامهم التوكيدية والإستشارية Les normes internationales d'audit interne aident les auditeurs internes dans leurs fonctions d'assurance et consultatives					
04	تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تحسين (**عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر**) بالبنك Les normes internationales d'audit interne contribuent à l'amélioration (**des processus de gouvernance, de contrôle et de gestion des risques**) de la banque					

05	تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز إستقلالية قسم التدقيق الداخلي بالبنك Les normes internationales d'audit interne contribuent à renforcer l'indépendance du département d'audit interne de la banque					
06	يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي بالبنك للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي Le conseil d'administration ou le comité d'audit suit de la mesure dans laquelle le département d'audit interne applique les normes internationales d'audit interne					
07	يتابع أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك التحديثات الجديدة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية Les membres de département de l'audit interne de la Banque suivent les nouvelles mises à jour des Normes internationales d'audit interne à travers leur participation aux formations et forums scientifiques					

2- قواعد السلوك المهني: ضع علامة (**x**) في الخانة المناسبة:

-2- **Code de déontologie:** Cochez (**x**) dans la case appropriée:

الرقم Le numéro	العبـــــــارات Les phrases	غير موافق بشدة Pas tout à fait d'accord	غير موافق Je ne suis pas d'accord	محايد Neutre	موافق Je suis d'accord	موافق بشدة Tout à fait d'accord
01	أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك يمتلكون المعارف الكافية المتعلقة بقواعد السلوك المهني Les membres du service d'audit interne de la banque ont une connaissance suffisante le code de déontologie					
02	تعتبر قواعد السلوك المهني (**الموضوعية، الكفاءة، السرية والنزاهة**) ضرورية لتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك Le code de déontologie (**Objectivité, Compétence, Confidentialité et Intégrité**) est nécessaire pour améliorer l'efficacité de la fonction d'audit interne de la banque.					
03	يمارس المدققون الداخليون مهامهم بكل موضوعية Les auditeurs internes exercent leurs fonctions de manière objective					
04	يمتلك المدققون الداخليون الكفاءة اللازمة لأداء مهامهم Les auditeurs internes ont la compétence pour exercer leurs fonctions					
05	يمارس المدققون الداخليون بالبنك مهامهم بكل سرية Les auditeurs internes de la Banque exercent leurs fonctions en toute confidentialité					

06	تتميز المهام التي يقوم بها المدققون الداخليون بالبنك بالنزاهة التامة Les fonctions des auditeurs internes de la banque sont caractérisées par une intégrité totale					
07	يتابع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك، مدى تطبيق أعضاء قسمه لقواعد السلوك المهني Le chef département de l'audit interne de la banque suit de la mesure dans laquelle les membres de son département ont appliqué le code de déontologie					
08	تطبيق قواعد السلوك المهني من طرف المدققين الداخليين يساهم في تعزيز إجراءات (**الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر**) بالبنك L'application du Code de déontologie par les auditeurs internes contribue au renforcement (**des procédures de gouvernance, de contrôle et de gestion des risques**) de la banque.					

3– أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية: ضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة

-**3- Méthodes d'évaluation du système de contrôle interne**: Cochez (**x**) dans la case appropriée

الرقم Le numéro	العبـــــارات Les phrases	غير موافق بشدة Pas tout à fait d'accord	غير موافق Je ne suis pas d'accord	محايد Neutre	موافق Je suis d'accord	موافق بشدة Tout à fait d'accord
01	يقوم قسم التدقيق الداخلي بإختيار أسلوب تقييم نظام الرقابة الداخلية حسب العمليات الجارية بالبنك Le département de l'audit interne					

	sélectionne la méthode d'évaluation du système de contrôle interne selon les opérations en cours de la banque					
02	يقوم قسم التدقيق الداخلي بإستشارة مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق التابعة له، عند إختياره الأسلوب الأمثل لتقييم نظام الرقابة الداخلية Le département de l'audit interne consulte le conseil d'administration ou son comité d'audit, lors de la sélection de la meilleure méthode d'évaluation du système de contrôle interne					
03	يقوم المدققون الداخليون بالبنك بإستخدام أسلوب **خرائط التدفق** فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية Les auditeurs internes utilisent la méthode de **diagramme de flux** uniquement lorsqu'ils évaluent le système de contrôle interne					
04	يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أسلوب **الإستقصاء** (الإستبيان) فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية Les auditeurs internes de la banque utilisent le **questionnaire** uniquement lorsqu'ils évaluent le système de contrôle interne					
05	يستخدم المدققون الداخليون بالبنك أسلوب **المذكرة المكتوبة** فقط عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية Les auditeurs internes utilisent la méthode des **notes écrites** uniquement lorsqu'ils évaluent le système de contrôle interne					
06	يستخدم المدققون الداخليون بالبنك **أكثر** من					

	أسلوب عند تقييمهم لنظام الرقابة الداخلية Les auditeurs internes de la banque utilisent **plus** d'une méthode pour évaluer le système de contrôle interne					
07	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية تساعد على إكتشاف نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية Les méthodes d'évaluation du système de contrôle interne permettent d'identifier les faiblesses du système de contrôle interne					
08	أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية تساهم في تعزيز عمليات (**الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر**) بالبنك Les méthodes d'évaluation du système de contrôle interne contribuent au renforcement (**des processus de gouvernance, de contrôle et de gestion des risques**) de la banque					

المحور الثالث: نظام الرقابة الداخلية **(Le troisième axe: le système de contrôle interne)**

ضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة (Cochez (**x**) dans la case appropriée)

الرقم **Le numéro**	العبارات **Les phrases**	غير موافق بشدة **Pas tout à fait d'accord**	غير موافق **Je ne suis pas d'accord**	محايد **Neutre**	موافق **Je suis d'accord**	موافق بشدة **Tout à fait d'accord**
01	يتم إعداد سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف الإدارة العليا للبنك Les politiques et procédures du système de contrôle interne sont élaborées par la direction de la banque					

02	يتم الموافقة على سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية من طرف مجلس إدارة البنك Les politiques et procédures du système de contrôle interne sont approuvées par le conseil d'administration de la banque					
03	تقوم الإدارة العليا وباقي الموظفين بالبنك بتطبيق سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية La haute direction et les autres employés de la banque mettent en œuvre les politiques et procédures du système de contrôle interne					
04	يقوم مجلس إدارة البنك بمتابعة مدى تطبيق الإدارة العليا والموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية Le conseil d'administration de la banque suit la mesure dans laquelle la haute direction et les employés appliquent les politiques et les procédures liées au système de contrôle interne					
05	تعتمد الإدارة العليا على نموذج **COSO** عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل اليدوية La haute direction s'appuie sur le modèle **COSO** lors de la préparation du système de contrôle interne dans l'environnement de travail manuel					
06	تعتمد الإدارة العليا على نموذج **Cobit** عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الإلكترونية La haute direction s'appuie sur le modèle **Cobit** lors de la préparation du système de contrôle interne dans l'environnement de travail électronique					

07	تمتثل الإدارة العليا للبنك لمتطلبات **بازل 3** عند إعدادها لنظام الرقابة الداخلية La haute direction de la banque se conforme aux exigences de **Bâle III** lors de la préparation du système de contrôle interne					
08	يعتبر نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتعزيز إدارة المخاطر بالبنك Le système de contrôle interne est un outil essentiel pour améliorer la gestion des risques à la banque					

المحور الرابع: إدارة المخاطر (Le quatrième axe:Gestion des risques)

ضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة (Cochez (**x**) dans la case appropriée)

الرقم Le numéro	العبارات Les phrases	غير موافق بشدة Pas tout à fait d'accord	غير موافق Je ne suis pas d'accord	محايد Neutre	موافق Je suis d'accord	موافق بشدة Tout à fait d'accord
01	يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية Le département de gestion des risques de la banque prépare son plan selon les événements actuels et les prévisions futures					
02	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك Le comité de gestion des risques suit le plan de travail du département de gestion des risques de la banque					
03	يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الإستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك Le département de l'audit interne					

	fournit ses services de consultatives et d'assurance au département de gestion des risques de la banque					
04	يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الوقت المناسب Le département de gestion des risques rend compte de tout risque potentiel au comité des risques et à Le département de l'audit interne en temps opportun					
05	يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج **COSO** الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر Le département de gestion des risques suit le modèle de gestion des risques **COSO** dans sa gestion des risques					
06	يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج **ISO31000** في إدارته للمخاطر Le département de gestion des risques suit le modèle **ISO31000** dans sa gestion des risques					
07	يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات **بازل 3** عند إدارته للمخاطر Le département de gestion des risques de la banque se conforme aux exigences de **Bâle III** lors de la gestion des risques					
08	يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر البنكية Le département de gestion des risques forme ses membres afin de développer leurs compétences dans la gestion des risques bancaires					

الرقم	إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الجامعة
01	الحاج نوي	أستاذ محاضر - **أ**-	جامعة الشلف
02	رشيد سفاحلو	أستاذ محاضر - **ب**- ومحافظ حسابات	جامعة خميس مليانة
03	عبد القادر عيادي	أستاذ محاضر -**أ**-	جامعة الشلف
04	محمد الحبيب مرحوم	أستاذ محاضر - **ب**- وخبير محاسب	جامعة مستغانم
05	منال حسيني	أستاذة محاضرة - **ب**-	جامعة الشلف